منهجية وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية

الطبعة الثانية

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منهجية وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية

الطبعة الثانية

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

يجوز استنساخ هذا المنشور وتوزيعه وتكييفه وترجمته وأداءه علناً، بما في ذلك لأغراض تجارية، بدون الحصول على موافقة صريحة، شريطة أن يكون المحتوى مصحوباً بإقرار بأن الويبو هي المصدر وأن يُشار بوضوح إلى كل تغيير يُدخل على المحتوى الأصلي.

الإشارة المرجعية المقترحة: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) (2020). *منهجية وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية*. جنيف: الويبو.

وينبغي ألاّ تحمل أي تكييفات أو ترجمات أو مشتقات الشعار الرسمي للويبو إلا إذا كانت الويبو قد أقرتها وصدقت عليها. ويُرجى الاتصال بنا عبر الموقع الإلكتروني للويبو للحصول على الموافقة.

وبالنسبة لأي عمل مشتق، يُرجى إضافة التنبيه التالي: "لا تتحمل أمانة الويبو أي التزام أو مسؤولية بشأن تحويل المحتوى الأصلي أو ترجمته."

وفي حال نُسب المحتوى الذي نشرته الويبو مثل الصور أو الرسومات البيانية أو العلامات التجارية أو الشعارات إلى طرف آخر، فإن مستخدم هذا المحتوى يتحمل وحده مسؤولية الحصول على الحقوق المرتبطة بتلك المواد من صاحب أو أصحاب الحقوق.

وللاطلاع على نسخة من الترخيص، يُرجى زيارة *https://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/*

وإن التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه لا تعبِّر عن أي رأي للويبو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

وإن الآراء والأفكار الواردة في هذا المنشور لا تعبِّر بالضرورة عن آراء الدول الأعضاء أو أمانة الويبو.

ولا يُراد بذكر شركات أو منتجات صناعية محددة أن الويبو تؤيدها أو توصي بها على حساب غيرها من الشركات أو المنتجات ذات الطبيعة المماثلة والتي لم تُذكر في هذا المنشور.

© الويبو، 2020

تم نشره لأول مرة عام 2012
أعيد طبعه مع تحديثات طفيفة في عام 2016

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes, P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20, Switzerland

ترخيص نسب المصنف 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY 3.0 IGO)

مرجع الصور: © AdobeStock/Yurii Andreichyn

طُبع في سويسرا

المحتويات

المقدمة 5
شكر وتقدير 6
الخلفية 6
ما هي الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية؟ 7
ما قيمة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية؟ 7

منهجية الويبو 11
المرحلة الأولى البداية: هل البلد جاهز؟ 13

المرحلة الثانية التمهيد: الإعداد والتخطيط 14
1.2 تحديد المؤسسة الرئيسية أو الهيئة التي تقود العملية ... 14
2.2 تشكيل لجنة توجيهية وفريق مشروع وطني 14
3.2 تدريب فريق المشروع الوطني 15
4.2 التواصل 15
5.2 إبرام مذكرة تفاهم بين الويبو والدولة العضو 16

المرحلة الثالثة تخطيط عملية جمع البيانات وإدارتها 17
1.3 البحوث الوثائقية 17
2.3 المشاورات مع الأطراف المعنية 17

المرحلة الرابعة صياغة الاستراتيجية 21
1.4 موجز مرحلة جمع البيانات: التشخيص الرئيسي 21
2.4 ربط الاستراتيجية بخطة التنمية الوطنية 21
3.4 الهدف الاستراتيجي، والرؤية، والمهمة 21
4.4 الأهداف الاستراتيجية ومحاور العمل 21
5.4 وضع خطة عمل 23

المرحلة الخامسة التثبت من الاستراتيجية
ووضع صيغتها النهائية واعتمادها 24
1.5 تخطيط عملية التثبت وتنفيذها مع الأطراف المعنية 24
2.5 اختيار المشاركين 24
3.5 التوقيت والدورية 24
4.5 وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية
الوطنية للملكية الفكرية 24

المرحلة السادسة تنفيذ الاستراتيجية 25
1.6 الدعم السياسي على أعلى مستوى ممكن 25
2.6 الترويج المستمر للاستراتيجية وخطة التنفيذ 25
3.6 قيادة التنفيذ وتوجيهه 25
4.6 وضع خطة التنفيذ 25

المرحلة السابعة الرصد والتقييم (تنقيح الاستراتيجية) 28

دليل جمع البيانات بحسب القطاع والمجموعة 31
1 وكالات وإدارات الملكية الفكرية 33
2 إنفاذ حقوق الملكية الفكرية 36
3 تعليم الملكية الفكرية 38
4 الزراعة 40
5 الصناعات الإبداعية 42
6 التراث الثقافي والمعارف التقليدية
وأشكال التعبير الثقافي التقليدي 44
7 البيئة والتنوع البيولوجي 45
8 الصحة 47
9 الصناعة والصناعة التحويلية 49
10 العلم والتكنولوجيا والابتكار 51
11 السياحة 53
12 التجارة 55

النماذج 57
النموذج 1 مثال خطة عمل لوضع استراتيجية وطنية
للملكية الفكرية 58
النموذج 2 مثال لاختصاصات الخبير الاستشاري الدولي 59
النموذج 3 مثال لاختصاصات الخبير الاستشاري الوطني 60
النموذج 4 أمثلة لتكوين فرق المشروعات الوطنية 61
النموذج 5 مثال لخطة عمل جمع البيانات 62
النموذج 6 مثال لتوثيق البيانات المتعلقة بالسياسة العامة 63
النموذج 7 أمثلة لأهداف ورؤى الاستراتيجيات
الوطنية للملكية الفكرية 65
النموذج 8 موجز عن تحديد الأولويات في خطة التنفيذ 69
النموذج 9 مثال لإطار الإدارة القائمة على النتائج 70
النموذج 10 القطاعات الفرعية للمجالات الثقافية 71

المرفق 73
موارد للبحوث الوثائقية 74
مصادر إضافية 75

السمات

دور الملكية الفكرية في الابتكار والنمو الاقتصادي:
مؤشر الابتكار العالمي 8

الأمم المتحدة تحدد 17 هدفاً لتحويل العالم بحلول عام 2030 9

مثال لصياغة الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الاستراتيجية..... 21

العناصر التي ينبغي النظر فيها لتنفيذ الاستراتيجيات
الوطنية للملكية الفكرية..... 27

الرسوم التخطيطية

الرسم التخطيطي 1: مراحل وضع استراتيجية وطنية
للملكية الفكرية وتنفيذها 12

الرسم التخطيطي 2: البيانات والموارد السياساتية
الاستراتيجية لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية..... 18

الرسم التخطيطي 3: تصوير عملية صياغة استراتيجية
الملكية الفكرية..... 22

الرسم التخطيطي 4: خطوات عملية التقييم النموذجية..... 29

المقدمة

شكر وتقدير

أُجريت مراجعة وتوحيد وتحديث *منهجية وأدوات الويبو لوضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية* تحت التوجيه والإشراف العامين للدكتور فرانسس غري، المدير العام للويبو، والسيد ماريو ماتوس، نائب المدير العام لقطاع التنمية. وتولى السيد مارسيلو دي بيترو، مدير مكتب نائب المدير العام، الإشراف على العمل التعاوني ومساهمة كل الأطراف المعنية وإدارتهما.

وهذا المنشور هو ثمار تعاون مكثف بين الخبراء الخارجيين والعديد من الزملاء من الويبو الذين راعوا المساهمات والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن *اجتماع الخبراء المعني بصياغة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وتنفيذها: تحديث منهجية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وأدواتها وتحسينها* الذي عُقد في مقر الويبو في جنيف في مايو 2019.

ويغتنم فريق النشر هذه الفرصة للتعبير عن امتنانه للخبراء على روحهم المهنية طوال فترة إعداد هذا المنشور – وامتنانه الخاص للمساهمات التي قدمتها الدكتورة ويندي هولينجسورث (بربادوس) والسيدة ليو وون ين (سنغافورة) والسيد ماكسيميليانو سانتا كروز سكانتلبري (شيلي) والتي جمعها وحررها السيد إيان هيث (أستراليا).

ويعرب فريق النشر عن شكره وتقديره للسيد يي مين ثان، وهو مسؤول كبير عن البرامج في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، على المشورة التي قدمها وصياغة المساهمات فضلاً عن تقديم اقتراح مراجعة النسخة السابقة من المنهجية وتحسينها. ويعرب عن امتنانه للمناقشات المفيدة والمدخلات الأساسية التي قدمها الزملاء من الإدارات والأقسام في مختلف قطاعات الويبو - ولا سيما مكتب منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمكتب الإقليمي للبلدان العربية، والمكتب الإقليمي لأفريقيا، والمكتب الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأكاديمية الويبو، وشعبة تطوير حق المؤلف، وشعبة إدارة حق المؤلف، وشعبة قانون حق المؤلف، وشعبة المعارف التقليدية، وشعبة التحديات العالمية، وشعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية، وقسم بحوث المؤشرات المركبة التابع لإدارة الاقتصاد وتحليلات البيانات، وإدارة البلدان المتحولة والبلدان المتقدمة، وشعبة الرقابة الداخلية - التي لولاها لما تسنى إعداد هذا المنشور.

ويعرب عن امتنانه للسيد باجوي ويبوو (مكتب نائب المدير العام، قطاع التنمية) لما قدمه من دعم وتنسيق، والسيدة رودا ديكسون - لانسيا (مكتب نائب المدير العام، قطاع التنمية) لمساعدتها الإدارية والتحريرية، والسيدة ماري هايرابتيان (مكتب نائب المدير العام، قطاع التنمية) لمساهمتها في تنقيح المنشور النهائي وتوحيده.

الخلفية

ما انفكت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) تدعم منذ سنوات عديدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في صياغة خطط واستراتيجيات وطنية للملكية الفكرية. وقد صُمم البرنامج لمساعدة البلدان في تطوير وتعزيز مؤسساتها وبناها الأساسية ومواردها الوطنية والإقليمية في مجال الملكية الفكرية، وتمكينها من استخدام نظام الملكية الفكرية على النحو الأمثل لتحقيق المستوى المنشود من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. وفي البداية، كانت الويبو تستجيب لكل حالة على حدة بناء على طلب الدول الأعضاء الحصول على المساعدة في صياغة وتنفيذ تلك الخطط والاستراتيجيات. وفي عام 2010، وُضع المشروع DA_10_05 (2010 - 2012) في إطار التزام الويبو بأجندة التنمية - وهو مشروع يرمي إلى وضع وتوثيق عملية أكثر اتساقاً ومواءمة، بما في ذلك مجموعة من الأدوات والآليات لإرشاد الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية. ونُشرت *منهجية الويبو لوضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية* على ثلاثة أجزاء في عام 2012 وأعيد نشرها في عام 2016 مع إدخال بعض التحديثات والمراجعات الطفيفة.

وأدت التعقيبات الناتجة عن الاستخدام الواسع النطاق للمنهجية في مختلف البلدان والمناطق على مدى سنوات عدة إلى اعتماد قرار في عام 2019 بإجراء استعراض شامل للمنهجية القائمة وتحديثها. واقترح الاستعراض مراجعة المنهجية بغية تسهيل تكييفها مع الاحتياجات الإنمائية المختلفة للبلدان المختلفة، والنهوض بنهج أكثر مرونة في استخدام المنهجية بوصفه نهجاً أكثر فعالية في دعم عملية صياغة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية من اتباع نهج موحد أو توجيهي.

ويعرض هذا المنشور المنهجية المراجَعة. ويضع دليلاً لعملية الصياغة ويحدد بعض المسائل الأوسع التي يتعين النظر فيها عند وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وينبغي أن يستوعب الإطار العام المراجَع الوارد في هذا الدليل مجموعة الاحتياجات والقدرات الإنمائية المختلفة الخاصة بالدول الأعضاء والتي تتراوح بين وضع استراتيجية وطنية شاملة للملكية الفكرية تغطي جميع القطاعات الرئيسية التي تهم البلد وإعداد نسخة أبسط تتناسب مع الاحتياجات الإنمائية والقيود على الموارد في أي بلد معين. وفضلاً عن ذلك، يمكن استخدام المبادئ التوجيهية المراجَعة مع بعض التكييف لدعم وضع مجموعة واسعة أو مركَّزة من الخطط الوطنية للملكية الفكرية أو المشروعات القطاعية مثل ما يلي:

- إجراء تشخيص للموارد والإدارة في مكتب الملكية الفكرية، بما في ذلك الوضع المؤسسي للمكتب؛

- وضع استراتيجيات محددة للملكية الفكرية لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية والإبداع؛
- تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية الحكومية للملكية الفكرية والأطراف المعنية بالملكية الفكرية على إدارة الصناعات الإبداعية ورصدها والنهوض بها؛
- بلورة سياسات/خطط الملكية الفكرية الخاصة بالمؤسسات المتخصصة؛
- تعزيز استخدام الملكية الفكرية في الاقتصاد غير الرسمي؛
- تشجيع تسويق البحوث وتطوير التكنولوجيا.

ويقدَّم الدليل العام المراجَع للمنهجية في مجلد واحد لتسهيل استخدامه والرجوع إليه.

والجمهور الهدف الرئيسي لهذا الدليل هو فريق المشروع الوطني المكلَّف بوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. والجمهور الهدف الثانوي هو أي لجنة توجيهية أُنشئت للإشراف على الفريق وأي ترتيبات إدارية أخرى وُضعت للإشراف على عمل فريق المشروع الوطني. ويمكن لأي طرف معني أن يستخدم الدليل لاكتساب فهم أفضل لطريقة صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية استناداً إلى تجارب الويبو وخبرتها في العمل عن كثب مع السلطات الوطنية ومجموعات الأطراف المعنية من الدول الأعضاء في مختلف مناطق العالم.

وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من الدليل يفترض أن قراراً قد اتخذ لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، فمن المهم أن نكون واضحين بشأن المصطلحات المستخدمة عند الإشارة إلى الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ("ماذا")، وكذلك الغرض من وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية وفائدتها ("لماذا")، حتى يتمكن هذا الدليل من التركيز على إرشاد فريق المشروع الوطني إلى ما يجب القيام به لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية ("كيف"). ويُقدَّم فيما يلي رد موجز على سؤالَي "ماذا" و"لماذا" قبل الانتقال إلى المنهجية نفسها ("كيف").

ما هي الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية؟

الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية هي مجموعة من التدابير تضعها الحكومات وتنفذها لتشجيع وتيسير اتباع نهج منسَّق في توليد الملكية الفكرية وتطويرها وإدارتها وحمايتها بفعالية على الصعيد الوطني بغية دعم الأهداف الإنمائية للبلد المعني. وينبغي أن تحدد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية العلاقة بين الملكية الفكرية والسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي والقانوني والمؤسسي للبلد، وينبغي أن تساعد الحكومة في وضع وإدارة سياسات الملكية الفكرية والأطر التنظيمية التي من شأنها أن تضيف قيمة إلى الإطار الإنمائي للبلد.

ويتعين الإقرار بأن الملكية الفكرية مسألة مشتركة بين عدة قطاعات، وتتصل بكل أنواع الصناعة والخدمات، فضلاً عن قضايا السياسة العامة المهمة مثل تغيّر المناخ، والحصول على الأدوية، والتنمية الثقافية، والأمن الغذائي. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن تكون استراتيجية الملكية الفكرية جزءاً رئيسياً من أي سياسة وطنية للابتكار، ويمكن أن تؤدي دوراً فعالاً في تشكيل نظام الابتكار الوطني وجعله يخدم هدف تحسين الأداء الاقتصادي والابتكاري. ومن ثم، فإن إقامة روابط وظيفية بين هذه المجالات والملكية الفكرية أمر أساسي إذا أراد البلد تسخير نظامه الوطني للملكية الفكرية من أجل دعم توجهاته الإنمائية الوطنية. ولدى جميع البلدان قدرة أصيلة على الابتكار والإبداع، فضلاً عن توليد الثروة، من خلال الاستفادة من رأس مالها البشري وهياكلها الأساسية ومواردها من أجل إيجاد وتسويق سلع وخدمات تنافسية وتعزيز قيمة منتجاتها. وفي هذا الصدد، يمكن أن توفر استراتيجية وطنية للملكية الفكرية إطاراً متسقاً لإنشاء ودعم هذه الروابط وتحديد كيفية تنفيذها على نحو منسق على المستوى الوطني.

وبحسب ظروف البلد، قد لا يكون من الملائم دائماً وضع استراتيجية وطنية شاملة للملكية الفكرية تغطي كل الصناعات والخدمات ومجالات السياسة العامة. وقد يتطلب السياق المحلي تخطيطاً مركزاً أكثر في مجال الملكية الفكرية مثل تحسين البنية التحتية القائمة للملكية الفكرية (من خلال عملية تشخيصية لمكتب الملكية الفكرية مثلاً)؛ أو تحسين إدماج سياسة الملكية الفكرية وتنفيذها في إطار منظومة الابتكار الوطنية؛ أو وضع خطة قطاعية مفصلة للصناعات الإبداعية، بما في ذلك دور سياسات وممارسات الملكية الفكرية. وينبغي الاعتراف بأن كل هذه الخطط تشكل جزءاً من أنشطة التخطيط الاستراتيجي الوطني للملكية الفكرية في البلد، فينبغي أن تكون متماشية مع الاستراتيجية الوطنية لتشجيع الابتكار والإبداع أو أن تُنفَّذ بالتنسيق مع تلك الاستراتيجية أو أن تُدمج فيها.

ما قيمة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية؟

ينبغي الاعتراف بالدور المحتمل للملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية وإدارته إدارةً ملائمة. ومن المتعارف عليه عامةً أن الملكية الفكرية تؤدي دوراً مهماً في تعزيز التنافس الاقتصادي وزيادة القدرة الابتكارية للبلد.

وينبغي أيضاً الاعتراف بدور الملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية واتجاهاتها الأوسع نطاقاً. وتستند الرغبة في المنافسة في العديد من الصناعات (وليس فقط الصناعات التكنولوجية الابتكارية القائمة على البحث) إلى أنظمة الملكية الفكرية الوطنية ونظام الملكية الفكرية الدولي. ويمكن حماية الصناعات الثقافية في بلد ما وتعزيزها من خلال الاستخدام المناسب لنظام الملكية الفكرية وسياسات الملكية الفكرية. ويشكل مدى التكامل والتنسيق بين مختلف السياسات القطاعية في البلد مسألة إنمائية محورية بالنسبة لأغلب البلدان. وتُعدّ سياسة الملكية الفكرية وتنفيذها من القضايا الرئيسية الشاملة للتخطيط الإنمائي في جميع البلدان، وينبغي أن تُصمم للمساعدة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

والهدف من وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية هو تجنب اتباع نهج قطاعي منعزل عن طريق إقامة روابط وظيفية وإدماج جوانب الملكية الفكرية من السياسات العامة الوجيهة في إطار إنمائي وطني من أجل تحقيق ما يلي:

- إتاحة الاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية في جميع القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة والثقافة والطاقة والغذاء والصحة والعلوم والتكنولوجيا والصناعة والخدمات مثل السياحة وغيرها؛
- تهيئة بيئة تمكينية تعزز وتديم قدرة الدولة على توليد أصول قيمة من الناحية الاقتصادية في كل من الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية؛
- النهوض بالملكية الفكرية بوصفها محركاً للنمو والتنمية في الاقتصاد الكلي؛
- تحقيق توازن مناسب يتيح حماية الملكية الفكرية دون كبح الابتكار والإبداع والقدرة التنافسية؛
- ضمان تحسين المواءمة والتنسيق مع السياسات الوطنية.

وينبغي أن توفر الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية لبلد ما رؤية واضحة بشأن كيفية إدارة نظام الملكية الفكرية والاستفادة منه للمساهمة في أولوياته الإنمائية الوطنية الحالية وسياساته وأهدافه الاقتصادية. وينبغي أن توفر الاستراتيجية "خارطة طريق" إلى المكان الذي يود البلد بلوغه ومكانه الحالي وكيفية وصوله إلى المكان المنشود عن طريق تطوير نظام الملكية الفكرية الوطني واستخدامه على النحو الأمثل. وينبغي أن تشجع الاستراتيجيةُ الحكومةَ على اتباع نهج أكثر تنظيماً وتخطيطاً في تحديد أفضل طريقة لتعميم سياسة الملكية الفكرية الوطنية وتنفيذها بحيث تتمكن كل الأطراف المعنية من التعاون بفعالية في ظل إطار منهجي لإنشاء أصول الملكية الفكرية المنبثقة عن ابتكاراتهم وأعمالهم الإبداعية وحمايتها وإدارتها وتعزيزها وتسويقها.

دور الملكية الفكرية في الابتكار والنمو الاقتصادي: مؤشر الابتكار العالمي

تطرح الاقتصادات على جميع مستويات التنمية الآن أسئلة عن كيفية غرس الفضول العلمي وريادة الأعمال في نفوس الأطفال والطلاب، وجعل البحوث العامة أكثر وجاهةً للأعمال التجارية، وتعزيز استقطاب التكنولوجيات، وتشجيع استثمار قطاع الأعمال في الابتكار، وجعل الملكية الفكرية تعمل من أجل الابتكار المحلي. ومؤشر الابتكار العالمي هو أداة لقياس التقدم الذي أحرزته البلدان في هذا الصدد. وهو يقيس أداء الابتكار في بلد ما، ويوفر 80 مقياساً مفصلاً للابتكار لنحو 130 اقتصاداً. وعلى مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية، رسّخ مؤشر الابتكار العالمي مكانته كأداة سياسات مركزية للابتكار في جميع أنحاء العالم، مما أرسى فهماً أعمق للمكونات الأساسية لوضع سياسات الابتكار التي تساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وأصبح عدد كبير من البلدان يمتلك تشريعات سياساتية للابتكار تشير إلى مؤشر الابتكار العالمي بوصفه "مقياساً" لأداء الابتكار. وتُعدّ الملكية الفكرية أداة مهمة لترويج الابتكار في صفوف واضعي السياسات وفي إطار مؤشر الابتكار العالمي؛ ومن ثم، تعدّ استراتيجيات الملكية الفكرية غالباً جزءاً لا ينفصم عن استراتيجيات الابتكار الوطنية.

الأمم المتحدة تحدد 17 هدفاً لتحويل العالم بحلول عام 2030

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر 2015، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتضمن 17 هدفاً للتنمية المستدامة. وبناء على مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، تشدد الخطة الجديدة على نهج كلي لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

والأهداف السبعة عشر لتحويل عالمنا هي:

الهدف 1: القضاء على الفقر
الهدف 2: القضاء التام على الجوع
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه
الهدف 4: التعليم الجيد
الهدف 5: المساواة بين الجنسين
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
الهدف 13: العمل المناخي
الهدف 14: الحياة تحت الماء
الهدف 15: الحياة في البرّ
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

وسوف تساعد استراتيجيات الملكية الفكرية الدول الأعضاء في تسخير إمكانات نظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية المستدامة، وتحفيز بيئة مؤاتية لازدهار الابتكار والإبداع، والمساعدة في تحديد حلول مبتكرة للتحديات الإنمائية.

ويندرج الابتكار والإبداع في صميم أهداف أي استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، ويكتسيان بـأهمية محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن العديد من أهداف التنمية المستدامة تعتمد على تطوير التكنولوجيات المبتكرة ونشرها من أجل مواجهة التحديات الإنمائية الخاصة في سياقات مختلفة في مختلف أنحاء العالم. ويمكن أن تكون الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية أداة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) الذي يُعدّ في حد ذاته أداة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، لأن الابتكار له تأثير مباشر على تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة.

منهجية الويبو

الهدف من منهجية الويبو هو توفير سبل الدعم والإرشاد للدول الأعضاء المهتمة بوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وهي موجَّهة في المقام الأول إلى فريق المشروع الوطني المكلَّف بوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، فضلاً عن أي لجنة توجيهية قد تُنشأ، والوكالة الحكومية الرائدة المسؤولة عن صياغة الاستراتيجية.

ويحدد هذا الدليل العام للمنهجية المسائل التي ينبغي لفريق المشروع الوطني أن ينظر فيها ويخطط لها في وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وإضافةً إلى الدليل العام، وُضعت أدوات وإرشادات أكثر تفصيلاً لكي يستخدمها فريق المشروع الوطني عند الاقتضاء مع تقدم عملية وضع الاستراتيجية. وترد هذه الأدوات والإرشادات الأكثر تفصيلاً بعد المنهجية، وكذلك على الموقع الإلكتروني للويبو حتى يتسنى للويبو تعديلها وتحديثها بسهولة، ويمكن لفريق المشروع الوطني تنزيلها وتكييفها وفقاً للظروف المحلية.

ويرد عرض المنهجية ومناقشتها على سبع مراحل أو خطوات كما هو مبيَّن في الرسم التخطيطي 1.

وقد وُضعت هذه المراحل السبع على أساس توافق واسع في الآراء بشأن الخطوات الرئيسية لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية وتنفيذها بالاستناد إلى تجربة العديد من البلدان. ومع ذلك، لا يوجد نموذج ثابت، وقد تفضل فرق المشروعات الوطنية الفردية تقسيم المراحل إلى خطوات أكثر تفصيلاً؛ وينبغي أن تساعد مناقشة كل مرحلة في تحديد خطواتها التفصيلية. (يقدِّم النموذج 1 مثالاً لخطة عمل شاملة توضح الخطوات المرجح أن تدخل في عملية التخطيط والتطوير). والغرض هو أن يقوم كل فريق مشروع وطني بتعديل المراحل وإدارتها وفقاً لظروفه الوطنية. وقد توجد في بعض البلدان عمليات تخطيط وطنية أكثر إلزاماً تختلف عن المراحل المحددة في المنهجية. ولذلك، ينبغي لمناقشة كل مرحلة أن ترشد فرق المشروعات الوطنية إلى الاعتبارات الواجب مراعاتها في التكيف مع نهج التخطيط الوطني.

الرسم التخطيطي 1: مراحل وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية وتنفيذها

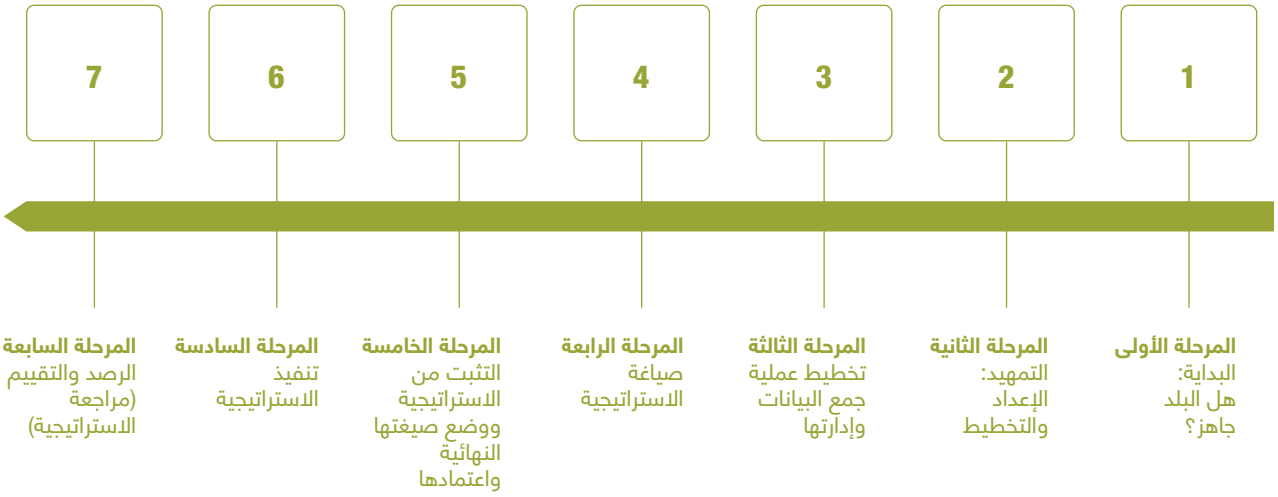

1 المرحلة الأولى البداية: هل البلد جاهز؟

قد تختلف أسباب الشروع في وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية من بلد إلى آخر، ولكن ينبغي أن يكون السبب الرئيسي هو الاعتراف بالدور المتكامل الذي تؤديه الملكية الفكرية في تشجيع القدرة التنافسية والإبداع والابتكار والنهوض بها. ولن تبدأ كل البلدان من النقطة نفسها. وقد يكون لدى بعض البلدان بنية تحتية متطورة وطويلة الأمد في مجال الملكية الفكرية ولكن لا يوجد تخطيط استراتيجي وطني للملكية الفكرية أو لا يوجد تخطيط استراتيجي للملكية الفكرية في القطاعات الإنمائية الرئيسية. وقد يكون لدى بعض البلدان بنية تحتية دنيا للملكية الفكرية ولكنها تدرك الحاجة إلى تخطيط استراتيجي أوسع لإدارة تطوير البنية التحتية للملكية الفكرية بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية الأخرى.

وفي مرحلة البداية، قد يكون من الضروري أن تجري السلطات الوطنية المعنية تقييماً رسمياً لتحديد نوع التخطيط الاستراتيجي للملكية الفكرية الذي يناسب البلد. وقد يتألف التقييم من إعداد تقرير تدقيق أولي أو نتائج[1] بشأن البنية التحتية الحالية للملكية الفكرية (القانونية والسياسية والمؤسسية والإدارية) لتحديد التركيز المناسب لأي تخطيط استراتيجي للملكية الفكرية. وبحسب الظروف الفردية، قد تكون الخطة الاستراتيجية المناسبة للملكية الفكرية هي وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، أو وضع خطة استراتيجية لتحسين الترتيبات المؤسسية والإدارية للملكية الفكرية (من خلال عملية تشخيصية لمكتب الملكية الفكرية مثلاً)، أو وضع خطة استراتيجية لقطاع معين (الصناعات الإبداعية أو قطاع الابتكار أو غيرهما) مع وضع سياسة للملكية الفكرية وترتيبات تنفيذ متكاملة على نحو أفضل.

وقد توجد أيضاً مسائل تتعلق بالاستعداد "السياسي" للاضطلاع بعملية تخطيط استراتيجي للملكية الفكرية. وقد لا يحظى الاقتراح المتعلق بوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية في البداية بدعم كافٍ يتجاوز قيادة المكتب الوطني للملكية الفكرية (علماً بأنه في العديد من البلدان، توجد مكاتب منفصلة للملكية الفكرية مسؤولة عن حق المؤلف، وفي بعض البلدان مكاتب منفصلة مسؤولة عن حقوق الملكية الصناعية المختلفة) لتنفيذ ذلك الاقتراح. وينبغي أن تحدد مرحلة البداية هذه المسألة وتقترح كيفية المضي قدماً. فما هي الإجراءات والعمليات التي يلزم التخطيط لها بغية تهيئة بيئة تعزز الالتزام الواسع نطاقاً (أي المشاركة النشطة ومساهمة الأطراف المعنية الحكومية والخاصة) بقيمة وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية.

وسيتطلب الاضطلاع بعملية تخطيط استراتيجي وطني شامل للملكية الفكرية، وإعداد صيغتها النهائية، واعتمادها، تخصيص موارد محلية كبيرة. وقد لا تتاح تلك الموارد بدون التزام أوسع نطاقاً أو قد تهدر بدون ذلك الالتزام الواسع النطاق.

ولذلك فإن المسائل الرئيسية التي يتعين تناولها في مرحلة البداية هي كما يلي:

- هل لدينا القدرة على الاضطلاع بعملية شاملة لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية؟
- كيف تتزامن استراتيجية الملكية الفكرية مع أي استراتيجية وطنية ممكنة للابتكار أو الإبداع؟ وما هي الجداول الزمنية والروابط؟
- هل ينبغي أن يكون تخطيطنا الاستراتيجي الوطني للملكية الفكرية أكثر تركيزاً على بعض القطاعات الرئيسية المحددة أو على مواصلة تطوير بنيتنا التحتية للملكية الفكرية أو مؤسساتنا المتخصصة عوضاً عن استراتيجية وطنية شاملة للملكية الفكرية؟
- هل لدينا الالتزام السياسي اللازم لضمان التعاون وتخصيص الموارد اللازمة للاضطلاع بعملية وضع الاستراتيجية الوطنية المقترحة للملكية الفكرية؟

ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تسفر مرحلة البداية عن تقرير تقييم يقدِّم تحليلاً لسياسات الملكية الفكرية والإطار المؤسسي والإداري والتشريعات في البلد. وقد يشير تقرير التقييم أيضاً إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصناعات الإبداعية الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها في وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية المقترحة.

وينبغي أن تكون لدى العديد من البلدان القدرة والخبرة اللازمتان لإجراء تقييم أولي مناسب، ولكن في بعض الحالات قد تكون خبرة خارجية ضرورية لتحليل سياق الملكية الفكرية الحالي وتحديد مسائل القدرات التي ينبغي تناولها ومعالجتها في إطار الالتزام بوضع عملية تخطيط استراتيجي وطني شامل للملكية الفكرية. وينبغي أن تفضي المناقشة في المرحلة الثالثة بشأن تخطيط جمع البيانات وإدارتها إلى إرشادات مفيدة لجمع البيانات الضرورية وتحليلها لغرض مرحلة التقييم الأولية. ويمكن للويبو أيضاً أن تقدم المشورة والمساعدة في تحديد الخبرة اللازمة لإجراء تقييم أولي.

1. في بعض الحالات، يكون تقرير التدقيق الأولي هو نتائج التدقيق الأولية.

2 المرحلة الثانية التمهيد: الإعداد والتخطيط

1.2 تحديد المؤسسة الرئيسية أو الهيئة التي تقود العملية

عندما يُتخذ قرار سياسي بوضع وتنفيذ عملية تخطيط استراتيجي وطني للملكية الفكرية، ينبغي أن يوضح المؤسسة أو الهيئة الوطنية الرئيسية المسؤولة عن استهلال العملية. وينبغي بيان دور الوكالة الرائدة المحددة بوضوح. ويشمل ذلك الدور عادةً ما يلي:

- توجيه المشروع وضمان تحقيق أهدافه؛
- توفير الموارد اللازمة وضمان توفر الموارد الأساسية؛
- تحديد الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص وأدوارها في مراحل وضع المشروع التي تعنيها، وضمان مشاركتها الفعالة في العملية والتزامها بها.
- الإشراف على جهود التنسيق والتخطيط التي تُبذل لإنجاز النتيجة النهائية للمشروع؛
- تقديم الاستراتيجية النهائية إلى الحكومة لإقرارها.

ولا يوجد نهج ثابت أو واحد لتحديد الوكالة الرائدة، ولكن في معظم البلدان التي قامت بعملية تخطيط استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، فإن الدور القيادي يُسند عادةً إلى الوزارة المسؤولة عن مكتب الملكية الفكرية الرئيسي أو إلى المكتب في حد ذاته في بعض الحالات. ومع ذلك، إذا كان لعملية التخطيط الاستراتيجي للملكية الفكرية تركيز قطاعي معين، فقد يكون من الأنسب إشراك الوكالات المعنية الأخرى أو إسناد الدور القيادي إليها. ومن المتطلبات الأساسية الضرورية لأي وكالة رائدة تضطلع بعملية تخطيط استراتيجي وطني للملكية الفكرية القدرة على إقامة علاقات وثيقة مع الوزارات الأخرى والحفاظ عليها لتيسير الروابط معها ومواءمة استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية مع الأولويات المتعلقة بالابتكار الوطني والسياسات الاقتصادية، وكذلك مع جميع أهداف السياسة الوطنية المناسبة. ولأغراض الفعالية، من الضروري أن تكون لدى أي وكالة رائدة ولاية أو سلطة كافية للاتصال والتواصل والتنسيق بشكل مباشر وفعال مع جميع الوزارات والوكالات الحكومية المعنية ومجموعات الأطراف المعنية من القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

2.2 تشكيل لجنة توجيهية وفريق مشروع وطني

ينبغي أن يكون القرار الرئيسي المقبل هو بت الوكالة الرائدة في إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني للملكية الفكرية. وقد تقرر الوكالة الرائدة إدارة العملية من خلال الهياكل القائمة في الوكالة أو تشكيل فريق مشروع وطني مخصص. وقد تقرر الوكالة الرائدة أن تُسند مهمة التوجيه إلى مسؤول إداري كبير أو لجنة توجيهية تمثل مجموعة من المصالح المعنية. وتبيِّن التجربة أن معظم البلدان تختار إنشاء فريق مشروع وطني وتوجه الفريق عن طريق لجنة توجيهية تكون بدورها مسؤولة عادة أمام الوزير المختص أو رئيس الوكالة الرائدة. وترد فيما يلي مناقشة بعض الاعتبارات المتعلقة بتشكيل اللجان التوجيهية وفرق المشروعات الوطنية.

تشكيل اللجنة التوجيهية ودورها

من المحبذ أن تكون لدى اللجنة التوجيهية القدرة والسلطة لتحديد الخطوط العريضة لإدارة المشروع، واتخاذ قرارات استراتيجية. ويمكنها عندئذ أن تقدِّم الدعم السياسي والتقني والإرشاد والتوجيه العام لفريق المشروع الوطني وأن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى رئيس الوكالة الرائدة أو الوزير. وينبغي أن تشمل اختصاصات اللجنة التوجيهية ما يلي:

- تقديم التوجيه والمشورة بشأن وضع المشروع؛
- تحديد الأولويات التي ينبغي تركيز الجهود عليها لتحقيق نتائج المشروع؛
- تحديد ورصد المخاطر المحتملة وتدابير التخفيف المناسبة؛
- متابعة الجداول الزمنية؛
- متابعة جودة المشروع أثناء تقدمه؛
- تقديم المشورة واتخاذ القرارات الاستراتيجية في بعض الأحيان بشأن إدخال تغييرات على المشروع أثناء إعداده؛
- تقديم تقارير منتظمة إلى الوكالة الرائدة أو الوزير بشأن التقدم المحرز في المشروع.

وينبغي النظر بعناية في تكوين اللجنة التوجيهية. ونظراً لوجود أكثر من وكالة في معظم البلدان، فمن المحبذ للغاية أن يتم تمثيل جميع هذه الوكالات على الأقل تمثيلاً ملائماً في اللجنة التوجيهية، بما في ذلك الوكالات المسؤولة عن الاستراتيجية الوطنية للابتكار والإبداع وفرق العمل التي تتعامل مع مؤشر الابتكار العالمي. وفي الحكومة، توجد عادةً أسباب وجيهة لإشراك ممثلين لبعض الوكالات الرئيسية غير المعنية بالملكية الفكرية مثل وكالة التخطيط المركزي والوكالات المسؤولة عن السياسات الاقتصادية الوطنية فضلاً عن القطاعات الرئيسية التي يرجح أن تكون لها أهمية خاصة في وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وستمثل الوكالات المسؤولة عن الزراعة، والصناعات الإبداعية، والشؤون الخارجية، والعلوم، والتكنولوجيا، والبحوث، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرياضة، والسياحة، والتجارة، والتعليم بعض القطاعات الرئيسية على سبيل المثال لا الحصر.

وينبغي أيضاً النظر في ما إذا كان ينبغي أن تضم اللجنة التوجيهية ممثلين للأطراف المعنية الرئيسية غير الحكومية من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتوجد أسباب قوية لإشراك الأطراف المعنية غير الحكومية إذا كان ذلك ممكناً في عمليات الحوكمة في البلد. وسيكون لقطاع الأعمال عامةً (وقطاعات محددة داخل قطاع الأعمال الخاص بخاصةٍ، مثل الصناعات الإبداعية، وجمعيات التحصيل، والأوساط الأكاديمية، ومراكز التفكير، ومراكز البحوث، والصحافة ووسائل الإعلام، وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والفنانين وفناني الأداء، ومنتجي الأغذية، وقطاع السياحة، وغرف التجارة والصناعة، وغرف المصدرين، وما إلى ذلك) اهتمام شديد وخبرة واسعة فيما يخص الأوضاع القانونية والاجتماعية الثقافية والسياسية للملكية الفكرية في البلد. ويتعين مراعاة هذا المنظور في العملية العامة ويمكن تيسيره من خلال التمثيل المناسب في اللجنة التوجيهية. وسيكون المحامون في البلد أيضاً من الأطراف المعنية الرئيسية في تنفيذ الاستراتيجية، وسيكون من المفيد تمثيلهم في لجنة توجيهية.

وأيا كانت القرارات المتخذة بشأن تشكيل اللجنة التوجيهية، سيوجد شرط لإجراء مشاورات مفصلة مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية لضمان تنوع الآراء والمصالح. (انظر المرحلة الثالثة).

تشكيل فريق المشروع الوطني ودوره

سيكون الدور الرئيسي لفريق المشروع الوطني هو دعم إجراء تحليل شامل لبيئة الملكية الفكرية والابتكار والإبداع في البلد عن طريق ما يلي:

- تحديد قطاعات/مؤسسات معينة ذات أهمية وفرص لاستخدام نظام الملكية الفكرية في البلد لتحسين الابتكار والإبداع والأداء الاقتصادي؛

- دراسة التفاعلات الممكنة (المتكاملة والتكاملية من الناحية المثالية) بين استراتيجية الملكية الفكرية المخطط لها والاستراتيجيات الوطنية الحالية أو المستقبلية للابتكار والإبداع، أو فرق العمل الوطنية التي تتعامل مع مؤشر الابتكار العالمي؛
- إجراء ما يلزم من البحوث المفصلة والمشاورات لتحديد هذه القطاعات والمؤسسات وفهم الطريقة التي يمكن لنظام الملكية الفكرية أن يدعم أو يعيق بها تحقيق أهدافها الإنمائية؛
- صياغة الاستراتيجية تحت إشراف اللجنة التوجيهية أو الوكالة الرائدة؛
- وضع خطط عمل وجيهة لتنفيذ الاستراتيجية.

وسيكون توفير خدمات الأمانة، مثل إعداد المحاضر، والترتيبات المتعلقة بالاجتماعات، والاتصال بالأطراف المعنية، ونشر الوثائق، جزءاً من المساعدة اللازمة للعملية برمتها، وعادة ما تقع المسؤولية عن هذه الخدمات على عاتق فريق المشروع الوطني.

وينبغي النظر بعناية في تكوين الفريق. ومن المستحسن، حيثما أمكن، إنشاء فريق وطني متوازن بين الجنسين ومتعدد التخصصات لديه المزيج المناسب من المهارات (التي تكون متكاملة من الناحية المثالية) لضمان التنفيذ السلس والناجح للمشروع. ويُفضَّل أن يضم الفريق أعضاء لديهم خبرة مهنية في مجال الملكية الفكرية، فضلاً عن أعضاء لديهم معرفة وفهم سليمين للسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبنية التحتية للبلد. وسيدخل التنوع بين الأعضاء وجهات نظر مختلفة، مما سيمكن من تحسين عملية اتخاذ القرار. وستكون المهارات، مثل الصياغة والتحليل الترويج، مفيدة أيضاً. وفي كثير من الحالات، يكون أعضاء الفريق موظفين حكوميين منتدبين من وكالات مختلفة؛ وأُدمجت مهارات خارجية في بعض الحالات (مثل الاقتصاديين، أو التكنولوجيين، أو الفنانين، أو المبدعين، أو أصحاب الأعمال، أو الصحفيين، أو المهندسين، أو الشخصيات العامة، أو المثقفين، أو المحامين). ومن ثم، فإن توفر الموارد ومدى التطبيق العملي سيقودان بعض عمليات صنع القرار بشأن تكوين فريق المشروع الوطني، ولا سيما ما إذا كان فريق المشروع الوطني سيضم أفراداً من خارج القطاع الحكومي.

الاستعانة بخبراء استشاريين

نظراً إلى أن هذا النشاط قد يكون تجربة جديدة لمعظم أعضاء فريق المشروع الوطني، فقد طلبت بعض البلدان أيضاً مشاركة خبير استشاري وطني أو أجنبي أو أكثر للحصول على إرشادات وتوصيات إضافية بشأن خيارات الاستراتيجيات. واتّبعت عدة بلدان نهج العمل مع الويبو على تحديد واختيار خبير استشاري أو أكثر للعمل مع فريق المشروع الوطني في وضع استراتيجياته الوطنية للملكية الفكرية.

ويُكلَّف فريق المشروع الوطني عادةً بالاضطلاع بالأعمال التمهيدية مثل إعداد تقرير تدقيق أولي للنظام الوطني للملكية الفكرية والتشاور مع الجهات المعنية واقتراح مشروع إطار لاستراتيجية الملكية الفكرية، مع تقديم الخبراء الاستشاريين المشورة إلى الفريق الوطني واللجنة التوجيهية في عملية صياغة الاستراتيجية. وقد تشرك بعض البلدان خبيراً استشارياً أو أكثر في مرحلتي جمع البيانات والتحقق منها، بالإضافة إلى صياغة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

وإذا كان من الضروري الاستعانة بخبير استشاري دولي، فقد توجد حاجة إلى توفير مترجمين شفويين مؤهلين إذا كانت لغة الخبير الاستشاري والفريق مختلفة. ومن شأن توفير هذه الخدمة أن ييسر التواصل بين الخبراء الاستشاريين والمشاركين في الاجتماعات، فيزيد ذلك من فعالية مشاركة الخبراء الاستشاريين.

ولمساعدة البلدان على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، أعدت الويبو نموذج اختصاصات يمكن للبلدان أن تكيفه وتستخدمه. ويمكن الرجوع إلى النموذج 2 للاطلاع على مثال للاختصاصات الخاصة بإشراك الخبراء الاستشاريين الدوليين. ويحتوي النموذج 3 على نسخة معدَّلة من اختصاصات تعيين خبير استشاري وطني لمساعدة فريق المشروع الوطني أو تعيين أعضاء إضافيين في فريق المشروع الوطني.

ولا يوجد نهج واحد صحيح في إنشاء اللجان التوجيهية وتعيين فرق المشروعات الوطنية واتخاذ قرار الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الوطنيين أو الأجانب. ويعرض النموذج 4 بعض الأمثلة للترتيبات التي يمكن اتخاذها بحسب القرارات المتخذة، علماً بأن الترتيبات الممكنة متنوعة للغاية. والمهم هو أنه أياً كان النهج المختار فينبغي أن يتناسب مع السياق المحلي، وينبغي أن تتولى القيادة الوطنية وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وإدارتها بوضوح، وأن تحظى التوصيات بتأييد واسع من كل الأطراف المعنية. ومن الناحية المثالية، يحتاج الخبراء الاستشاريون الذين يتم اختيارهم إلى التحلي بالمزيج الصحيح من المهارات أيضاً، بما في ذلك القدرة على العمل في المجالات المتصلة بالاقتصاد وجمع الإحصاءات واستخدامها.

3.2 تدريب فريق المشروع الوطني

إذا كان أعضاء فريق المشروع الوطني يتمتعون بخبرة بسيطة أو لا يتمتعون بأي خبرة في وضع الاستراتيجيات، فسيكون من المفيد لهم أن يخضعوا لشكل من أشكال التدريب على أساس المنهجية بغية مساعدتهم في فهم وتقدير قضايا مثل ما يلي:

- الأساس المنطقي لوجود استراتيجية وطنية للملكية الفكرية؛
- أدوار ومسؤوليات العضو في فريق المشروع الوطني؛
- سبل الدعم والمساعدة التي يتعين تقديمها إلى اللجنة التوجيهية؛
- أنواع البيانات (الكمية والنوعية) الواجب جمعها، وأساليب جمع البيانات، وتحليل البيانات؛
- طريقة تنظيم عمليات تشاور وتثبت شاملة وإجرائها على أكمل وجه؛
- طريقة صياغة الاستراتيجيات وخطط العمل.

ويمكن الاستعانة بخبراء استشاريين لتوفير التدريب اللازم لأعضاء فريق المشروع الوطني. وفضلاً عن ذلك، يمكن للويبو أن تقدم بعض المساعدة في تنمية المعارف والمهارات في مجال الملكية الفكرية، ولا سيما عن طريق التوعية بالتجارب الناجحة في مجال سياسات الملكية الفكرية واستخدام المبادئ التوجيهية والنماذج والمبادئ الواردة في المنهجية لتمكين أعضاء فريق المشروع الوطني من الاضطلاع بمسؤولياتهم.

4.2 التواصل

ينبغي أن يبدأ التواصل مع الجهات المعنية في أسرع وقت ممكن بعد تحديد فريق المشروع الوطني. وينبغي بذل كل جهد ممكن لموافاة الجهات المعنية والجمهور بأحدث المعلومات عن العناصر الرئيسية للعملية، بما فيها الآليات مثل آلية المشاورات الوطنية. وينبغي أيضاً جمع آراء مجموعة واسعة من الأطراف المعنية بشأن مشروعات الوثائق النهائية وعدم الاكتفاء بآراء عدد قليل من الأفراد المختارين.

ونظراً لنطاق وعدد الأطراف المعنية التي يتعين استشارتها أثناء عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والحاجة إلى مراحل ومستويات مختلفة من المشاورات، يجب على فريق المشروع الوطني أن ينظر إلى التواصل على أنه عملية مستمرة، بما في ذلك خلال مرحلة التنفيذ. وتقدِّم المرحلة السادسة بشأن التنفيذ المزيد من التفاصيل بشأن أنشطة التواصل من أجل ضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

5.2 إبرام مذكرة تفاهم بين الويبو والدولة العضو

إذا رغب بلد ما في الحصول على دعم الويبو ومساعدتها أو احتاج إلى ذلك، فسيكون من المفيد له أن يبرم مذكرة تفاهم مع الويبو بمجرد اتخاذ قرار الشروع في عملية وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. ومن شأن مذكرة التفاهم هذه أن تضفي طابعاً رسمياً على الدعم والمساعدة اللذين ستقدمهما الويبو وعلى التزامات طرفَي المشروع. وسيبيِّن الاتفاق الفهم المشترك لنطاق العملية، وأنشطة المساعدة والتدريب التي ستوفرها الويبو، ومنها التدريب على استخدام المنهجية، والمسؤوليات التي سيضطلع بها البلد المعني والموارد التي سيخصصها، والنتائج الرئيسية المحددة بناء على خطة تنفيذ المشروع المتفق عليها.

وينبغي أن تيسر مذكرة التفاهم تخصيص الموارد اللازمة وأن تعزز الالتزام الوطني بالمشروع في صفوف السلطات الوطنية المعنية. وينبغي الموافقة على مذكرة التفاهم على مستوى حكومي رفيع مناسب لضمان إمكانية تنفيذها. وسيتيح إبرام مذكرة التفاهم فرصة جيدة لإبلاغ التزام الحكومة بالعملية إلى السلطات الحكومية المعنية (مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بالابتكار والصناعات الإبداعية وسياسات الملكية الفكرية) وأعضاء القطاع الخاص والمجتمع المدني الذين يتوقع أن يشاركوا في رسم الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وفي هذا الإطار، ينبغي تسليط الضوء على أهمية وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وعلى الإرادة السياسية التي تدعم تلك العملية، وتوجيه رسالة واضحة بشأن ما هو متوقع من الأطراف المعنية.

3 المرحلة الثالثة
تخطيط عملية جمع البيانات وإدارتها

إن اكتساب فهم شامل للروابط الفعلية والمحتملة بين نظام الملكية الفكرية في البلد والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والصناعات الإبداعية الرئيسية التي حددها البلد من أجل تنميته الوطنية هو أساس وضع استراتيجية وطنية شاملة للملكية الفكرية. ولذلك، يُعد تخطيط وإدارة عملية جمع البيانات وتحليلها خطوة محورية في إرساء ذلك الفهم الشامل.

وإذا اضطلع بلد ما بعملية تقييم أولية مفصلة إلى حد ما على النحو المناقَش في إطار المرحلة الأولى، فلعله قد جمع بعض المعلومات وحللها. ومع ذلك، من المرجح أن يكون من الضروري زيادة حجم البيانات المجمعة وتحليلها بمزيد من التفصيل.

وتتكون عملية جمع البيانات عامةً من خطوتين رئيسيتين هما: "1" بحث وثائقي مفصل؛ "2" ومشاورة شاملة. ويرد وصف موجز لكل من الخطوتين في هذا القسم، بدءاً بالبحوث الوثائقية لأنها تحدد السياق الذي تجري فيه المشاورة الوطنية داخل البلد. ويمكن الرجوع إلى النموذج 5 للاطلاع على مثال لخطة جمع البيانات؛ ويمكن لفريق المشروع الوطني أن يكيف تلك الخطة بحسب الاقتضاء.

1.3 البحوث الوثائقية

البحوث الوثائقية خطوة مهمة في وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية تتيح لفريق المشروع الوطني الحصول على صورة شاملة وواضحة للنظم القانونية والمؤسسية الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية فضلاً عن فهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة والروابط الفعلية والمحتملة مع النظام الوطني للملكية الفكرية. ومن ثم، فإنها توفر إطاراً لتخطيط مرحلة التشاور مع الأطراف المعنية. وينبغي أن تكون البحوث الوثائقية عملية مستمرة، وينبغي أن تُراعى البيانات والمعلومات الجديدة المجمعة أثناء عملية التشاور في تحليل البيانات والتثبت منها.

وينبغي أن تركز البحوث الوثائقية على الحصول على بيانات ومعلومات تتعلق بمجموعة واسعة من العوامل في البلد، بما في ذلك ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسي (مثل التاريخ والتطور والتحديات)؛
- الرؤى والخطط والأهداف الإنمائية الوطنية (مثل الرؤية أو الأهداف الطويلة الأجل، والخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والبشرية، وسياسة الابتكار، واستراتيجية التنمية الثقافية)؛
- قطاعات الاقتصاد الأساسية والناشئة؛
- النظام الوطني للابتكار والبحث؛
- الإطار القانوني في كل مجالات الملكية الفكرية (مثل الإطار المؤسسي والتنظيمي والتشريعات والمعاهدات والسياسات)؛
- الإحصاءات والبيانات الخاصة بالملكية الفكرية في قطاع الصناعات الإبداعية؛
- الأنظمة الوجيهة (مثل لوائح المنافسة وحماية المستهلك، والبث الإذاعي، وإدارة الأغذية والعقاقير، وسلطات الإنفاذ، والتشريعات، والسياسات).

وستراعي هذه العملية جميع الوثائق المتاحة المستمدة من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك القطاعان العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويمكن أيضاً الحصول على بيانات ومعلومات وجيهة من مصادر دولية. ويوضح الرسم التخطيطي 2 مجموعة المواد التي يُحبذ أن يجمعها ويدرسها فريق المشروع الوطني. ويتضمن المرفق قائمة أشمل بالمواد الدولية والروابط الشبكية إليها. ومن المهم أن يقوم المسؤولون عن جمع البيانات بإجراء بحث شامل ودقيق، والبحث عن كل مصدر ممكن للمعلومات والبيانات الوجيهة.

وينبغي أن تجمع عملية تحليل البيانات وفحصها معلومات مفيدة يسترشد بها فريق المشروع الوطني في اتخاذ قراراته. وفي العديد من عمليات وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وُضع تقرير تدقيق أولي بشأن الوضع الحالي لقانون الملكية الفكرية وإدارتها واستخدامها في البلد. وهذا التقرير هو تحليل لمواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر، مما يسهل التوعية بجميع العوامل والمتغيرات التي يجب مراعاتها عند وضع الاستراتيجية. وقد يستخدم فريق المشروع الوطني ذلك النوع من التحليل للنظر في الإجراءات الاستراتيجية أو التوجيهات السياساتية الممكنة، مع التركيز على الاستفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة للتغلب على نقاط الضعف والمخاطر.

وقد يكون هذا التقرير نتاج عملية التقييم الأولية التي نوقشت في المرحلة الأولى. وفي كثير من الأحيان، يحدد أي تقرير ناتج عن التقييم الأولي الوضع الحالي لمؤسسات الملكية الفكرية في البلد، والقطاعات والمؤسسات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها عند التطلع إلى تحسين النتائج الإنمائية من خلال تحسين صياغة وتنفيذ سياسات وممارسات الملكية الفكرية. وإذا لم يوجد تقرير أولي ناشئ عن عملية تقييم أولية، فينبغي للفريق أن ينظر في جدوى إعداد هذا التقرير أثناء البحث الوثائقي. ويمكن إعداد تقرير عن طريق تلخيص البحوث الوثائقية المضطلع بها وتقديم بعض التحليلات الأولية عن الوضع الحالي لمؤسسات الملكية الفكرية في البلد والأدلة على القضايا القطاعية المحتملة التي ينبغي معالجتها في إطار الاستراتيجية الوطنية.

وستتيح البيانات التي تم جمعها وتحليلها الأساس للتشاور مع الأطراف المعنية ووضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، فضلاً عن فهم حالة النظام الوطني للملكية الفكرية وكيفية تعزيزه من أجل تنمية البلد المعني.

وفضلاً عن ذلك، فإن تحليل البيانات سيمكّن فريق المشروع الوطني من فهم قدرة البلد على إدارة الآثار الكلية والقطاعية للاستراتيجية. ويقدِّم النموذج 6 أداة عملية لإدارة جمع وتوثيق البيانات والمعلومات بشأن التنمية الوطنية والسياسات القطاعية والمؤسسية.

2.3 المشاورات مع الأطراف المعنية

ينبغي مناقشة البيانات التي تُجمع أثناء البحوث الوثائقية وتنقيحها من خلال عملية تشاور مع الأطراف المعنية. والغرض الرئيسي من المشاورات هو تأكيد المعلومات أو تصحيحها أو تعزيزها أو زيادتها، واختبار الفهم والتحليل الأوليين لفريق المشروع الوطني للدور المحتمل للملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية للبلد. ولذلك يُعدّ تخطيط وإدارة عملية التشاور جزءاً مهماً جداً من عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية.

وينبغي أن تشمل الخطوات الرئيسية لإعداد عملية التشاور ما يلي:

- تحديد الأطراف المعنية (لضمان جمع كل وجهات النظر الوجيهة)؛
- تحديد البيانات التي يمكن جمعها من خلال المشاورات بوضوح؛
- اختيار المنهجية (مثل المقابلات والاستبيانات والجلسات المفتوحة)؛
- تلخيص ودمج المصادر الرئيسية للبيانات المجمعة بحيث يمكن إدارتها وفهمها بسهولة أثناء عملية التشاور.

الرسم التخطيطي 2: البيانات والموارد السياساتية الاستراتيجية لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية

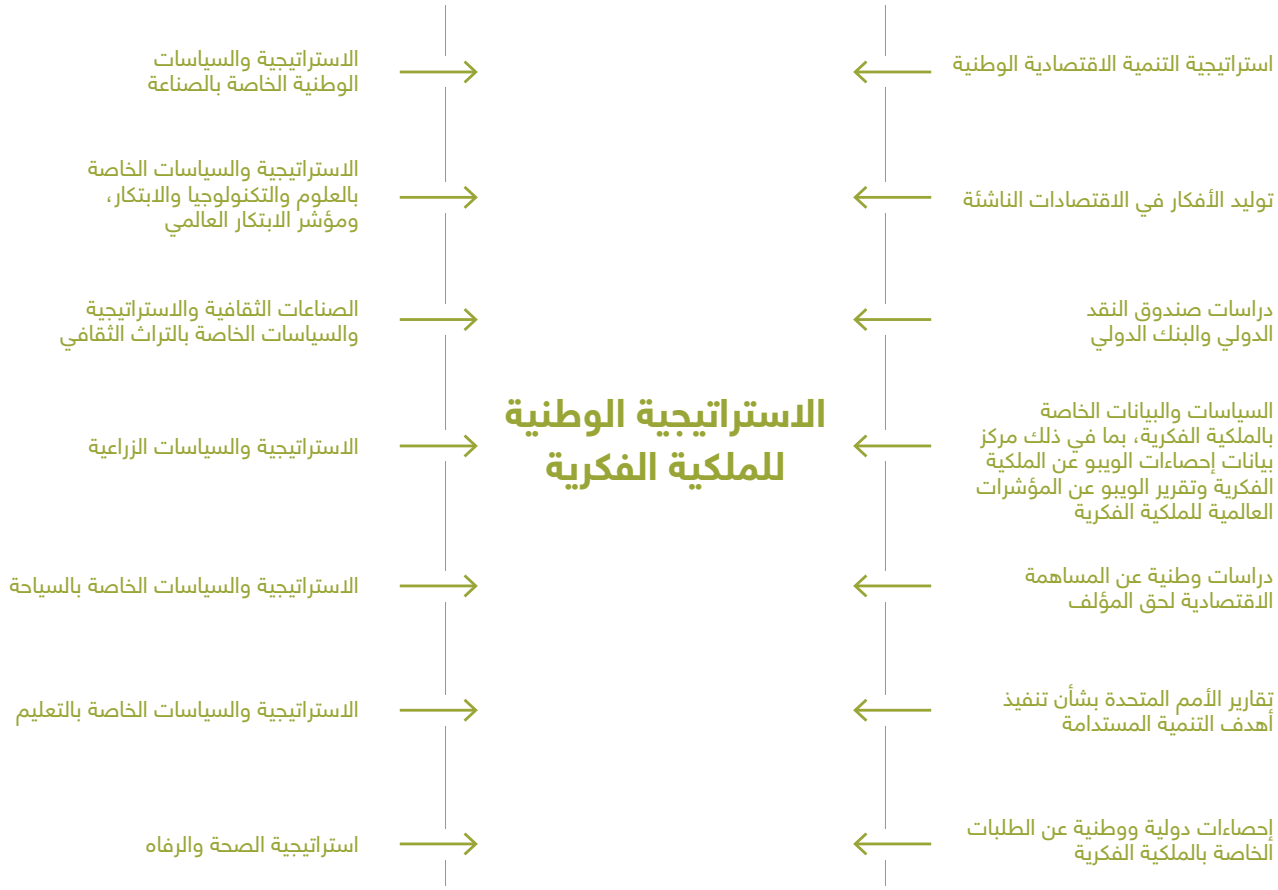

ويرد تحليل لكل من تلك الخطوات فيما يلي.

تحديد الأطراف المعنية

ستشمل الأطراف المعنية التي لديها اهتمام واضح بصياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية للملكية الفكرية رواد من مجتمع الأعمال، والأوساط الثقافية، والأوساط الأكاديمية، ومراكز البحوث، ووسائط الإعلام، والمجتمع المدني، فضلاً عن واضعي السياسات من القطاع العام.

وعلى الرغم من وجود اختلافات خاصة بين المجموعات ومواطن التركيز في كل بلد، سيكون للأطراف التالية عامةً دور محوري في تأطير وتشكيل وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية:

- هيئة أو هيئات تنظيمية للملكية الفكرية؛
- الوكالات الحكومية التي تتعامل مع سياسات الابتكار والإبداع ومؤشر الابتكار العالمي؛
- الوكالات الحكومية التي تتعامل مع الزراعة والفنون والتجارة والثقافة والتعليم والبيئة والصحة والعلوم والتكنولوجيا والسياحة والتجارة؛
- غرف التجارة، ورابطات المصنعين، ورابطات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورابطات الصناعات الحرفية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- مؤسسات البحث والتطوير التكنولوجيين، ومراكز التفكير، والجامعات؛
- رابطات الصناعات الإبداعية المختلفة (الفنون البصرية، والأفلام ووسائط الإعلام، والناشرون، والكتاب، والفنانون وفنانو الأداء، وصناعات الترفيه والموسيقى، وهيئات البث، والمكتبات، والمتاحف، وما إلى ذلك)، وممثلو أي جمعيات تحصيل الإتاوات؛
- محامو البراءات، والعاملون في مجال القانون، ووكلاء الملكية الفكرية، والخبراء الاستشاريون في مجال الأعمال (أي وسطاء الأعمال)؛
- البرلمانيون الذين لديهم اهتمام خاص أو خبرة خاصة في مجال الملكية الفكرية؛
- الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (خاصةً إذا كانت الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تتناول حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي)؛
- الوكالات التي تتعامل مع إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؛
- السلطات القضائية.

وباستخدام هذه القائمة الإرشادية، سيتعين على فريق المشروع الوطني أن يحدد على نحو شامل قدر الإمكان مختلف المجموعات والجهات التي قد يتعين التشاور معها في عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وسيتعين على فريق المشروع الوطني أن ينظر في كيفية تحديد وفهم مصالح فئات معيَّنة من المستهلكين في مجال الملكية الفكرية قد لا تشملهم القائمة، وكذلك المصلحة العامة التي قد لا تكون ممثلة تمثيلاً كاملاً من خلال المجموعات المذكورة.

تحديد وجمع البيانات وربطها مع الأطراف المعنية

من المشكلات العامة التي تواجه المشاورات (ولا سيما استبيانات الدراسات الاستقصائية) استخدام مجموعات مشتركة كبيرة من الأسئلة لجميع الأطراف المعنية. إذ إن كثرة الأسئلة غير الوجيهة تقلل من فعالية الاجتماعات المباشرة أو استخدام الاستبيانات، وتؤدي إلى ردود مشوشة وغير قابلة للاستخدام. وينبغي اتباع نهج أفضل في تكييف جميع المناقشات مع إجراء دراسات استقصائية مخصصة لكل نوع من أنواع الأطراف المعنية عن طريق تحديد الأسئلة التي تعني كل مجموعة منها بوضوح.

ويتعين أن يقوم فريق المشروع الوطني بإعداد نطاق الأسئلة لكل تفاعل مقترح مع الأطراف المعنية. وسعياً إلى مساعدة فرق المشروعات الوطنية التي تستخدم هذه المنهجية، يمكن وضع دليل أكثر تفصيلاً بشأن أنواع الأسئلة الوجيهة يكون منظماً وفقاً لمجموعات مختلفة من الأطراف المعنية المحتملة. ولكن نظراً لتنوع الظروف الخاصة في كل بلد، لا يهدف الدليل إلى أن يكون شاملاً وإنما أن يكون عاماً بالنسبة لمجموعة الأطراف المعنية المقترحة. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية لفريق المشروع الوطني في إعداد مجموعات محددة من الأسئلة تُطرح على مجموعات الأطراف المعنية المحددة لأغراض المشاورات المزمع إجراؤها في البلد المعني.

اختيار منهجيات التشاور

توجد العديد من الطرائق لتنفيذ عملية التشاور. ولن تُطبَّق طريقة واحدة على جميع الحالات، ولذلك يوصى بأن تتمتع المنهجية المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات بالمرونة. وستعتمد المنهجية أو مجموعة المنهجيات المختارة على مجموعة الأطراف المعنية ونوع البيانات والمعلومات المطلوبة. وتتضمن الخيارات المختلفة ما يلي.

توزيع استبيان

يمكن وضع استبيانات وتوزيعها على الأطراف المعنية للحصول على البيانات اللازمة للتحليل. ويمكن أن يكون استخدام الاستبيانات وسيلة فعالة لجمع المعلومات من عدد كبير من المجيبين المحتملين (شريطة أن يكون الاستبيان موجهاً إلى أوسع مجموعة ممكنة من المجيبين الذين يمثلون عينة موثوقة من مجموعة الأطراف المعنية). ويعتمد تحديد حجم العينة على عدد من العوامل، وينبغي لفريق المشروع الوطني الذي يقدِّم الاستبيان أن يستخدم أنسب طريقة لأخذ العينات لهذا الغرض. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تُراعى متغيرات مثل نوع العمل التجاري وحجمه وأسهمه عند تحديد حجم العينات على أفضل نحو ممكن فيما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ولا سيما في البلدان التي بها عدد كبير من السكان وعدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة). ولذلك، فمن الأهمية بمكان وضع خرائط دقيقة للمجيبين المحتملين منذ البداية من أجل الحصول على آراء عينة وجيهة إحصائياً. ويمكن أيضاً أن يكون الاستبيان الموجه لكيانات محددة فعالاً من وجهة نظر المجيبين. ويتعين على فريق المشروع الوطني أن يضع الاستبيان ويصدق عليه قبل توزيعه. وقد أظهرت التجربة أن ما يلي يمكن أن ييسر إلى حد كبير عملية جمع البيانات.

1. إعداد استبيان موجز لمجموعة محددة من الأطراف المعنية أو كيان محدد.
2. توجيه خطاب من الوكالة المنفِّذة برفقة الاستبيان. والهدف من هذه المراسلات هو توضيح الغرض من عملية الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، وإبلاغ الأطراف المعنية بأن الحكومة قد وافقت على العملية وأقرتها.
3. قبل إرسال الاستبيان، يتعين التأكد من الشخص الرئيسي داخل المؤسسة الذي سيكون مسؤولاً عن إعداد الرد على الاستبيان. وبعد ذلك، يتعين التواصل مع تلك الجهات لأغراض الإرشاد والتوضيح بشأن ما هو متوقع فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات المطلوبة.
4. إدراك ومراعاة أن الاستبيان لن يسفر عن ردود مرضية وقد يتعين متابعته باجتماع وجهاً لوجه أو عبر الهاتف ما لم يكن الفرد أو المؤسسة على علم بالملكية الفكرية ووجاهتها المحتملة للمؤسسية.

الزيارات الفردية للمؤسسات

القيام بزيارات فردية للمؤسسات يتيح للمُحاورين التركيز على مؤسسة واحدة ومن مزاياه توفير الفرصة للقاء العديد من الأفراد في المؤسسة في وقت واحد. وهذه الاجتماعات المباشرة مفيدة لأنها تميل إلى أن تكون أكثر مرونة من استخدام الاستبيان وتتيح للمُحاور من فريق المشروع الوطني التحري فيما يتجاوز الردود الموجزة الواردة في الاستبيانات. ومع ذلك، يجب ضمان أن يكون الأفراد المستجوبون هم المسؤولون مباشرة عن الموضوع المعني حتى تكون تلك الزيارات مثمرة قدر الإمكان. وهذه أداة قوية ينبغي إدماجها في المنهجية العامة لجمع البيانات لأنها تمكن المُحاور من تكوين فكرة عن كيفية إدارة قضايا الملكية الفكرية في جميع أنحاء المنظمة.

ومن طرائق تعزيز قيمة الاجتماعات المباشرة توجيه رسالة تمهيدية مسبقة من فريق المشروع الوطني تكون مشفوعة باستبيان موجز، وموضوعات ومسائل مقترحة للمناقشة، ولمحة عامة عن نوع البيانات والمعلومات المنشودة. وغالباً ما يكون إجراء مكالمة هاتفية مع شخص رئيسي في المؤسسة مفيداً للمساعدة في تحديد مسار الاجتماع وضمان دعوة الأفراد المناسبين من المؤسسة للحضور. وتُعدّ إدارة هذه الاتصالات بعناية مفيدة للغاية عندما يُتوقع أن يكون مستوى فهم الملكية الفكرية لدى الأطراف المعنية منخفضاً.

إجراء مقابلات مع مجموعات الأطراف المعنية

تتيح المقابلات مع مجموعات الأطراف المعنية جمع البيانات والمعلومات في الوقت المناسب لأنه يمكن إجراء "مقابلات" مع عدة أشخاص في اجتماع واحد. ويوجد عادةً موضوع مشترك لكل مجموعة معينة من الأطراف المعنية للمساعدة في الحفاظ على تركيز المناقشات ووجاهتها لجميع الحاضرين.

وينبغي القيام بالتحضيرات المقترحة نفسها للاجتماعات مع فرادى الأطراف المعنية - أي رسائل تمهيدية تشرح الغرض، وإشارة موجزة إلى الأسئلة التي ستُناقش، ومكالمات هاتفية مباشرة مع أكبر عدد ممكن من الحاضرين المدعوين.

ويحتاج ممثل فريق المشروع الوطني الذي يوجِّه الجلسة الجماعية إلى أن يكون قادراً على توجيه المناقشات أثناء الاجتماع حتى يتم الكشف عن المعلومات المطلوبة لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، مع تمكين المشاركين من الاستماع إلى وجهات نظر الآخرين ومناقشتها، وتجنب هيمنة أي فرد واحد على الجلسة.

ومن المهم أن نتذكر أن عملية جمع البيانات غير ثابتة أو موحدة وأنه يمكن لفريق المشروع الوطني استخدام مجموعة من المنهجيات للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة. وفي نهاية المطاف، يتعلق الأمر بإيجاد المزيج الصحيح من أدوات جمع البيانات لجمع المعلومات القيمة بطريقة مثلى.

تلخيص البيانات والمعلومات ومناقشتها

إن إحدى الخطوات التي يتعين على جميع فرق المشروعات الوطنية مراعاتها هي كيفية نشر معلوماتها وتحليلها على النحو الأمثل.

وفي العديد من عمليات وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، استُخدم تقرير تدقيق أولي بشأن الوضع الحالي لقانون الملكية الفكرية وإدارتها واستخدامها في البلد من أجل توفير إطار لتخطيط مرحلة التشاور مع الأطراف المعنية. ويُستخدم هذا التقرير، الذي يُعدّ نتاج البحوث الوثائقية المتناولة آنفاً، في توجيه الاجتماعات التشاورية الفردية مع الأطراف المعنية، وزيادة التركيز عليها. ولذلك، فمن المفيد للغاية تعميم تلك الوثيقة على الأطراف المعنية استعداداً لإجراء المشاورات بشأن وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

وفي بعض البلدان، يتم تأخير إعداد تلك التقارير إلى حين الانتهاء من الجولة الأولى من المشاورات. ويتيح ذلك للتقرير أن يكون أشمل ويبيِّن جميع المعلومات التي تم جمعها حتى تلك المرحلة. ومن المحبذ إجراء مزيد من المشاورات للتحقق من صحة النتائج. وفي حالات كثيرة ولأسباب تتعلق بالكفاءة، يتم الجمع بين التشاور بشأن تقرير التدقيق والتشاور بشأن مشروع أولي للاستراتيجية الوطنية المقترحة للملكية الفكرية. وينبغي دمج كل المدخلات التي جُمعت في تقرير التدقيق، مما قد يضع الأساس لصياغة الاستراتيجية.

وتُناقش عملية وضع مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في المرحلة الرابعة، وتناقش عملية التثبت من الاستراتيجية ووضع صيغتها النهائية في المرحلة الخامسة.

4 المرحلة الرابعة صياغة الاستراتيجية

بمجرد الانتهاء من جمع البيانات والجولة الأولية من المشاورات، يلزم صياغة مشروع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية استناداً إلى تحليل جميع البيانات والمعلومات التي تم جمعها والآراء المنبثقة عن عملية التشاور مع مختلف الأطراف المعنية.

ولدى بعض البلدان متطلبات خاصة جداً لعرض خطط التنمية الوطنية. وينبغي أن يكون فريق المشروع الوطني في كل بلد على علم (أو قادراً على معرفة) بتلك المتطلبات (إن وُجدت) في البلد المعني (مثل شكل أو هيكل أو محتويات وثائق حكومية مماثلة ينبغي الامتثال لها). ويفترض النقاش الذي يلي ذلك أنه لا توجد متطلبات محددة مفروضة، ويقدم بعض الأساليب العامة لصياغة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية.

وتشمل الجوانب الرئيسية التي ينبغي مراعاتها عند صياغة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ما يلي.

1.4 موجز مرحلة جمع البيانات: التشخيص الرئيسي

كما نوقش في المرحلة الثالثة، من المحبذ جداً أن يكون تقرير التدقيق الموثق والموحد قد أُعدّ في مرحلة ما في العمليات السابقة. وينبغي الآن تحديث تقرير التدقيق هذا ووضع صيغته النهائية ليشكل المادة الأساسية لوضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وعلى الرغم من أن تقرير التدقيق الشامل يعد تمهيداً ضرورياً لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، فإن الاستراتيجية نفسها ينبغي أن تكون وثيقة قائمة بذاتها. ولذلك، فمن المفيد إدراج ملخص للنتائج والتحديات الرئيسية التي تم تحديدها في تقرير التدقيق الذي ستسترشد به الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

2.4 ربط الاستراتيجية بخطة التنمية الوطنية

ينبغي أن توفر عملية إعداد تقرير التدقيق معلومات مهمة عن حالة النظام الوطني للملكية الفكرية بحسب القطاع أو المؤسسة، وأن تكشف كيف تندرج الملكية الفكرية في نطاق الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل للبلد، ولا سيما في مجالات تشجيع الابتكار والقدرة التنافسية والأداء الإبداعي. ويجب أن تكون الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية قادرة على الربط بين هذه العناصر بحيث تتم معالجة الفجوات المحددة في التقرير بين الوضع الراهن والتنمية المستقبلية المخطط لها في البلد من خلال الإجراءات الاستراتيجية أو التوجيهات السياسية المبينة في خارطة الطريق الاستراتيجية. وينبغي القيام بهذه المهمة بصورة منهجية. ويقدِّم الرسم التخطيطي 3 مثالاً لأحد النهوج لتحديد الإجراءات الاستراتيجية التي يجب إدراجها في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية كجزء من عملية الصياغة.

3.4 الهدف الاستراتيجي، والرؤية، والمهمة

كخطوة أولى وكجزء من عرض نتائج مرحلة جمع البيانات على استعراض ومناقشة الأطراف المعنية، ينبغي اغتنام الفرصة لاستغلال المشاورات في بلورة الهدف الاستراتيجي والرؤية والرسالة الخاصة بالاستراتيجية الوطنية المقترحة للملكية الفكرية. وتُعدّ مشاركة الأطراف المعنية في هذه المرحلة أمراً بالغ الأهمية لأن إسهامها سيساعد في صياغة التنمية الاستراتيجية للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، فضلاً عن تيسير اعتمادها على نطاق واسع في مرحلة لاحقة. وينبغي لفريق المشروع الوطني أن يعرض بعض الصيغ على الأطراف المعنية حتى تختبرها وتخضعها للمناقشة.

ويمكن الرجوع إلى النموذج 7 للاطلاع على أمثلة لطريقة توثيق بعض البلدان لأهدافها ورؤيتها وبيانات مهامها.

4.4 الأهداف الاستراتيجية ومحاور العمل

سعياً إلى تحقيق رؤية ورسالة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، من الضروري وضع مجموعة من الأهداف ستوضح سياسة الحكومة بشأن مسألة معينة. وإضافةً إلى ذلك، يجب وضع مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية أو التوجيهات المتعلقة بالسياسات العامة بالاقتران مع كل هدف. وهذه الأهداف هي بمثابة خارطة طريق لتحقيق الهدف العام للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وستحدد العملية الموضحة في الرسم التخطيطي 3 العديد من الإجراءات الاستراتيجية.

ومن الأمثلة التوضيحية اقتراح نهج لتأطير صياغة الأهداف والإجراءات الاستراتيجية في إطار الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية.

مثال لصياغة الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي
تعزيز نظام الملكية الفكرية الوطني لتحسين عملياته الإدارية وإمكانية الوصول إليه.

الإجراءات الاستراتيجية
1. القيام بتعزيز مؤسسي لإدارة نظام الملكية الفكرية من خلال تحسين تدريب الموظفين ومؤهلاتهم.
2. توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا في إدارة حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك تنفيذ النظم الإلكترونية لإدارة حقوق الملكية الفكرية وإيداع طلبات حمايتها.
3. تحديث الإطارين التشريعي والتنظيمي للملكية الفكرية لدعم إصلاح الممارسات الإدارية وإدخال النظم الإدارية الإلكترونية.

الرسم التخطيطي 3: تصوير عملية صياغة استراتيجية الملكية الفكرية

5.4 وضع خطة عمل

بمجرد صياغة الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الاستراتيجية المصاحبة لتحقيق تلك الأهداف، فإن الخطوة التالية في عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية هي وضع خطة عمل تحدد كيفية تنفيذ كل عمل استراتيجي مقترح. وستحدد خطة العمل الإطار الزمني والموارد والمسؤوليات المطلوبة لتنفيذ كل إجراء في إطار كل هدف استراتيجي. ويعتمد نجاح الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية على خطة تنفيذ واضحة المعالم.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد مفاتيح النجاح في وضع خطة العمل هو الرصد. ومن شأن الرصد الجيد للخطة أن يتيح إجراء تقييمات متوسطة ونهائية ناجحة. وهذه التقييمات مفيدة في فهم مزايا الاستراتيجية وأوجه القصور فيها وأسبابها. ويهدف التقييم إلى زيادة المعرفة بجوانب الاستراتيجية من أجل التعلم، وإرشاد عملية اتخاذ القرارات، والمساءلة أمام الأطراف المعنية والجمهور.

وينبغي أن يكون كل من الرصد والتقييم العنصرين اللذين ينبغي دمجهما منذ البداية في تصميم الاستراتيجية لكي يستخدما فيما بعد أثناء عمليتي التنفيذ والاستعراض.

وفي بعض البلدان، وُضعت خطة عمل وأُدرجت في مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي أتيحت لمرحلة التثبت من الاستراتيجية ووضع صيغتها النهائية (المرحلة الخامسة). وفي حالات كثيرة، يتم وضع خطة عمل مفصلة في مرحلة التنفيذ (المرحلة السادسة) بعد التصديق على مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ووضع صيغتها النهائية. وفي هذا الدليل، تُناقش تفاصيل إضافية بشأن وضع خطة العمل وأهميتها في التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في قسم مرحلة التنفيذ (المرحلة السادسة).

ومتى كان عدد أعضاء فريق المشروع الوطني أكثر من عضوين، قد يكون من المفيد وضع ترتيبات عمل متفق عليها فيما يتعلق بهذه المرحلة (الصياغة). ونظراً للطبيعة المعقدة والصعبة لصياغة الاستراتيجية، ينبغي لفريق المشروع الوطني أن يضع ترتيبات عمل محددة ويتفق عليها مثل استعراض المشروعات بين الأقران. وينطبق تحديد ترتيبات العمل على مراحل أخرى (مثل جمع البيانات فضلاً عن التثبت من الاستراتيجية ووضع صيغتها النهائية). ويُعدّ تحديد الأدوار والمسؤوليات الفردية لفريق المشروع الوطني أمراً أساسياً أيضاً في إنتاجية وكفاءة جهودهم التعاونية.

5 المرحلة الخامسة التثبت من الاستراتيجية ووضع صيغتها النهائية واعتمادها

1.5 تخطيط عملية التثبت وتنفيذها مع الأطراف المعنية

المرحلة التالية من المشروع هي التحقق من التوصيات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية المقترحة مع جميع الأطراف المعنية. ويقوم فريق المشروع الوطني أو اللجنة التوجيهية عادةً بتنسيق ذلك النشاط وتيسيره.

وترمي مرحلة التثبت إلى تحقيق ما يلي:

- التحقق من مضمون مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية؛
- إشراك الأطراف المعنية لتمكينها من توفير أي مواد وملاحظات ومدخلات إضافية لتحسين مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية؛
- إدارة التوقعات بشأن ما يمكن أن تحققه الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء حول التوجهات الاستراتيجية المحددة في مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية؛
- ضمان اتساق استراتيجية الملكية الفكرية مع أي استراتيجيات وطنية للابتكار والإبداع، بما في ذلك فيما يتعلق بالجداول الزمنية العامة وتنفيذ الاستراتيجيات المتصلة بها؛
- زيادة دعم الأطراف المعنية لمحتويات مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وتنفيذها في نهاية المطاف؛
- تسهيل فهم الأطراف المعنية للاستراتيجية والفرص التي قد تتيحها؛
- مساعدة واضعي السياسات في تحديد المخاطر المحتملة في مرحلة التنفيذ والتخطيط لكيفية تعزيز إدارة المخاطر لتحقيق نتائج أفضل للمشروعات.

ويعد التثبت والتشاور في هذه المرحلة من وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية خطوة مهمة في العملية برمتها. عندما تُنفَّذ مرحلة التثبت كما ينبغي، فإنها ترسي أساساً متيناً لعلاقة طويلة الأمد وبناءة بين واضعي السياسات والأطراف المعنية لأن تنفيذ الاستراتيجية سيشمل مجموعة من الأنشطة والمشروعات والنهوج على مدى فترة زمنية تشمل مختلف الأطراف المعنية.

2.5 اختيار المشاركين

ينبغي دعوة كل المؤسسات والوكالات العامة والخاصة التي شاركت في عملية جمع البيانات - ولا سيما الأشخاص الذين قدموا تعقيبات قيمة فضلاً عن المنظمات والأطراف المعنية الرئيسية التي ستؤدي دوراً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية - إلى المشاركة في عملية التثبت. وحرصاً على تنظيم عملية تثبت مفتوحة وشفافة، ينبغي أيضاً دعوة خبراء يرغبون في تبادل خبراتهم وأفراد الجمهور المهتمين والملتزمين بالمساهمة.

3.5 التوقيت والدورية

بحسب تعقيد الاستراتيجية ونطاقها ومساهمة الأطراف المعنية فيها، يمكن إجراء أكثر من عملية تشاور.

وينبغي وضع جدول زمني للاضطلاع بعملية التثبت للوفاء بالجدول الزمني المحدد لتقديم المشروع إلى الحكومة.

ولتمكين الأطراف المعنية من المساهمة بشكل بناء في عملية التثبت، ينبغي أن يُحال مشروع الاستراتيجية في وقت مبكر إلى كل الأطراف المعنية قبل الاجتماع. وينبغي أن يُعطى لهم الوقت الكافي للتحضير للمشاركة.

وسيتوقف قرار عقد جلسة عامة واحدة أو عدد من المناقشات المنفصلة على نطاق الاستراتيجية، ونطاق الموضوعات التي يتعين تغطيتها، وعدد الأطراف المعنية المشاركة. وفيما يتعلق بالتعقيبات المركزة والمناقشات المعمقة، قد يكون من المحبذ عقد اجتماعات منفصلة إذا كان من المتوقع حضور عدد كبير من ممثلي القطاعات أو إجراء مناقشات مكثفة. وفضلاً عن ذلك، يمكن أيضاً إجراء عملية التثبت بطرائق مختلفة لتحقيق الهدف نفسه (أي فحص المشاركين لمشروع الاستراتيجية والموافقة عليه). فعلى سبيل المثال، يمكن تنظيم مناقشات يمكن من خلالها للمشاركين تقديم تعليقاتهم ومدخلاتهم بناء على المشروع المقدم مسبقاً، أو يمكن أن يتم ذلك بطريقة أكثر شمولاً تتم فيها المناقشة وتبادل الآراء على أساس عرض مشروع الاستراتيجية على شاشة كبيرة، مع المضي في عملية التدقيق قسماً تلو قسم.

وقد يلزم إجراء المزيد من المشاورات لإعطاء الأطراف المعنية فرصة أخيرة للمساهمة بمزيد من التعليقات، ولفريق المشروع الوطني أو اللجنة التوجيهية طلب أي توضيح. ونظراً إلى أنه لا يمكن تنفيذ كل اقتراحات الأطراف المعنية، فإن هذا المنتدى يتيح لفريق المشروع الوطني أو اللجنة التوجيهية توضيح القيود والتحديات والعقبات التي تعترض الاستجابة لطلبات كل الأطراف المعنية.

4.5 وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

بعد الانتهاء من عملية التثبت، سيتعين على فريق المشروع الوطني أن يضع، استناداً إلى إرشادات اللجنة التوجيهية، الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في شكل تقبله الحكومة. ويعني ذلك أيضاً أن المدخلات والتعليقات الواردة أثناء عملية التثبت ينبغي أن تُدرج على النحو المناسب في مشروع الاستراتيجية من أجل إنتاج صيغة نهائية توافق عليها كل الجهات المعنية.

ثم سيتعين على اللجنة التوجيهية أن تقدم الاستراتيجية المقترحة وخطة العمل إلى الوكالة الرائدة لإقرار الحكومة لها. وقد تختلف عملية الموافقة النهائية على الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية واعتمادها باختلاف البلدان ولكنها ستتطلب عامةً خطوة نهائية تتطلب إقراراً وقبولاً رسميين على أعلى مستوى في الحكومة.

6 المرحلة السادسة تنفيذ الاستراتيجية

تتطلب صياغة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية واعتمادها - بما في ذلك التحضير والتخطيط، وجمع المعلومات، والصياغة، والتثبت ووضع الصيغة النهائية - جهداً كبيراً. ويتطلب تنفيذ استراتيجية وطنية للملكية الفكرية التزاماً وتواصلاً وجهداً مماثلاً. ويناقش هذا القسم بعض العناصر الرئيسية التي يتعين مراعاتها بحكم التجربة لضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية، مع تقديم بعض الإرشادات في هذا الصدد. وينبغي مراعاة ظروف كل بلد عند الأخذ بتلك الاقتراحات.

1.6 الدعم السياسي على أعلى مستوى ممكن

يكتسي الالتزام السياسي، الذي كان ضرورياً لعملية وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، القدر نفسه من الأهمية في مرحلة التنفيذ. وفي معظم البلدان، يتطلب وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية الحصول على إقرار رسمي للوثيقة على المستوى السياسي. وينبغي أن يشكل هذا الإقرار أساس الالتزام السياسي المستمر بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. ومن الناحية المثالية، ينطبق ذلك أيضاً في سياق الاستراتيجيات الوطنية القائمة للابتكار والإبداع التي تنفذ بالتوازي مع عناصر وعمليات يعزز بعضها بعضاً.

ونظراً لأن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تتناول المنظومة الوطنية للملكية الفكرية في مختلف المؤسسات، فإن الدعم السياسي الرفيع المستوى سيكون عاملاً لا غنى عنه لضمان التعاون الفعال بين الوكالات الحكومية المعنية والجهات المعنية. ويساهم الدعم السياسي الرفيع المستوى في تأمين الزخم المستمر طوال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. ومن المهم أيضاً الاعتراف العلني بالالتزام السياسي على أعلى مستوى ممكن. وينبغي أن تبدأ السلطة السياسية العليا في البلد، أو على الأقل على سلطة على المستوى الوزاري، اعتماد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فينبغي بذل الجهود حتى تشير السلطات السياسية إلى الاستراتيجية في المداخلات أو المقابلات أو الأعمدة الصحفية أو المقالات. ولا يكفي حشد الدعم السياسي وإنما يجب أيضاً إعلان ذلك الدعم للجمهور لأنه سيمكّن المسؤولين وسيوحد الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بنجاح.

وأخيراً، ينبغي أن يهدف التخطيط إلى الحفاظ على الدعم السياسي مع مرور الوقت. وستشمل الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية أهدافاً متوسطة وطويلة الأجل. ومع مرور الوقت، من المرجح أن يقل المستوى الأولي للالتزام، وقد تفقد فرق التنفيذ التركيز، وقد تعاني كثيراً من التغييرات في الموظفين. وينبغي أن يشمل جزء من تخطيط التنفيذ استخدام آليات الإبلاغ عن مراحل التقدم والاحتفال بها للحفاظ على المشاركة على المستوى السياسي لتحفيز فرق التنفيذ وإعادة تركيزها.

2.6 الترويج المستمر للاستراتيجية وخطة التنفيذ

يُعدّ تخطيط أنشطة التواصل وتنفيذها جانباً آخر من الجوانب المهمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

وستظل بعض قنوات التواصل المستخدمة في عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية مهمة في مرحلة التنفيذ. ومع ذلك، ينبغي أن يستعرض فريق التنفيذ بعناية احتياجات التواصل من أجل التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية - أي ما ينبغي الإبلاغ عنه، والجهات الواجب إبلاغها، وتوقيت الإبلاغ، وطريقة الإبلاغ.

وستوجد احتياجات مختلفة في مجال التواصل على المستوى الوطني ودون الوطني والإقليمي؛ وسيكون للقطاعات والمؤسسات المختلفة في المجتمع والاقتصاد احتياجات مختلفة في مجال التواصل؛ وستواجه مختلف الجوانب المتفق عليها من الاستراتيجية الوطنية تحديات مختلفة في مجال التواصل. وتُعدّ عملية تحديد هذه الاحتياجات المختلفة في مجال التواصل مهمة هامة سيتعين على فريق التنفيذ الوطني أن يعالجها في وقت مبكر من التخطيط.

ويجب تكييف استراتيجيات التواصل مع ظروف المجتمعات المحلية واحتياجاتها وأولوياتها لضمان تحقيق أهدافها العامة المتمثلة في حشد الدعم اللازم للعملية والحفاظ على إنجازات الاستراتيجية أثناء تنفيذها وبعده. ويمكن استخدام استراتيجيات التواصل المختلفة إما بشكل منفصل وإما بالجمع بينها، وهي تشمل التلفاز والصحف والمنتجات الإعلامية والإنترنت ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعية، وما إلى ذلك.

3.6 قيادة التنفيذ وتوجيهه

إن القيادة في مرحلة التنفيذ أمر بالغ الأهمية. وعلى غرار مرحلة الصياغة، من المحبذ للغاية وجود وكالة رائدة وإنشاء فريق وطني للتنفيذ. وفي بعض الحالات، ثبت أن تعزيز دور الوكالات القائمة المسؤولة عن تنفيذ الخطط الوطنية واقعي وفعال.

ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يوجد قدر من التواصل بين أعضاء الفريق الذي أدار الصياغة والفريق الذي سيشارك في التنفيذ. وليس من الإلزامي الاستعانة بالأعضاء كلهم نفسهم ولكن على الأقل بعضهم حتى يكونوا قادرين على وضع توصيات الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في سياقها. ومن المرجح أن يكون لأعضاء الفريق الذين شاركوا في وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية اهتمام شديد بتنفيذها بنجاح.

ومن الأدوار المحورية دور الفرد الذي سيوفر قيادة فعلية وواضحة لفريق التنفيذ. وينبغي عامةً أن يؤدي مسؤول كبير في الوكالة الرائدة ذلك الدور.

ويتطلب ذلك الدور مهارات في مجال التواصل، واتخاذ قرارات سليمة، والقدرة على إدارة مسائل التنسيق التي ستنشأ في طائفة واسعة من الوكالات، فضلاً عن مهارات جيدة في مجال الاتصال السياسي للحفاظ على المشاركة السياسية للوزير أو الوزراء المعنيين. ومن الناحية المثالية، يتعين أن يكون هذا الشخص قادراً على التواصل بشكل جيد على الصعيد الوطني وفي المناطق مع الجمهور العريض وجماعات المصالح الخاصة والمسؤولين في الوكالات الأخرى.

4.6 وضع خطة التنفيذ

يجب دعم الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بخطة تنفيذ. وتستند الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية إلى خطة تنفيذ واضحة المعالم لتسهيل رصد التقدم المحرز وتقييم النتائج المحققة. وقد أظهرت التجارب أن خطط التنفيذ التي تتضمن إطاراً للإدارة القائمة على النتائج تكون أكثر فعالية في رصد وتقييم البرامج والأنشطة المنفذة من خلال نهج إدارة المشروعات وتحقق معدل نجاح أعلى. وينبغي أن يكون الأشخاص أو الأفراد أو الوكالات المسؤولة عن تنفيذ خطة العمل على دراية بإطار الإدارة القائمة على النتائج وأن يكون لديهم مستوى معين من الكفاءة والمهارة في إدارة المشروعات؛ وإلا ينبغي إيلاء اهتمام عاجل لتوفير فرصة مبكرة لتلك الجهات من أجل تنمية معارفها ومهاراتها في هذه المجالات حتى تتمكن من الإسهام بفعالية في تنفيذ خطة العمل. ويمكن استخدام مخططات جانت البسيطة لإدارة جزء من تخطيط التنفيذ.

وبوجه عام، ينبغي لخطة العمل أن تحدد المسؤوليات عن التنفيذ، وإطاراً زمنياً لوضع الصيغة النهائية (أو المراحل الواجب تنفيذها ولا سيما فيما يخص الاستراتيجيات أو الأهداف الوطنية المتعلقة بالابتكار والإبداع)، والوسائل القانونية اللازمة (مثل التشريعات واللوائح والمراسيم والأوامر)، والأنظمة والموارد البشرية اللازمة، والأطراف الواجب التنسيق بينها، والموارد المالية اللازمة لكل إجراء في إطار كل هدف استراتيجي. وترد فيما يلي مناقشة لبعض المسائل التي ينبغي مراعاتها.

الأشخاص والفرق المسؤولة ("من")

1. ينبغي تحديد أدوار ومسؤوليات الأفراد والوكالات المشاركة في عملية التنفيذ تحديداً واضحاً ومتسقاً.
2. وينبغي تعيين شخص يكون مسؤولاً عن كل الإجراءات الاستراتيجية في خطة التنفيذ. وسيكون الشخص المعيَّن مسؤولاً عن إدارة عملية تنفيذ الإجراءات الاستراتيجية وتقديم التقارير إلى فريق التنفيذ الوطني أو اللجنة التوجيهية أو الوكالة الرائدة.

الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل ("متى")

1. ينبغي لخطة التنفيذ أن تحدد ما إذا كان ينبغي تنفيذ الإجراءات والأهداف المحددة على الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل. وفي هذا الصدد، من الضروري تحديد أولوية المشروعات والأنشطة في إطار خطة التنفيذ على أساس أهميتها وإلحاحها. ويمكن العثور على إرشادات لتحديد الأولويات في النموذج 8. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أيضاً مراعاة منطق تسلسل المشروعات والأنشطة. ومن المحبذ وجود مزيج متوازن من الآجال الثلاثة. إذ إن الإجراءات القصيرة والمتوسطة الأجل مفيدة في تحقيق مكاسب مبكرة والحفاظ على حماس فرق التنفيذ. ومن الضروري اتخاذ إجراءات أطول أجلاً لتنفيذ التغييرات الهيكلية اللازمة وتحقيق أهداف إنمائية أكثر تعقيداً.
2. وينبغي أن تحتوي أي استراتيجية متوازنة على مزيج من الآجال الثلاثة، وعلى تواريخ واضحة للتنفيذ متى أمكن ذلك.

الوسائل والآليات ("كيف")

ينبغي تحديد الوسائل التي ستُستخدم في تنفيذ كل إجراء استراتيجي بوضوح. ولا يتعلق الأمر فقط بتحديد الوكالة المعنية أو المنظمة المسؤولة عن تنفيذ الإجراء. وعلى الرغم من أن الوكالات والمنظمات القائمة ستكون لها، في معظم الحالات، القدرة القانونية على الاضطلاع بالمهام المطلوبة منها، فتوجد بعض الحالات التي قد لا تكون فيها تلك السلطة كافية لتنفيذ الإجراءات. وقد يلزم في هذه الحالات إجراء تغييرات تشريعية (قوانين أو لوائح أو مراسيم أو أوامر حكومية). وينبغي معالجة هذه المسائل في وقت مبكر، مع إدماج الأطر الزمنية الطويلة غالباً لتنفيذ تلك التغييرات في خطة العمل.

النظم والموارد البشرية ("بماذا")

سيتعين على فريق التنفيذ الوطني، بالتعاون مع كل فريق من الفرق المسؤولة عن تنفيذ إجراءات محددة، أن يحدد العناصر غير المالية التي سيحتاج إليها (الموارد البشرية، ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد المؤسسية، والمعدات)، مع البت فيما إذا كان مقدمو الخدمات الخارجيون سيقدمون تلك الخدمات على نحو أفضل. وينبغي تحديد تلك المعلومات في خطة التنفيذ.

التنسيق مع شركاء التنفيذ الآخرين ("مع من")

1. يتعين على مختلف فرق التنفيذ أن تحدد الوكالات الأخرى والأطراف المعنية التي لها مصلحة في الإجراء الاستراتيجي المحدد لضمان إدراجها في وثائق تخطيط التنفيذ. وفي معظم الحالات، ينبغي إشراك هذه الوكالات والأطراف المعنية الأخرى في عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، ولكن قد يلزم الاتصال بوكالات وجهات إضافية وإشراكها في تخطيط التنفيذ بغية التعاون معها على نحو ملائم وضمان تنفيذ الإجراءات الاستراتيجية في غضون الإطار الزمني المحدد.
2. ومن بين الأدوار الرئيسية للوكالة الرائدة إدارة التوجهات والأنشطة المتضاربة للوكالات المختلفة المشاركة في التنفيذ. (التداخل والازدواجية بين المنظمات شائعان.) وإذا حظيت الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بتأييد سياسي رفيع المستوى، فإن ذلك سيساعد في إقناع الوكالات المشاركة بانتداب موظفين وتخصيص الوقت والموارد اللازمة لتحقيق الهدف المشترك. ولضمان التنسيق الفعال، سيكون من المهم أن تعقد الوكالة الرائدة اجتماعات دورية مع الوكالات المسؤولة عن تنفيذ مختلف الإجراءات الاستراتيجية لمتابعة التقدم المحرز والتغلب على أي صعوبات قد تطرأ. وسيساعد إنشاء لجنة توجيهية، تتسم بالتمثيل الملائم وتجتمع بانتظام، في حل مشكلات التنسيق.

الموارد المالية ("النفقات")

سيتعين على فريق التنفيذ الوطني والفرق المسؤولة عن أهداف محددة أن تقدِّر تكلفة كل تدبير وأن تحدد مصدر الموارد (التمويل الإضافي والميزانية العادية ووكالة واحدة أو وكالات متعددة) ومدة الحاجة إلى تلك الموارد ومن سيتولى إدارتها. وينبغي إدراج هذه التفاصيل في خطة التنفيذ للتمكين من الرصد والمتابعة وتوفير آليات مناسبة للتعلّم والمساءلة.

العناصر التي ينبغي النظر فيها لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية

1. الدعم السياسي. الدعم السياسي أمر بالغ الأهمية لمنح الوكالة الرائدة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وفريق المشروع الوطني السلطة اللازمة لتنسيق مختلف المؤسسات والأطراف المعنية وفرق تنفيذ. وإضافةً إلى ذلك، سيكون لهذا الدعم أثر على تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية. ويشكل الحصول على إقرار الحكومة على أعلى مستوى للاستراتيجية النهائية خطوة مهمة لضمان دعم سياسي قوي. وينبغي تسليط الضوء على هذا الدعم عن طريق استراتيجية تواصل سليمة.

2. القيادة. تكتسي القيادة، إلى جانب الدعم السياسي، أهمية أساسية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. ويحتاج فريق التنفيذ الوطني المكلف بتخطيط تنفيذ الاستراتيجية والإبلاغ عنه وتقييمه ورصده إلى شخص في موقع جيد على مستوى رفيع للاضطلاع بدور القيادة وتوفير توجيهات واضحة لفريق التنفيذ الوطني والمسؤولين عن أهداف محددة.

3. الموارد البشرية المناسبة. ينبغي أن يضم فريق التنفيذ الوطني أعضاء مؤهلين تأهيلاً ملائماً وقادرين على أداء ما يلزم من أعمال التخطيط والإبلاغ والتقييم والرصد فيما يخص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، تُعدّ إدارة المشروعات، بما في ذلك رصد النتائج والآثار وتقييمها، من الاختصاصات الأساسية. وبالمثل، ينبغي أن تتوفر لدى الموارد البشرية المشاركة في تنفيذ أهداف واستراتيجيات محددة داخل مختلف الوكالات الحكومية المهارات والخبرات المناسبة لتحقيق النتائج المنشودة.

4. الموارد المالية. ينبغي أن تحدد خطط العمل المدرجة في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية الموارد اللازمة لتحقيق مختلف الأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات. ويشكل تأمين الالتزامات المالية بتوفير تلك الموارد شرطاً محورياً من شروط التنفيذ. ويشكل الدعم السياسي الرفيع المستوى والقيادة العليا عاملين لتأمين الالتزامات بتوفير الموارد المناسبة في كل الوكالات المعنية بالتنفيذ.

5. التنسيق. ستقوم فرق مختلفة من وكالات مختلفة يتعين التنسيق بينها بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وعلى الرغم من أن العديد من الأهداف المحددة في الاستراتيجية قد تكون من اختصاص وكالة واحدة، فقد توجد العديد من الأهداف التي تكون مشتركة بين الوكالات أو تحتاج إلى مشاركة القطاعين الخاص والعام فضلاً عن المجتمع المدني. وسيكون من الأدوار الرئيسية للقيادة وفريق التنفيذ الوطني التنسيق بين كل الإجراءات الاستراتيجية المختلفة داخل الوكالات الواحدة، فضلاً عن تنسيق الإجراءات الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات والإجراءات المتعددة القطاعات أو المؤسسات. وسيكون التحدي هو مراعاة التوجهات الأوسع للاستراتيجية أثناء تنفيذ الإجراءات الاستراتيجية الفردية.

6. المساءلة. سيتعين متابعة الالتزامات التي اتفقت عليها مختلف الوكالات والأطراف المعنية في وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في مرحلة التنفيذ. وينبغي أن يتحمل فريق التنفيذ الوطني مسؤولية الرصد وتقديم التقارير إلى القيادة والحكومة بشأن تنفيذ كل الأطراف للإجراءات الاستراتيجية المطلوبة. وتكتسي هذه المساءلة أهمية محورية وحساسة ولكن ضرورية لتنفيذ الاستراتيجية بنجاح.

7 المرحلة السابعة الرصد والتقييم (تنقيح الاستراتيجية)

يشكل رصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الأساس لتحديد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية وعناصر الاستراتيجية التي قد تحتاج إلى الاهتمام إذا لم يُحرز فيها التقدم المتوقع.

وسيكون من الأدوار الرئيسية لفريق التنفيذ الوطني تنفيذ آليات جيدة لرصد التقدم المحرز وتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز والفعالية إلى اللجنة التوجيهية (إن وُجدت)، وقيادة التنفيذ في الوكالة الرائدة، والقيادة السياسية المختصة. وسعياً إلى رصد التقدم المحرز مع مرور الوقت، فإن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية ستتضمن أهدافاً قابلة للقياس وتُنفذ وتُرصد وتُقيَّم بمجرد اعتماد الاستراتيجية. وقد تتضمن الاستراتيجية مقاييس متفق عليها تتوافق مع الأهداف المحددة في إطارها.

وينبغي إيلاء قدر من الاهتمام لطريقة رصد التقدم المحرز وقياسه في إطار وضع خطة التنفيذ. وينبغي طلب تقارير رسمية من فرق التنفيذ على أساس منتظم، ولكن ينبغي أيضاً النظر في وضع المقاييس الرئيسية التي ستستخدم في رصد التقدم المحرز.

وينبغي أن تقرر القيادة، من خلال فريق التنفيذ الوطني، نهج ونظام رصد الأداء وتقييمه. وينبغي وضع المؤشرات (النوعية والكمية) التي ستُستخدم لكل هدف استراتيجي وإجراءاته من أجل قياس التقدم المحرز، وإدراجها في تخطيط التنفيذ.

وتوجد نهوج مختلفة لوضع نظم الرصد والتقييم هذه. ويمكن أن تعرض مخططات جانت المرحلية التقدم المحرز في تنفيذ الخطة ولكنها لا تتضمن عادةً مقاييس نوعية أو كمية. ومن النهوج الممكنة للرصد والقياس التي تشمل مقاييس نوعية وكمية استخدام شكل من أشكال إطار الإدارة القائمة على النتائج. وتشجع أطر الإدارة القائمة على النتائج عملية تخطيط المؤشرات التي ستُستخدم في قياس وتحديد التقدم المحرز في تحقيق النتائج المحددة في الاستراتيجية. وهي تركز على الأداء والمخرجات والنواتج والأثر العام للأعمال، أي النتائج. وتستخدم الإدارة القائمة على النتائج نهجاً منطقياً منظماً يحدد النتائج المنشودة، فضلاً عن المدخلات والأنشطة اللازمة لتحقيقها. وتهدف إلى تعزيز فعالية الإدارة والمساءلة عن طريق ما يلي:

- تحديد نتائج وأهداف واقعية بوضوح؛
- ربط الأنشطة المخطط لها بالنتائج المنشودة؛
- رصد التقدم المحرز في تحقيق النتائج والأهداف المنشودة؛
- تقييم تحقيق النتائج ومقوماتها؛
- إدماج الدروس المستفادة في القرارات الإدارية؛
- الإبلاغ عن الأداء.

ويقدِّم النموذج 9 مثالاً لإطار الإدارة القائمة على النتائج.

وإن وضع عملية استعراض رسمي واضحة لا يقل أهمية عن إدراج آلية رصد وقياس منتظمين في خطة التنفيذ. وعادةً ما تتخذ عملية الاستعراض هذه شكل تقييم. ويوجد نوعان من التقييم بحسب الغرض هما تقييمات منتصف المدة التي تركز في المقام الأول على التعلّم؛ والتقييمات النهائية التي تركز على المساءلة.

ويمثل التقييم المتوسط فرصةً للأطراف المعنية الوطنية للمساهمة بمعارفها وآرائها بشأن تصميم الاستراتيجية وتنفيذها. وفي نهاية العملية، يقدِّم التقييم تعليقات عن طريق الاعتراف بالإنجازات المحققة. وفضلاً عن ذلك، فإنه يحدد مجالات التحسين ويدعم اتخاذ القرارات بناء على الأدلة. والغرض من الاستعراض ليس الكشف عن أوجه القصور؛ وإنما تحديد سلامة مسار تنفيذ الاستراتيجية، والعناصر التي يتعين الاهتمام بها لتقويم مسار التنفيذ. ومن المحبذ أن تتم التقييمات المتوسطة في منتصف مدة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية. وعادةً ما يتم التكليف بها وتصميمها في نهاية السنة الثانية، ويتم تنفيذها خلال السنة الثالثة بعد أن تقر الحكومة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. ومع ذلك، قد يعتمد التوقيت على عوامل أخرى مثل دورة الاستعراض الخاصة بالحكومة أو الصلة بدورة الاستعراض الحكومية العامة. وإذا كان للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية إطار زمني أطول من نحو خمس سنوات، فينبغي النظر أيضاً في تحديد نقطة استعراض ثانية.

وتتبع التقييمات المتوسطة والنهائية للاستراتيجية عملية خطية معيارية تبدأ بتصميم التقييم ثم جمع البيانات والمعلومات التي سيتم تحليلها ثم تقديم التقارير عنها. وتنتهي العملية بإعداد توصيات لمختلف الأطراف المعنية ونشر النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال التقييم (انظر الرسم التخطيطي 4). وينبغي أن يكون في مقدور الوكالة الرائدة وفريق التنفيذ الوطني تنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في تقرير التقييم. وسيكفل ذلك أن تكون آلية التقييم مفيدة لتحسين تنفيذ الاستراتيجية.

وينبغي للتقييمات المتوسطة والنهائية أن تفي بالمبادئ الأساسية للاستقلال والنزاهة والأخلاقيات لكي تكون ذات مصداقية ومفيدة. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يضطلع بالتقييم شخص لديه بُعد موضوعي عن فريق التنفيذ - أي شخص منتدب من مكتب التدقيق الوطني يبلغ النتائج التي توصل إليها إلى الوكالة الرائدة أو اللجنة التوجيهية أو مستشار خارجي يُستعان به لإجراء الاستعراض لفائدة الوكالة الرائدة.[2]

وأخيراً، تبيِّن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية الأولويات الوطنية في وقت معين، ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يؤدي تنفيذها الناجح إلى المضي قدماً بالمنظومة الوطنية للملكية الفكرية من مرحلة إلى أخرى بالاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مراحل التنفيذ السابقة.

ولذلك، سيكون من المهم إجراء تنقيح دوري كامل للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية استناداً إلى تقييمات متوسطة ونهائية لضمان استمرار الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في الاستجابة لاحتياجات البلد في كل مرحلة لاحقة من مراحل النهوض بمنظومة الملكية الفكرية. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية ذاتها وخطة تنفيذها عناصر بشأن كيفية استعراض الاستراتيجية واستيفائها. وعلى الرغم من عدم وجود فترة زمنية معيارية لتنفيذ كل الإجراءات الاستراتيجية المحددة في إطار الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، فمن الشائع أن تغطي الاستراتيجية فترة خمس سنوات على الأقل، ويفضل أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخطط الإنمائية الوطنية الشاملة القائمة أو بأطر التخطيط الوطنية المماثلة. وينبغي أن يؤدي هذا التنقيح الشامل إلى إعادة تنفيذ العملية بأكملها أي من المرحلة الأولى إلى المرحلة السابعة.

2. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن عملية التقييم في دليل الويبو للتقييم المتاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.wipo.int/export/sites/www/about-wipo/en/oversight/iaod/evaluation/pdf/evaluation_manual.pdf.

الرسم التخطيطي 4: خطوات عملية التقييم النموذجية

دليل جمع البيانات بحسب القطاع والمجموعة

أُدرجت المواد الواردة في هذا القسم لمساعدة فرق المشروعات الوطنية على الاضطلاع بالمراحل الجوهرية لجمع البيانات وتحليلها في إطار وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وتبيِّن المواد تجربة العديد من فرق المشروعات الوطنية في إعداد الاستبيانات، وإجراء المقابلات، وعقد مناقشات لفرق التركيز بغية الكشف عن المعلومات التي تساعد في وضع مختلف الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية.

وقد صُممت نماذج الأسئلة الواردة في هذا القسم للمساعدة في توجيه فريق المشروع الوطني (والاستشاريين إذا استعين بهم) أثناء عملية جمع البيانات. والأسئلة مقسمة بحسب القطاعات/المؤسسات الفردية أو مجموعات المصالح التي يرجح أن تكون مهمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية للبلد والتي قد تتأثر (إيجاباً أو سلباً) بنظام الملكية الفكرية في البلد. وقد توجد قطاعات أو مجموعات أخرى ينبغي التعامل معها في بلدان مختلفة. والأسئلة عامة بالضرورة: فلكل بلد ترتيبات قانونية ومؤسسية مختلفة، وأولويات وفرص إنمائية مختلفة، وتاريخ سياسي واجتماعي وثقافي مختلف. ومع ذلك، ينبغي أن تساعد هذه الأسئلة العامة فرق المشروعات الوطنية على وضع أسئلة محددة أكثر لكشف الظروف الخاصة لكل بلد والمساعدة في تحديد الثغرات وأوجه القصور التي قد يتعين معالجتها من خلال الاستراتيجيات المقترحة.

وبالنسبة لمعظم القطاعات/المؤسسات أو المجموعات، تم تقسيم الأسئلة النموذجية إلى الفئات الخمس التالية:

- *الوضع* - ما هي الخصائص الاقتصادية أو الخصائص الرئيسية للقطاع/المؤسسة أو المجموعة؟
- *التشريع* - ما هي الأطر التشريعية الرئيسية الخاصة بالقطاع/المؤسسة أو المجموعة، وبخاصةٍ الأطر المرتبطة بالملكية الفكرية؟
- *المؤسسات* - ما هي الترتيبات المؤسسية الرئيسية في القطاع أو المجموعة؟
- *الفرص* - ما هي الفرص المحتملة في القطاع/المؤسسة أو المجموعة التي يمكن لنظام الملكية الفكرية القائم أو المحسَّن أن يدعمها؟
- *التحديات* - ما هي التحديات التي يواجهها نظام الملكية الفكرية في القطاع/المؤسسة أو المجموعة؟

ويوجد تداخل في المعلومات بين بعض القطاعات/المؤسسات، ومن ثم يوجد قدر من الازدواجية في المعلومات التي تطلبها الأسئلة النموذجية. وينبغي أن توفر الأسئلة النموذجية لفريق المشروع الوطني إطاراً أساسياً للبدء في بلورة فهمه للقطاعات/المؤسسات أو المجموعات والكشف عن بعض الاستراتيجيات الممكنة التي يمكن النظر في إدراجها في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

ومن الواضح أن الأسئلة النموذجية ليست شاملة. وينبغي تكييف هذه الأسئلة مع الظروف المحلية، ويتعين أن تقوم فرق المشروعات الوطنية بإعداد أسئلة أكثر تفصيلاً، وأن تُبلور أكثر استجابةً للردود والتفسيرات المنبثقة عن مختلف عمليات جمع البيانات.

1 وكالات وإدارات الملكية الفكرية

قبل الانتقال إلى جمع المعلومات وتحليلها بحسب القطاعات/المجموعات أو المؤسسات، سيحتاج فريق المشروع الوطني إلى دراسة الترتيبات الإدارية الحالية لوكالات الملكية الفكرية الحكومية الرئيسية. فما هي وكالات الملكية الفكرية الرئيسية؟ هل توجد وكالة واحدة مسؤولة عن كل أنواع الملكية الفكرية المختلفة؟ هل يوجد مكتب للملكية الصناعية ومكتب مستقل لحق المؤلف؟ هل توجد وكالة منفصلة مسؤولة عن حقوق الأصناف النباتية؟ ما هي الوكالات المسؤولة عن السياسات والإدارة المتعلقة بمجالات الملكية الفكرية الأخرى مثل المؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية والمعارف التقليدية وسياسة المنافسة؟ أي وزارة مسؤولة عن أي وكالة؟

وسترتبط العديد من المسائل التي قد تثيرها الأطراف المعنية في المشاورات ارتباطاً مباشراً بكفاءة وفعالية عمليات مختلف الوكالات الحكومية المسؤولة عن شؤون الملكية الفكرية. ومن ثم، يجب إدراج بعض جوانب كفاءة وفعالية مختلف وكالات الملكية الفكرية أثناء وضع استراتيجية وطنية شاملة للملكية الفكرية. ومع ذلك، قد يكون من المناسب في بعض الظروف أن يجري البلد استعراضاً رسمياً أكثر شمولاً لكفاءة وفعالية وكالة أو أكثر من وكالات إدارة الملكية الفكرية في البلد التي تُعدّ ركيزة أي نظام وطني للملكية الفكرية. وقد يكون هذا النهج محور التركيز الرئيسي في التخطيط الاستراتيجي الوطني للملكية الفكرية بالنسبة لبعض البلدان. وإلى جانب الدعم الذي تقدمه الويبو لوضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، تمتلك الويبو أدوات مخصصة تركز على تحديد الموارد وأساليب التنظيم في إدارة الملكية الفكرية ويمكن أن تدعم البلدان في إجراء استعراضات أكثر تفصيلاً لمكاتب الملكية الفكرية.

ولا تغطي هذه الأسئلة النموذجية كل المسائل التي ينبغي أن يشملها الاستعراض الشامل لعمليات وكالة الملكية الفكرية. وقد صُممت الأسئلة النموذجية للكشف عن قضايا كفاءة وفعالية إدارة الملكية الفكرية التي قد تحتاج إلى المعالجة في إطار الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، ولكن قد توجد حاجة إلى إجراء تحليل أكثر تعمقاً من أجل إجراء استعراض رسمي أكثر شمولاً لوكالات الملكية الفكرية يمكن معالجته بشكل منفصل من خلال مبادرة مركزة أو مشروع محدد.

القوانين الوطنية للملكية الفكرية

1. ما هي القوانين التي توفر الحماية لموضوعات الملكية الفكرية؟ وما هي القوانين التي قد تتطلب المراجعة ولماذا؟
2. ما هي الاتفاقات الدولية التي يُعدّ البلد طرفاً فيها؟ وهل قوانين الملكية الفكرية السارية حالياً ممتثلة للالتزامات الدولية؟

الترتيبات الإدارية

1. تحديد مختلف الوكالات المسؤولة عن شؤون الملكية الفكرية.
   - هل إدارة الملكية الفكرية مركزية في إطار وكالة واحدة أم تتولاها وكالتان أو أكثر؟
   - أي وزير حكومي يشرف على مكتب حق المؤلف ومكتب الملكية الصناعية ومكتب الملكية الفكرية ومكتب الأصناف النباتية؟ وما هي الوزارات المسؤولة عن السياسة المتعلقة بالمعارف التقليدية، والأسرار التجارية، وسياسة المنافسة، وما إلى ذلك؟
   - هل المكاتب أو بعضها مستقل أو شبه مستقل مالياً؟
   - هل تخضع سياسة حق المؤلف وإدارته للسلطة الوطنية نفسها التي يخضع لها مكتب الملكية الفكرية؟ وإذا لم تكن ذلك، فما هي الترتيبات المعمول بها لتنسيق الأنشطة بين هذه المكاتب؟
2. هل لدى أي من مكاتب الملكية الفكرية مكاتب فرعية في أجزاء أخرى من البلد؟ وما هي الوظائف التي تديرها المكاتب الفرعية؟

الوظائف الرئيسية

1. تحديد أنواع حقوق الملكية الفكرية التي يمنحها ويسجلها ويديرها كل مكتب من مكاتب الملكية الفكرية. وهل توجد خطط لتوسيع نطاق مسؤوليات المكتب؟
   - هل يجري مكتب الملكية الفكرية فحصاً شكلياً وموضوعياً لبعض حقوق الملكية الصناعية أو كلها قبل تسجيلها أو منحها؟ وهل تُسند بعض الوظائف أو كلها إلى مؤسسات أخرى أو مكاتب أجنبية للملكية الفكرية؟ وهل توجد اتفاقات رسمية أو غيرها من أشكال التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الأجنبية الأخرى؟
   - هل يوجد نظام تسجيل طوعي لحق المؤلف؟
   - هل يوجد سجل للمصنفات لدى مكتب حق المؤلف؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فهل يدخل في نطاق اختصاص الوكالات العامة الأخرى (مثل المكتبة الوطنية أو وزارة الثقافة أو غيرهما)؟
   - ما هو الموضوع الذي يتم تسجيله (المصنفات أو العقود أو التراخيص أو غيرها)؟
   - هل يوجد سجل وطني للمنتجات المتعلقة بالمعارف التقليدية؟
2. هل مكتب الملكية الفكرية مسؤول أيضاً عن حماية الأصناف النباتية الجديدة أو حقوق مستوليها؟ وهل تتم حماية الأصناف النباتية عن طريق جهد مشترك مع وكالات أخرى (مثل وزارة الزراعة)؟
3. هل مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف مسؤول عن السياسات الخاصة بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية؟ وإذا لم يكن كذلك، فأي مكتب مسؤول عن تلك السياسات؟
4. ما هو دور مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف في تصميم سياسات الملكية الفكرية والتشريعات الإنمائية؟
5. ما هو دور المكتب المسؤول عن حق المؤلف في ترخيص منظمات الإدارة الجماعية وإنشائها؟ وإن لم يكن كذلك، فمن يؤدي ذلك الدور؟ وهل له دور في النهوض بالإدارة الجماعية الفعالة؟
6. هل لمكتب حق المؤلف دور في الإشراف على جمعيات تحصيل الإتاوات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نطاق مهمته؟
7. هل يقوم مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف بإدارة استخدام المصنفات والمنتجات المملوكة للحكومة أو تلك التي تندرج في نطاق الملك العام؟
8. ما هو دور مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف في معالجة أي فجوة بين الجنسين أو تحيزات أخرى في نظام الملكية الفكرية؟ وما هي الوكالات الأخرى المعنية وما هي أدوارها؟
9. ما هو دور مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف في وضع سياسات الملكية الفكرية المحلية والدولية؟ وما هي الوكالات الأخرى المعنية وما هي أدوارها؟
10. ما هي معاهدات الملكية الفكرية التي تم التصديق عليها وتنفيذها؟

11. هل لدى مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف رؤية وأهداف وغايات معلنة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل لها أي صلة بتلك الخاصة بالوزارة المشرفة أو الحكومة؟
12. ما هو دور وكالات الإنفاذ وما نوع ولايتها؟

الموظفون

كم عدد الموظفين في مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف إجمالاً وفي كل قسم؟

1. هل يكفي هذا العدد لمواكبة الزيادة الحالية والمتوقعة في عبء العمل؟
2. ما هو متوسط مدة ولاية الموظفين على مدى السنوات العشر الماضية، ولا سيما الموظفين المؤهلين تقنياً والمدربين تقنياً؟
3. ما هي مؤهلات الموظفين؟
4. هل بيانات جميع الموظفين محدَّثة؟
5. هل توجد صعوبات في تعيين الموظفين على كل المستويات أم على بعض المستويات فقط؟
6. هل في مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف سياسة/إطار لإدارة الموظفين و/أو تنميتهم؟
7. هل توجد سياسة لتدريب الموظفين؟ إذا كان الجواب نعم، فما هي ركائزها الرئيسية؟

الموارد المالية

1. كيف يُموَّل مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف؟ وهل يواجه نموذج التمويل الحالي أي تحديات؟ وما هي هذه التحديات؟
2. هل توجد أي خطط أو استراتيجيات لتحديث أو تعزيز مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف، مثل توسيع نطاق وظائفه، والحصول على موارد إضافية، واكتساب طابع مؤسسي مستقل، وما إلى ذلك؟
3. هل يوفر مكتب الملكية الفكرية خدمات معلومات ذات قيمة مضافة في مجال البراءات والتوثيق التكنولوجي والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية؟
4. هل يقدم مكتب حق المؤلف خدمات معلومات بشأن البيانات الوصفية أو المحفوظات؟
5. ما هي مصادر أموال مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف مثل مخصصات الميزانية العادية ورسوم الخدمات؟
6. ما هي الآلية أو الاستراتيجية القائمة (أو التي ينبغي وضعها) لضمان عمل مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف بطريقة سليمة مالياً وضمان استدامة أنشطته؟

خدمات الأتمتة/المعلومات

1. ما هي وظائف مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف المؤتمتة وما هي الوظائف المزمع أتمتتها؟
2. هل قواعد بيانات طلبات وتسجيلات الملكية الصناعية، وسجلات حق المؤلف متاحة للجمهور عبر الإنترنت؟ وهل المجموعة الوطنية متاحة؟ وهل توجد أي بيانات وصفية أخرى تم جمعها وإتاحتها للجمهور؟
3. هل الإيداعات الشبكية للطلبات وغيرها من الإيداعات والردود والطلبات الإلكترونية متاحة؟ وما هي النسبة المئوية لتلك الإيداعات؟
4. هل يوجد موقع إلكتروني يمكن الاطلاع من خلالها بسهولة على تشريعات الملكية الفكرية ومواد التدريب والمبادئ التوجيهية بشأن الملكية الفكرية والدراسات الإفرادية وما إلى ذلك؟
5. هل تستجيب خدمات الملكية الفكرية للاحتياجات؟ وهل يمكن الوصول إلى الخدمات بسهولة وموثوقية؟

طلبات الملكية الفكرية ومنحها وتسجيلها

1. ما هو معدل إيداع الطلبات والتسجيل لمختلف حقوق الملكية الصناعية، وحقوق الأصناف النباتية الجديدة، وتسجيل حق المؤلف على مدى السنوات الخمس الماضية؟ وما هي نسبة الطلبات المحلية من الطلبات والتسجيلات لكل نوع من أنواع الحقوق؟
2. إلى أي مدى تلتمس الشركات المحلية حماية الملكية الفكرية في الخارج وبأي وسيلة؟
3. من هم كبار مودعي طلبات الملكية الصناعية محلياً؟ وهل يوجد توزيع بحسب القطاعات أو التكنولوجيا أو بحسب بلد المنشأ أو بحسب جهة الإيداع (أي الجمعات ومؤسسات البحوث والأشخاص الطبيعيين والشركات والحكومة)؟
4. ما هي نسبة طلبات الملكية الصناعية المعلقة على مدى السنوات الخمس الماضية؟
5. ما هي المدة التي يستغرقها المكتب في المتوسط لكي يقبل أو يرفض طلباً بالحصول على حق من حقوق الملكية الصناعية (بحسب نوع حق الملكية الصناعية) اعتباراً من تاريخ الإيداع؟

الفصل والإنفاذ

1. هل يشارك مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف في أي عمليات لاتخاذ القرارات المتعلقة باستعراض حقوق الملكية الفكرية مثل استعراض قرارات المكتب؟
2. هل يشارك مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف في توفير خدمات بديلة لتسوية المنازعات (التوفيق أو الوساطة أو التحكيم)؟ وما هي تفاصيل تلك الترتيبات إن وُجدت؟
3. هل يشارك مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف في أنشطة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مباشرةً أو من خلال وكالات أخرى مثل أنشطة الجمارك والشرطة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما دوره المحدد وما هي ولايته؟

أنشطة التواصل والتوعية العامة

1. ما هي أنشطة التواصل والتوعية العامة في مجال الملكية الفكرية التي نُفِّذت على مدى السنوات الخمس الماضية؟ وهل توجد تفاصيل عن تلك الأنشطة مثل الموقع والوتيرة والجمهور الهدف ونوع الحملات؟
2. هل وُضعت هذه الأنشطة ونُفِّذت مع شركاء آخرين مثل الوكالات الحكومية الأخرى، والهيئات الصناعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وما إلى ذلك؟
3. هل توجد خطة استراتيجية منظمة لأنشطة التواصل والتوعية العامة؟
4. هل أجريت دراسات استقصائية أو أشكال أخرى من التقييم لتحديد مدى فعالية الأنشطة؟

التدريب وتنمية الكفاءات

هل يشارك مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف في تعليم الملكية الفكرية وبناء قدرات الموارد البشرية (مثل طلاب المدارس والجامعات والمهنيين في مجال الملكية الفكرية - أي الممارسين في مجال الملكية الفكرية ومستشاري الأعمال والخبراء الاستشاريين - والمبدعين والمبتكرين والشركات الصغيرة والمتوسطة والباحثين وما إلى ذلك) من أجل دعم ازدهار منظومة الملكية الفكرية؟ وما طبيعة تلك المشاركة والتحديات التي تواجهها؟

الابتكار والإبداع والتسويق

1. ما هو دور مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف في وضع سياسة الحكومة لتعزيز الابتكار والإبداع؟
2. ما هي الترتيبات القائمة لربط الوكالات المسؤولة رسمياً عن سياسات وبرامج الابتكار والإبداع مع مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف؟
3. ما هو دور مكاتب الملكية الفكرية في تشجيع الابتكار والإبداع وتسويق الملكية الفكرية والتربح منها؟
4. ما هي الترتيبات القائمة لدعم وتشجيع استخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة للملكية الفكرية؟

التحديات والأولويات

1. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف؟
2. هل توجد وثيقة سياسة عامة أو خطة استراتيجية بشأن تطوير نظام الملكية الفكرية؟
3. ما هي الأولويات من حيث تعزيز مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف على مدى السنوات الخمس أو العشر القادمة؟ ومن هم الشركاء الرئيسيون الذين يشاركون في التشاور والوفاء بتلك الأولويات؟

2 إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

سيحتاج فريق المشروع الوطني إلى فهم الوضع الحالي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في كل قطاعات البلد. ففي كل بلد، يهتم أصحاب الحقوق ومستخدمو الحقوق بطريقة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومن وجهة نظر أصحاب الحقوق، فإن سهولة رفع دعاوى التعدي، ومستوى دعم الدولة لنشاط الإنفاذ، وكفاية العقوبات وسبل الانتصاف هي شواغل رئيسية. ومن منظور المستخدمين، فإن الإنفاذ الصارم الذي تقوم به الشرطة أو تجاوز أصحاب الحقوق (وبخاصةٍ أصحاب الحقوق الأجانب) لكفالة الحقوق وإنفاذها يمكن أن يقوضان قبول المجتمع لمشروعية نظام الملكية الفكرية وفوائده العامة.

وتتناول الأسئلة النموذجية لهذه الفئة بعض جوانب الإنفاذ التي ينبغي لفريق المشروع الوطني أن ينظر فيها.

الوضع

1. هل يوجد دليل على أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية يشكل قضية خاصة بالنسبة لبعض القطاعات/المؤسسات؟ وهل أُثير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية كقضية في أي من الخطط الاستراتيجية المحددة للقطاعات/المؤسسات؟ وهل أثار أي من القطاعات/المؤسسات قضايا معينة أثناء عملية التشاور بشأن دور الإنفاذ في قطاعاتها ومؤسساتها؟ وهل توجد آلية تنسيق فعالة فيما بين وكالات الإنفاذ لتيسير التواصل وتبادل المعلومات والتعاون؟ وما هي القضايا والتحديات الرئيسية؟
2. ما هي الشواغل الرئيسية التي تثيرها مختلف القطاعات/المؤسسات بشأن الإنفاذ (عدم كفاية أنشطة الإنفاذ التي تضطلع بها السلطات المعنية، وعدم كفاية العقوبات و/أو سبل الانتصاف في التشريعات، والتعدي الواسع الانتشار في المجتمع المحلي، وبطء الإجراءات القضائية و/أو تكاليفها المرتفعة، وما إلى ذلك)؟
3. هل توجد إحصاءات عن نشاط التعدي على حقوق الملكية الفكرية على مدى السنوات الخمس أو العشر الماضية (بما في ذلك التنزيلات غير القانونية وبيع وشراء السلع المتعدية عبر الإنترنت)؟ وهل توجد إحصاءات على مدى فترة مماثلة بشأن الإجراءات المدنية والجنائية المتعلقة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية؟ وهل توجد بيانات عن التحقيقات المتعلقة بحالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية والإجراءات التي اتخذتها السلطات المعنية؟
4. هل توجد أي بيانات عن التكاليف والجداول الزمنية المرتبطة بالدعاوى القضائية الخاصة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية؟
5. هل أُجريت دراسة عن تأثير السلع المقلدة والمقرصنة في اقتصاد البلد؟ وإذا كان الجواب نعم، فما هي النتائج الرئيسية لهذه الدراسة؟ وإذا كان الجواب لا، فهل توجد خطة لإجراء مثل هذه الدراسة؟

التشريع

1. هل ترد الأحكام المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مختلف قوانين الملكية الفكرية (مثل أحكام إنفاذ البراءات في قانون البراءات وأحكام إنفاذ العلامات التجارية في قانون العلامات التجارية وأحكام إنفاذ حق المؤلف في قانون حق المؤلف) أم هي مدمجة في تشريع واحد؟ (ينبغي أن يوثق فريق المشروع الوطني تفاصيل تلك الأحكام.)
2. هل توجد أحكام لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في قوانين أخرى غير قوانين الملكية الفكرية مثل التشريعات الجمركية أو تشريعات حماية المستهلك أو القانون الجنائي العام؟
3. هل توجد قوانين أخرى غير متعلقة بالملكية الفكرية ترتبط أيضاً بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية مثل القانون المدني لتقييم التعويضات، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون المنافسة، وما إلى ذلك؟
4. هل تتسق الترتيبات التشريعية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية مع المتطلبات المفصَّلة الواردة في الجزء الثالث من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؟

المؤسسات

1. ما هو دور مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، إن وُجد؟
2. هل تتولى وكالة واحدة أم عدة وكالات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؟ (تحديد هذه الوكالات.) كيف يتم تنفيذ تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في حالة مشاركة عدة وكالات بغية تجنب ازدواجية الأدوار؟
3. ما هي موارد (الموارد البشرية والمالية وغيرها) وكالات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؟
4. ما هي الوكالات الأخرى (الشرطة العامة، والشرطة الاقتصادية، وموظفو الجمارك، وما إلى ذلك) التي تشارك في التحقيقات والملاحقات القضائية بشأن التعدي على حقوق الملكية الفكرية؟ وهل يحق لهذه السلطات العامة أن تباشر هذه الإجراءات بمبادرة منها أم بعد تقديم بلاغ فقط أم في الحالتين؟ وهل يوجد ترتيب تنسيق رسمي بين هذه الوكالات فيما يتعلق بمسائل إنفاذ الملكية الفكرية؟
5. ما هو التدريب الذي يتلقاه موظفو إنفاذ القانون (الشرطة والجمارك والمفتشون في السوق وما إلى ذلك) فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالملكية الفكرية؟
6. هل توجد وكالة أو مؤسسة تتعامل مع الجرائم الحاسوبية أو السيبرانية؟ وهل تقوم هذه الوكالة أيضاً بالتحقيق في حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت ومقاضاة مرتكبيها؟
7. تحديد المؤسسات غير القضائية التي يمكنها الفصل في مسائل التعدي على حقوق الملكية الفكرية (مكتب الملكية الفكرية/مكتب حق المؤلف أو هيئة إدارية أخرى).
8. أي محاكم مختصة في أي نوع من حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية؟ وهل توجد محكمة متخصصة في شؤون الملكية الفكرية؟

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

استناداً إلى نتائج جمع البيانات والمشاورات، قد تشمل بعض مجالات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التي قد يُفضَّل تحسينها ما يلي:

- التنسيق بين وكالات الإنفاذ؛
- تدريب وكالات الإنفاذ فيما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية؛
- تثقيف السلطات القضائية بشأن الملكية الفكرية (يمكن النظر في قيمة إنشاء محكمة متخصصة في مجال الملكية الفكرية)؛
- الإطار القانوني والتشريعات التي قد تحتاج إلى مراجعة وتعديل لتمتثل لأحكام اتفاق تريبس.
- مستوى العقوبات على التعدي على الملكية الفكرية الذي قد يتعين رفعه؛
- توفير الموارد لوكالات إنفاذ الملكية الفكرية؛
- توعية الجمهور بنظام الملكية الفكرية (قد يتعين تصميم ذلك النشاط بحيث يحسِّن فهم مسألة إنفاذ الملكية الفكرية ويدعمها).

التحديات والخطط والإصلاحات

1. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها وكالة/وكالات الإنفاذ وسلطة الجمارك والسلطة القضائية؟
2. هل توجد وثيقة سياسة وطنية أو خطة استراتيجية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؟
3. ماذا ينبغي أن تكون الأولويات من حيث تعزيز نظام الملكية الفكرية (فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية) على مدى السنوات الخمس أو العشر المقبلة؟ من هم الشركاء الرئيسيون (الأطراف المعنية والوكالات الحكومية) الذين يشاركون في الوفاء بهذه الأولويات؟
4. ما هي الوكالات/المؤسسات التي يتعين استشارتها أثناء عملية تحديد العناصر الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الملكية الفكرية؟
5. ما هي المؤسسات الأساسية التي ينبغي أن تدير تنفيذ الاستراتيجية (من حيث إنفاذ حقوق الملكية الفكرية)؟

3 تعليم الملكية الفكرية

إن التنفيذ الناجح لنظام الملكية الفكرية يعتمد اعتماداً كبيراً على وجود خبرة قادرة على مساعدة مستخدمي أصول الملكية الفكرية والمبدعين على الاستفادة من نظام الملكية الفكرية. ويعتمد أيضاً إلى حد كبير على فهم واسع النطاق لدور الملكية الفكرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. ولذلك، يتعين على تعليم مسائل الملكية الفكرية أن يتناول حشد الخبرات من الأوساط القانونية والتجارية ودعمها فضلاً عن تنمية الفهم والمعارف في المجتمع الأوسع نطاقاً.[3]

ويتعين على فريق المشروع الوطني أن ينظر في المسائل المرتبطة بتحقيق هذه النتائج.

الوضع

1. *تثقيف مهنيي القانون والتسويق في مجال الملكية الفكرية*
   - هل يندرج تعليم الملكية الفكرية في مناهج التعليم العادية للمهنيين القانونيين؟ وهل هو موضوع إلزامي أم اختياري؟
   - كيف يتم تدريب المهنيين في مجال تسويق الملكية الفكرية وتأهيلهم؟ وكيف يتم تنظيم مهنتهم؟
   - هل توجد شركات قانونية متخصصة في أعمال الملكية الفكرية؟ وكم عدد المهنيين القانونيين العاملين في مجال الملكية الفكرية؟ وهل يغطي هذا العدد الطلب؟
   - كم عدد المهنيين العاملين في مجال تسويق الملكية الفكرية في البلد؟ وما مدى تغطية هذا العدد للطلب على خدماتهم؟
   - ما هو دور المكتب الوطني للملكية الفكرية في أنشطة التدريب والتأهيل والتنظيم الخاصة بمهنيي تسويق أصول الملكية الفكرية؟
   - إذا كانت مهنة تسويق أصول الملكية الفكرية ذاتية التنظيم، فمن يسائل المنظِّم؟
   - ما طبيعة التنمية المهنية التي ينتفع بها مهنيو التسويق؟
2. *التعليم والتدريب العامان في مجال الملكية الفكرية*
   - هل يوجد أي تعليم عام للملكية الفكرية مدرج في المناهج الدراسية؟ وعلى أي مستوى (أو مستويات)؟
   - هل تنطوي الدورات على مستوى التعليم العالي على أي مقدمة عامة أو خاصة بشأن الملكية الفكرية؟ وما هي الدورات، بخلاف الدورات القانونية، التي تشمل جوانب متصلة بالملكية الفكرية لطلاب التعليم العالي (مثل دورات العلوم، وكليات الأعمال، ودورات التصميم، ودورات الفنون الإبداعية)؟
   - هل توجد دورات متاحة لأصحاب الأعمال والباحثين والمسؤولين الحكوميين تغطي مبادئ الملكية الفكرية وتأثير الملكية الفكرية في المجتمع والأعمال؟
   - إلى أي مدى يتبع أي تعليم في مجال الملكية الفكرية تدريب محدد للأفراد يركز على الوظائف؟
   - هل لدى المعلمين والمحاضرين معرفة كافية بالقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية مثل البراءات وحق المؤلف والتصاميم الصناعية وغيرها؟
   - ما طبيعة التعليم المقدَّم لأصحاب الأعمال والمسؤولين الحكوميين والمصممين والطلاب فيما يخص مبادئ الملكية الفكرية وتأثير الملكية الفكرية في المجتمع والأعمال؟
   - إلى أي مدى يتبع هذا التعليم تدريب محدد يركز على الوظائف للأفراد؟
   - هل توجد أي برامج بحثية تركز على تحليل الآثار الاقتصادية والقانونية للملكية الفكرية؟
3. *بناء المعارف في مجال الملكية الفكرية والتوعية بها*
   - هل توجد استراتيجية قائمة لتعزيز المعرفة العامة بشأن الملكية الفكرية في قطاع الأعمال والمجتمع؟ وما هي الوكالات المشاركة في تنفيذ برامج تنمية المعرفة في مجال الملكية الفكرية؟ وما هي الجهات الشريكة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي التي تشارك في تنسيق تلك البرامج وتنفيذها؟
   - هل أُجري تقييم للحصول تحديداً على بيانات عن مستوى المعرفة بالملكية الفكرية في أوساط التجارة والأعمال (بما في ذلك على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر)؟ وكيف يُجرى التقييم؟ وما هي الوكالات التي شاركت في تنسيق التقييم وتنفيذه؟
   - ما هو مستوى الوعي العام بالملكية الفكرية في البلد؟ وكيف تم تقييم ذلك؟
   - هل يختلف مستوى المعرفة في مجال الملكية الفكرية من قطاع إلى آخر (مثل الجامعات، والأعمال التجارية، ومؤسسات البحوث، والإدارات الحكومية، والحكومات المحلية)؟ وهل يختلف ذلك فيما يتعلق بالممارسين في مختلف القطاعات الاقتصادية؟
   - هل المواطنون على علم بوضع سياسة الملكية الفكرية أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإبداعية الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية؟ وإذا كان الجواب نعم، فكيف؟ وكيف تُنقل هذه المعلومات؟
   - هل يستجيب المستوى الحالي للتعليم والمعرفة في مجال الملكية الفكرية لاحتياجات البلد؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي الإجراءات التي ستكون ضرورية لتحسين الحالة الراهنة؟

3. إن زيادة مستوى المعرفة بالملكية الفكرية عنصر أساسي في أي استراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وقد وضعت الويبو مجموعة أدوات لإذكاء الوعي بالملكية الفكرية، ولا سيما فيما يخص التعدي على حقوق الملكية الفكرية. ومجموعة استبيانات الويبو للمستهلكين بشأن إذكاء الاحترام للملكية الفكرية متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: www.wipo.int/enforcement/ar/awareness-raising.

التشريع

1. هل تتناول التشريعات الوطنية للملكية الفكرية مسائل التعليم وتوعية الجمهور؟ وهل أُسند تنفيذ برامج التعليم والتوعية إلى وكالات أو هيئات محددة؟
2. هل تجيز اتفاقات البلد التجارية والتعاونية التقنية تقديم المساعدة التقنية على المستوى الوطني لدعم نظام الملكية الفكرية من خلال التدريب والتثقيف وتوعية الجمهور؟ وما هي المستويات المشمولة بتلك الأحكام (صانعو القرار، ومنظمات الدعم، ومكاتب الملكية الفكرية، والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات البحث والتطوير، والقطاع الخاص، والمؤسسات الصغرى، والقطاع غير الرسمي)؟
3. استعراض مذكرات التفاهم القائمة بين مؤسسات التعليم والتدريب الوطنية والشركاء الإقليميين والدوليين لتحديد الأحكام الخاصة بالتعليم والتدريب وتوعية الجمهور في مجال الملكية الفكرية.

المؤسسات

1. ما هي المؤسسات الحكومية المسؤولة عن وضع المناهج الدراسية في المدارس ومؤسسات التعليم العالي؟
2. ما هي المؤسسات الحكومية المسؤولة عن التدريب والمعايير المهنية في المهن القانونية ومهنيي تسويق الملكية الفكرية؟
3. ما هي الوكالات الحكومية المسؤولة عن توعية الجمهور بشأن الملكية الفكرية في قطاع الأعمال والتجارة وخلافهما؟ وهل هذه المسؤولية مقسمة بين وكالات مختلفة (مثل مكتب الملكية الفكرية ومكتب حق المؤلف)؟ وهل توجد ترتيبات تنسيق رسمية قائمة بين هذه الوكالات لإدارة مضمون برامج التوعية وتنفيذها؟

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

1. تحديد البرامج القائمة التي يمكن أن تستفيد من إدراج عنصر التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية.
2. تحديد مجالات التطوير المهني في مجال الملكية الفكرية، مثل توريق أصول الملكية الفكرية وإدارتها.
3. تحديد المنظمات المهنية (المحاسبية والمالية مثلاً) التي يمكن زيادة إدماجها في نظام الملكية الفكرية لتوفير التدريب على الملكية الفكرية لأعضائها.
4. كيف يمكن لمكاتب الملكية الفكرية أن تضع برنامجاً مستداماً للتوعية بالملكية الفكرية والتواصل بشأنها؟
5. تحديد فرص التدريب لمنظمات دعم الأعمال في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية حتى تتمكن من توسيع محفظة خدماتها للعملاء لتشمل الملكية الفكرية.

التحديات والخطط والإصلاحات

1. تحديد المشكلات والتحديات الرئيسية من حيث بناء القدرات المعرفية الوطنية لتنفيذ نظام فعال للملكية الفكرية ورأس المال البشري المطلوب للاستفادة على الصعيد الوطني من استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية الوطنية. ووضع استراتيجيات لمعالجة تلك المشكلات والتحديات.
2. ما هي الأولويات المتعلقة بوضع نظام الملكية الفكرية من حيث التعليم والتوعية والتدريب في مجال الملكية الفكرية خلال السنوات الخمس أو العشر المقبلة؟ وما هي الجهات الشريكة الاستراتيجية التي ستشارك في الوفاء بهذه الأولويات؟
3. تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لوضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية من حيث صلتها بالتعليم والتدريب ونقل المعارف في مجال الملكية الفكرية. وتحديد الهيئات الواجب استشارتها والموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

4 الزراعة

يتسم قطاع الزراعة بأهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية بالغة الأهمية في معظم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ومن ثم، فمن المرجح أن يكون الدور والمساهمة الفعليان أو المحتملان لنظام الملكية الفكرية في رفاه هذا القطاع وتنميته محور تركيز رئيسي لأي استراتيجية وطنية للملكية الفكرية.

ولذلك ينبغي أن تركز مهمة فريق المشروع الوطني في جمع البيانات الخاصة بقطاع الزراعة على تحديد المواطن في قطاع الزراعة التي يمكن لنظام الملكية الفكرية أن يؤثر فيها (إيجاباً أو سلباً) وكيف ينبغي إدارة تلك الآثار في إطار التنمية الاستراتيجية لنظام الملكية الفكرية في البلد.[4]

وينبغي أن تكون معظم المعلومات المطلوبة عن قطاع الزراعة متاحة في أي استراتيجيات حكومية مفصلة لتنمية قطاع الزراعة، ولكن قد تحتاج الصلة بقضايا الملكية الفكرية إلى مزيد من المشاورات مع الوكالات الحكومية المعنية وممثلي قطاع الزراعة.

الوضع

1. ما هي مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفي إيجاد فرص العمل؟ وكيف تصنَّف المنشآت في القطاع (الكبيرة والصغيرة والمتناهية الصغر)؟ وهل تشمل الإحصاءات الزراعية الرسمية القطاع غير الرسمي وقيمة هذا القطاع بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؟
2. ما هي المنتجات الزراعية التجارية الرئيسية (للاستهلاك المحلي وللتصدير) في البلد؟ وما هي قيمة هذا الإنتاج؟
3. ما هي المنتجات الرئيسية في قطاع الزراعة غير الرسمي؟ وما هو حجم (وقيمة) الإنتاج من القطاع غير الرسمي الذي يدخل السوق؟
4. ما هو دور المعارف التقليدية في الإنتاج و/أو المعالجة الزراعيين؟ وهل يجري تسويق المعارف التقليدية في هذا القطاع؟
5. هل يوجد قطاع لمعالجة المنتجات الزراعية؟ وما هي المنتجات المنتجة؟ وهل تُصدَّر هذه المنتجات؟ وكيف تستخدم شركات المعالجة الزراعية نظام الملكية الفكرية؟
6. ما هي أهم فرص التنمية في قطاع الزراعة؟
7. كيف يتم دعم الشركات في الإنتاج المحلي وتوزيع منتجاتها؟
8. هل توجد سياسة وطنية بشأن دور حماية الأصناف النباتية في تشجيع التنمية الزراعية؟
9. هل توجد سياسة وطنية لحماية البذور وإدارتها؟

التشريع

1. ما هي التشريعات التي تنظِّم قطاع الزراعة واستخدام التنوع البيولوجي الزراعي؟
2. ما هي الأطر التشريعية الحالية أو المخططة للملكية الفكرية التي قد تؤثر في قطاع الزراعة (تسجيل براءات النباتات أو الأصناف النباتية، وحماية الأصناف النباتية الخاصة، وحماية المؤشرات الجغرافية، وغيرها)؟
3. هل توفَّر الحماية للأصناف النباتية من كل الأجناس والأنواع؟
4. تحليل حالة التشريعات واللوائح. وهل هي حالية؟ وما هي التعديلات اللازمة لمساعدة الأطراف المعنية الزراعية على استخدام أدوات الملكية الفكرية على نحو أفضل لتحسين قدرتها التنافسية؟
5. هل البلد طرف في أي معاهدات أو اتفاقيات دولية تتعلق بهذا القطاع مثل الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة أو المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)؟

المؤسسات

1. ما هي المنظمات الرئيسية (الحكومية والخاصة وغير الحكومية) العاملة في قطاع الزراعة؟
2. ما هو الوضع القانوني لمكتب حقوق مستولدي النباتات وبنيته الإدارية ووظائفه؟
3. كيف يشارك القطاع الخاص والمجتمع المدني في قطاع الزراعة من حيث الدعوة إلى وضع سياسات لدعم تنمية القطاع؟
4. ما مدى التعاون بين القطاعات ونوع الأنشطة التعاونية وتبادل المعارف؟

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

1. تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية كي يؤدي دوراً نشطاً في دعم قطاع الزراعة. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام ما يلي:
   - الملكية الفكرية لدعم نقل التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية من خلال الميكنة والري وغيرها من التحسينات التكنولوجية؛
   - الملكية الفكرية لدعم إدخال أو تنمية أصناف نباتية جديدة؛
   - علامات التصديق و/أو المؤشرات الجغرافية للتمييز بشكل أفضل بين المنتجات الزراعية والإنتاج الزراعي وتسويقها وإضفاء قيمة عليها؛

4. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا القطاع في ورقتي الويبو التاليتين: الأثر المحتمل لحقوق الملكية الفكرية على السلسلة الحرجية في أوروغواي: www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=233462، وتعزيز الابتكار في قطاع الأغذية الزراعية الأوغندي: مواد زراعة بن روبوستا ومعالجة الفاكهة الاستوائية، ورقة عمل البحوث الاقتصادية رقم 42: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4320&plang=EN.

- الملكية الفكرية لدعم الاستثمار في البحث والتطوير في قطاع الزراعة؛
- الملكية الفكرية لدعم الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال أدوات التوسيم والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية وعلامات التصديق.

2. تحديد حواجز نظام الملكية الفكرية القائم في البلد والتي قد تحتاج إلى المعالجة لتسهيل الاستخدام الأفضل لنظام الملكية الفكرية لدعم التنمية في قطاع الزراعة. وقد تشمل الأسئلة الرئيسية ما يلي:

- هل تتوفر حماية للأصناف النباتية؟ وهل النظام متاح لصغار المنتجين؟ وهل النظام متوافق مع الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف)؟ وهل تم تدريب الوكالات المعنية أو مستخدمي نظام الأوبوف؟
- هل علامات الاعتماد متاحة؟ وهل النظام متاح لصغار المنتجين الزراعيين بتكلفة معقولة؟ وهل يتم إنفاذ النظام؟
- هل يمكن حماية المؤشرات الجغرافية؟ وما مدى سهولة الوصول إلى النظام ومدى تكلفته؟
- هل يمكن تسجيل أصناف نباتية بموجب براءة؟ وهل توجد أصناف نباتية أجنبية محمية بموجب براءة تحتاج لحماية محلية من أجل سهولة إدخالها البلد؟
- هل توجد تكنولوجيات/منتجات زراعية أجنبية تحتاج إلى حماية محلية (براءات أو تصاميم أو علامات تجارية) لتيسير إدخالها؟ وهل الحماية متاحة؟ وهل يتم إنفاذها؟

التحديات والخطط والإصلاحات

استناداً إلى تحليل لأهمية قطاع الزراعة بالنسبة لتنمية البلد والأولويات الوطنية المحددة في السياسات الزراعية الوطنية، ينبغي النظر في الروابط مع استراتيجيات الملكية الفكرية المقترحة.

1. تحديد الاستراتيجيات المحتملة في مجال الملكية الفكرية التي قد ترتبط بالمشكلات والتوجهات والتحديات الرئيسية المحددة المتصلة بقطاع الزراعة.
2. ما هي الأولويات المتعلقة بوضع نظام الملكية الفكرية من حيث الزراعة والصناعات المتصلة بها على مدى السنوات الخمس أو العشر المقبلة؟ وما هي الأولويات فيما يتعلق بحماية الأصناف النباتية؟ وما هي الجهات الشريكة الاستراتيجية التي ستشارك في الوفاء بهذه الأولويات؟
3. تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع الزراعة بغية إدراجها في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.
4. تحديد الهيئات الواجب استشارتها والموارد اللازمة لتنفيذ العناصر المقترحة في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والمتعلقة بقطاع الزراعة.
5. تقييم مواطن القوة والضعف الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية استناداً إلى الأهداف والإجراءات الاستراتيجية المحددة لقطاع الزراعة.
6. تقييم أولويات الملكية الفكرية والزراعة التي نوقشت في المفاوضات الدولية.

5 الصناعات الإبداعية

من القطاعات المهمة في العديد من البلدان مجموعة واسعة من الأنشطة توصف عادة بأنها الصناعات الإبداعية. وفي مجال الصناعات الإبداعية، تشمل المصالح المختلفة الكتّاب، والصحفيين، والملحنين، والمصورين، والفنانين التصويريين، والموسيقيين، والممثلين، والناشرين، ومنتجي الموسيقى والمواد السمعية البصرية، ووسائط الإعلام، والمؤلفين، ومطوري ومنتجي ألعاب الفيديو، والمذيعين، والمكتبات، ودور المحفوظات، ومنصات الموسيقى والفيديوهات، والمستهلكين. ويرد في النموذج 10 جدول يبيّن تنوع القطاعات الفرعية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

ومن منظور الملكية الفكرية، كثيراً ما يُنظر إلى حق المؤلف والحقوق المجاورة على أنهما الشكلان الرئيسيان لحماية الصناعات الإبداعية. ويكتسي حق المؤلف أهمية محورية في نموذج الأعمال الذي يكافئ ويسهل العلاقات والمعاملات بين المؤلفين والملحنين وفناني الأداء والناشرين ومنتجي الموسيقى والمواد السمعية البصرية والمذيعين والموزعين مثل المكتبات أو منصات التوزيع الإلكترونية المختلفة. وغالباً ما تكون حماية التصاميم والعلامات التجارية مهمة بالنسبة للعديد من المنشآت في القطاع بغية تمييز منتجاتها وخدماتها عن منتجات وخدمات منافسيها في السوق، وترسيخ ولاء العملاء، وزيادة الإيرادات.

وقد تم توثيق الأسئلة النموذجية التالية لمساعدة فرق المشروعات الوطنية على تحديد النطاق الواسع للمصالح والأنشطة في الصناعات الإبداعية والبدء في دراسة القضايا التي قد تتعين معالجتها أثناء وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية لهذا القطاع.[5] وينبغي أن تحلل الاستراتيجية القطاعية السوق بدقة، وتصف العرض والطلب الخاصين بالسلع والخدمات الإبداعية من أجل توفير الأدوات المناسبة للحكومة والأطراف المعنية.

الوضع

1. ما هي السمات الرئيسية للصناعات الإبداعية في البلد؟ وهل أجريت أي دراسات لتحديد الصناعات الإبداعية، وما هي استنتاجاتها؟
2. ما هي مساهمة قطاع الصناعات الإبداعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وهل توجد أي بيانات عن الاقتصاد الكلي مستمدة من الدراسات القائمة بشأن الصناعات الإبداعية (أدلة تجريبية على القطاع الإبداعي في الاقتصاد)؟
3. هل توجد بيانات مصنفة بحسب الجنس عن المساهمة في هذا القطاع؟
4. هل توجد سياسة وطنية للنهوض بالصناعات الإبداعية؟ وهل هذه السياسة مجمعة مع سياسات عامة أخرى مثل سياسة وطنية لتنمية الثقافة؟ وما هي عملية مراجعة السياسة وضمان دقة مضمونها واستجابته للاحتياجات وتوافقه مع الممارسات الحالية؟
5. ما هي السياسات الوطنية المحددة المتعلقة بحق المؤلف؟ وما هي عملية وضع سياسات حق المؤلف في البلد؟ وهل توجد عملية رسمية قائمة (إجراءات أو مبادئ توجيهية أو ممارسات)؟ وكيف يتم إبلاغ هذه السياسات إلى الأطراف المعنية والجمهور؟
6. ما هي المبادرات السياساتية المتخذة لدعم تنمية قطاع الصناعات الإبداعية مثل الحوافز الضريبية، والمنح العامة، والقروض المنخفضة الفائدة، والمعارض، والمهرجانات، والمعارض؟

التشريع

1. تحديد كل التشريعات المتعلقة بحق المؤلف وغيرها من أشكال حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالصناعات الإبداعية.
2. تحديد التشريعات المتعلقة بإنشاء واستخدام المحتوى الإبداعي المحمي في السوق الرقمية.
3. ما هي معاهدات حق المؤلف والحقوق المجاورة المتعلقة بالصناعات الإبداعية والتي تم التصديق عليها وتنفيذها؟ وما هي المسائل المتعلقة بحق المؤلف التي تشكل الخطة الوطنية للمفاوضات الدولية؟
4. إجراء تحليل للتشريعات القائمة والتأكد من اتساقها مع الالتزامات التجارية والمعاهدات الوطنية الحالية.
5. إجراء تحليل للقوانين أو اللوائح المتعلقة بالإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وما هي السمات الرئيسية لهذه اللوائح التي تنص، من بين أمور أخرى، على تأسيس جمعيات تحصيل الإتاوات والحقوق التي تديرها والتمثيل القانوني الذي توفره وتشغيلها والإشراف عليها؟

المؤسسات

1. هل توجد مؤسسة وطنية (أو أكثر) تتحمل مسؤولية عامة عن التوجه الاستراتيجي لسياسة الصناعات الإبداعية وتحديد السياق العام لتنفيذها وتنقيحها؟
2. ما هي الوكالات الحكومية التي تتحمل مسؤوليات عن إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة والتشريعات المتصلة بها؟

5. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية بشأن القطاع من خلال: مجموعة أدوات الويبو للممارسات الجيدة لمنظمات الإدارة الجماعية: www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_cr_cmotoolkit.pdf؛ مجموعة أدوات منظمات الإدارة الجماعية - المصنفات الموسيقية والأعمال السمعية المرئية: www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_emat_2016_1.pdf؛ الإدارة الجماعية كاستراتيجية تجارية للمبدعين: مدخل إلى اقتصاديات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة: www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_emat_2016_3.pdf؛ دليل - استقصاء المساهمة الاقتصادية لصناعات حق المؤلف: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=259؛ الانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية: www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=202179.

3. هل توجد هيئات وطنية أخرى مسؤولة عن تطوير الصناعات الإبداعية؟ وما هي ولاياتها وكيف يتم الوفاء بها؟
4. ما هي الجهات المعنية الرئيسية في سلسلة قيمة الصناعات الإبداعية التي ينبغي أن تساهم في عملية وضع السياسات؟ وهل توجد آليات لتلقي مساهماتها في عملية وضع السياسات؟ وكيف يمكن أن تدعم وضع الاستراتيجية وتنفيذها؟
5. هل توجد آلية رفيعة المستوى أو مجلس مشترك بين الوزارات لوضع سياسات الصناعة الإبداعية مثل مجلس للملكية الفكرية؟
6. هل توجد منظمات جماعية لإدارة الحقوق؟ وهل تعمل على الصعيد الوطني أم الإقليمي؟ وما هي الكيانات المشاركة في إدارة كل نوع من أنواع الحقوق؟ وما هي انتماءاتها الدولية؟
7. ما هو الإطار القانوني والتنظيمي لبنيتها الإدارية؟ وما الذي تحتاجه للازدهار؟ وما هي مزايا وعيوب كل نوع في السياق الوطني؟
8. ما هي أوجه استخدام المصنفات المحمية بوصفها حقوقاً استئثارية والتي تخضع للإدارة الجماعية النظامية أو لحقوق الحصول على مكافأة؟
9. ما هي البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المؤتمتة في جمعيات تحصيل الإتاوات؟

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

1. هل توجد فرص لاكتساب قيمة من استخدام الملكية الفكرية في قطاع الصناعات الإبداعية غير الرسمي؟ وهل توجد سياسة للاستفادة من قانون الملكية الفكرية لمساعدة القطاع الإبداعي غير الرسمي؟
2. ما هي الاستراتيجية القائمة لتنمية وتعزيز منظمات الإدارة الجماعية القائمة بغية تحسين العمليات والقيمة بالنسبة لأصحاب الحقوق في الصناعات الإبداعية؟
3. هل توجد فرص لإنشاء آليات لدعم الصناعات الإبداعية حتى تزدهر، مع تعزيز كيانات الدعم القائمة، وتحسين التشريعات، وتوفير الموارد والحوافز، وما إلى ذلك؟

التحديات والخطط والإصلاحات

1. ما هي الفرص والتهديدات المحددة المرتبطة بمواصلة تطوير قطاع الصناعات الإبداعية؟ وهل تم تحديدها في الاتجاهات الاستراتيجية الحالية للحكومة أو الصناعة؟
2. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الصناعة الإبداعية فيما يتعلق بالملكية الفكرية وكيف يمكن التصدي لهذه التحديات في الاستراتيجية؟
3. ما هي الخطط الموضوعة للانضمام إلى مزيد من المعاهدات الدولية المتعلقة بقطاع الصناعة الإبداعية (المعاهدات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة بخاصةٍ)؟ وما هي التحديات التي يتعين التصدي لها لكي تستفيد الصناعة الإبداعية من الانضمام إلى أي من هذه المعاهدات؟

6 التراث الثقافي والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي

غالباً ما تكون للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في العديد من البلدان احتياجات وتوقعات فريدة فيما يتعلق بنظام الملكية الفكرية. ويرتبط ذلك في معظم الأحيان بحماية التراث الثقافي عامةً، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بخاصةٍ. وتتقاطع حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مع كل فئة من فئات الملكية الفكرية، وتنطوي في كثير من الأحيان على مسائل قانونية أخرى فضلاً عن اعتبارات أخلاقية وسياسية وثقافية تتجاوز الملكية الفكرية كثيراً. وتثير حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مجموعة فريدة من القضايا والأسئلة.

وعلى الرغم من أن العمل على وضع اتفاق دولي بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مستمر في لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، فقد اختارت بلدان عديدة أن تنظر عند وضع استراتيجياتها الوطنية للملكية الفكرية في الخطوات المناسبة محلياً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.[6]

الوضع

1. ما هي الأشكال الرئيسية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الموجودة في البلد ومن هم أصحابها؟
2. ما هي الأغراض أو الأهداف المرتبطة بالملكية الفكرية من حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في بلدكم (الحفظ والصون والتسويق)؟
3. هل توجد ترتيبات عملية لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مثل قواعد بيانات وسجلات؟
4. ما هي النظم (مثل القوانين العرفية والممارسات والبروتوكولات) الموجودة لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وكيف يتم توثيق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي[7] وتخزينها واسترجاعها واستخدامها؟
5. هل توجد أي دراسات بشأن قضايا جنسانية محددة أو غيرها من المسائل التمييزية المتعلقة باستخدام وحماية المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي في البلد؟

التشريع

1. هل توجد قوانين أو لوائح غير متعلقة بالملكية الفكرية تتناول حماية المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي؟
2. هل توجد صكوك دولية أو إقليمية يكون البلد طرفاً فيها ولها تأثير على حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي؟
3. هل توجد قوانين عرفية وبروتوكولات تعترف بالأشكال العرفية لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في بلدكم وتكفلها؟

المؤسسات

1. هل توجد أي وكالات حكومية مسؤولة عن السياسة المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي؟
2. هل توجد أي منظمات شبه حكومية أو غير حكومية مكلفة بتقديم المساعدة إلى المجتمعات الأصلية أو المحلية في تحديد المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وإدارتها وحمايتها؟
3. هل توجد هيئات حكومية أو منظمات لدعم الأعمال تعمل مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لدعم تسويق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي؟
4. ما دور النساء، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، كمؤتمنات على المعارف التقليدية وكمستهلكات ومصنعات لمنتجات مشتقة من استخدام المعارف التقليدية والموارد الوراثية المرتبطة بها؟
5. ما دور النساء في الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالمعارف التقليدية والوصول إلى المعارف التقليدية وتقاسم المنافع من استخدامها والموارد المرتبطة باستخدامها؟

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

1. هل تستخدم الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية نظام الملكية الفكرية القائم لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي؟ إذا كان الجواب نعم، فكيف يتم استخدامه؟
2. ما هي الثغرات الموجودة في حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في إطار أنظمة الملكية الفكرية القائمة؟ وما هي الخيارات المتاحة لسد هذه الثغرات داخل نظام الملكية الفكرية أو خارجه؟
3. هل توجد فرص لتسويق بعض المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي يتطلب اغتنامها الاستفادة من دعم الملكية الفكرية أو أي دعم حكومي آخر؟

التحديات والخطط والإصلاحات

1. ما هي السياسات أو الخطط التي وضعتها الحكومة للنظر في المزيد من سبل حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتسويقها؟
2. ما هي الآلية التي ينبغي وضعها للتشاور الوثيق مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وإمكانية تسويقها؟

6. يجب أن يكفل تصميم جمع البيانات ألا تقتصر الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية على معالجة قضية الأعمال المتعلقة بالمعارف التقليدية (الابتكار والتجارة)، وأن يتناول أيضاً حالة الاستدامة التي تضمن استمرار الوصول إلى الموارد والمعارف الرئيسية المرتبطة بتلك الموارد. وينبغي أن تساعد الأسئلة فرق المشروعات الوطنية على دراسة تلك المسائل. وللاطلاع على معلومات إضافية، انظر "وضع استراتيجية وطنية بشأن الملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، موجز المعلومات الأساسية رقم 3": www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=3864.

7. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في "توثيق المعارف التقليدية - مجموعة أدوات": www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4235.

7 البيئة والتنوع البيولوجي

في العقود الماضية، أصبح الاهتمام الوطني والدولي بحماية البيئة والتنوع البيولوجي مرتبطاً بالأوضاع القانونية والسياسية لنظام الملكية الفكرية. ومن بين القضايا التي تم التركيز عليها دور نظام الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا وحماية المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية وتعزيز استحداث تكنولوجيات لحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي بشكل أفضل. وينبغي لفريق المشروع الوطني أن يدرس قضايا البيئة والتنوع البيولوجي المرتبطة بنظام الملكية الفكرية من أجل اكتساب فهم أفضل لسياقات السياسات الاستراتيجية التي ينبغي تعزيزها في التخطيط الوطني للملكية الفكرية.[8]

الوضع

1. *البيئة*
- هل توجد سياسة بيئية وطنية؟ وما هي المجالات الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية التي يتم تناولها؟
- هل توجد سياسة وطنية بشأن التجارة والبيئة؟
- هل أجرى البلد تقييماً للاحتياجات التكنولوجية لتحديد أولوياته المناخية؟ وهل وضع البلد خطة عمل تكنولوجية؟ انظر unfccc.int/ttclear/tna.
- ما هي التكنولوجيات المتاحة في البلد لمواجهة التحديات البيئية أو المناخية؟ وهل يستخدم البلد آليات دولية لنقل التكنولوجيات المستدامة بيئياً المتاحة بموجب هذه المعاهدات والاتفاقيات؟
- كيف تستخدم الشركات الابتكارات البيئية؟ وما هو الدعم الذي يقدمه البلد للمبتكرين أو مقدمي التكنولوجيا الخضراء لمساعدتهم في تصدير تكنولوجياتهم؟
- كيف تدعم الحكومة استخدام التكنولوجيات البيئية؟

2. *التنوع البيولوجي*
- هل توجد سياسة وطنية تعالج حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه؟ وما هي الأولويات الوطنية لإدارة التنوع البيولوجي وهل يوفر نظام الملكية الفكرية الحالي إطاراً لتحقيق الأهداف في إطار هذه السياسات؟
- كيف تستخدم الشركات الموارد الطبيعية؟
- هل أُجري تقييم لاحتياجات الأطراف المعنية من حيث الخدمات المتعلقة بتوثيق الموارد الوراثية والوصول إليها وتبادلها وتسويقها؟
- هل توجد استراتيجية وطنية للملكية الفكرية تخص الابتكار على أساس الموارد الوراثية؟
- هل حُددت واستشيرت الأطراف المعنية الرئيسية في مجال الموارد الوراثية والابتكار في الموارد الوراثية في البلد، بما يشمل تحديد الكفاءات القائمة في مجال الملكية الفكرية والاحتياجات لتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية؟
- هل توجد خريطة لاستخدام الموارد الوراثية وإمكانات أنشطة البحث والتطوير التجارية؟

التشريع

1. *البيئة*
- ما هي الاتفاقيات أو المعاهدات أو الاتفاقات التجارية الوجيهة التي يُعدّ البلد طرفاً فيها؟ وهل يوجد تقرير عن حالة البلد فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماته بموجب هذه المعاهدات والاتفاقيات؟ وكيف تُستخدم هذه المعلومات في صنع القرار وكيف تُستخدم لتوجيه البلد في وضع خطته التجارية؟
- ما هي المعايير الموضوعة لضمان الحصول على المياه النظيفة والهواء النظيف وإدارة النفايات؟
- هل توجد أي تشريعات بشأن جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالسياسات البيئية؟

2. *التنوع البيولوجي*
- هل توجد تشريعات وطنية أو استراتيجية وخطة عمل وطنيتان بشأن التنوع البيولوجي تتناول إدارة التنوع البيولوجي فضلاً عن الحصول على منافع استخدام الموارد الوراثية وتقاسمها على نحو عادل ومنصف؟
- ما هي المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية المتعلقة بالموارد الوراثية التي يُعدّ البلد طرفاً فيها؟ وهل تعزز أي من هذه الصكوك تشريعات وطنية أو ممارسات تعاقدية لنقل الموارد الوراثية من خلال مجموعات الموارد الوراثية والمؤسسات الخاضعة للإدارة والرقابة المباشرتين للبلد؟
- هل يوجد تشريع وطني ينص على شروط الكشف عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية؟

المؤسسات

1. *البيئة*
- ما هي المؤسسات الوطنية التي تتعامل مع القضايا البيئية وما يرتبط بها من مسائل؟ وما هي وظائفها؟
- هل توجد منظمات بيئية من المجتمع المدني تزاول نشاطها في البلد؟ وما طبيعة بنيتها الإدارية؟ وهل تركز على حماية التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؟

2. *التنوع البيولوجي*
- كيف يتم تنظيم الوصول إلى هذه الموارد الوراثية على الصعيد الوطني؟
- وما نوع السلع والخدمات التي تُنتج عادةً؟ وما هو مستوى نشاط ريادة الأعمال (مثلاً شركات كبيرة أو متوسطة أو صغيرة أو صغرى)؟
- ما حجم نشاط ريادة الأعمال في المجتمعات المحلية التي تشارك مباشرةً في حفظ الموارد الوراثية واستخدامها المستدام؟ ما حجم نشاط ريادة الأعمال القائم على الموارد الوراثية في القطاع الوطني للبحوث العامة والقطاع الخاص؟
- ما هي تدابير تكوين الكفاءات المتاحة للأطراف المعنية من أجل استخدام أدوات الملكية الفكرية بفعالية لحماية وتشجيع ابتكاراتها القائمة على الموارد الوراثية؟
- هل تعترف الحكومة بمساهمة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حفظ الموارد الوراثية وصونها وهل توجد نظم لتوفير حوافز لهذه المجتمعات؟
- هل توفر الحكومة حوافز للعلوم والبحوث على المستوى المحلي، وهل توجد نظم قائمة لتوفير الحوافز لهذه المجتمعات؟

8. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات والدراسات الإفرادية عن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والملكية الفكرية عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.wipo.int/ipadvantage/en/search.jsp?obj_protection_id=606&type_id&ip_right_id&industry_id&focus_id&territory_id.

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

1. هل يستخدم رواد الأعمال، الذين يستعملون الموارد الوراثية الأصلية كمواد خام في منتجاتهم أو أنشطتهم القائمة على النظم الإيكولوجية (مثل السياحة البيئية)، أدوات الملكية الفكرية بنشاط؟ وكيف يتم تسويق سلعهم وخدماتهم والترويج لها على المستوى الفردي أو المجتمعي والوطني وكذلك على مستوى الأسواق الخارجية؟ وهل تستفيد هذه المنتجات والخدمات من المعارف التقليدية، وهل تُستخدم الدراية العملية في تطوير المنتجات/الخدمات؟
2. ما هي الآليات القائمة لتعزيز تحديد التكنولوجيا النظيفة ونشرها (مثل مخططات تصنيف البراءات لتسهيل البحث أو نظم تسريع فحص البراءات الخاصة بتلك التكنولوجيات)؟

التحديات والخطط والإصلاحات

1. تحديد المشكلات والتحديات الرئيسية المتعلقة بالإدارة البيئية الوطنية وإدارة التنوع البيولوجي، ووضع استراتيجيات لمعالجتها.
2. ما هي المساهمات المحددة وطنياً للحد من الاحترار العالمي في إطار اتفاق باريس؟ انظر unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement/nationally-determined-contributions-ndcs.
3. ما هي الأولويات المتعلقة بوضع نظام متوازن للملكية الفكرية من حيث الاستدامة البيئية وإدارة التنوع البيولوجي خلال السنوات الخمس أو العشر المقبلة؟ وما هي الجهات الشريكة الاستراتيجية التي ستشارك في الوفاء بهذه الأولويات؟
4. تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لوضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية من حيث صلتها بالقضايا البيئية والتجارة والبيئة وإدارة التنوع البيولوجي.
5. تحديد الوكالات الوطنية والأطراف المعنية الواجب استشارتها والموارد اللازمة لتنفيذ العناصر المعنية من الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.
6. ما هي أسواق التكنولوجيا الخضراء التي يديرها البلد أو يستخدمها؟ انظر www.wipo.int/green.

8 الصحة

يرتهن تأثير حقوق الملكية الفكرية في الوصول إلى التكنولوجيات الطبية بكيفية تنظيمها وإدارتها. وتتحمل البلدان المسؤولية عن تصميم الأنظمة المحلية للملكية الفكرية في إطار الاتفاقات الدولية، ولها كامل المرونة في ذلك التصميم. وتقف الأسئلة التالية على الجوانب المتصلة بقطاع الصحة.[9]

الوضع

1. *الحالة العامة للصحة*
   - ما هو الوضع العام لقطاع الصحة؟ وهل البيانات مستمدة من مؤسسة وطنية؟ تنشر منظمة الصحة العالمية بيانات وإحصاءات صحية وموجزات وصفية وتحليلية للمؤشرات الصحية لكل بلد في إطار الإحصاءات القطرية للمرصد الصحي العالمي. انظر www.who.int/data/gho/data/countries.
   - هل توجد تغطية صحية شاملة في البلد؟ يُقصد بالتغطية الصحية الشاملة توفر كامل نطاق الخدمات الصحية الأساسية الجيدة، بما في ذلك تحسين الصحة والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية التسكينية وحماية الأشخاص من العواقب المالية المترتبة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية. انظر www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/universal-health-coverage-(uhc).
2. *توفر الأدوية بأسعار معقولة*
   - هل يتيح قطاع الصحة العامة إمكانية الحصول على الخدمات الطبية أو الأدوية مجاناً؟ وهل يساهم المرضى في التكلفة؟ وهل يوجد نظام للتأمين الصحي في بلدكم؟
   - تحديد أي مشكلات قد يواجهها البلد في توفير إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتكنولوجيات الطبية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة (بما في ذلك الأدوية، والتشخيص، واللقاحات، والأجهزة الطبية). وهل تلاحظون تأثير إدارة حقوق الملكية الفكرية على النفاذ إلى التكنولوجيات الطبية؟
3. *تطوير قطاع المستحضرات الصيدلانية*
   - هل لدى البلد صناعة محلية للمستحضرات الصيدلانية (أصلية أو جنيسة أو بيولوجية أو لقاحات)؟
   - هل توجد أي خطط وطنية لتطوير صناعة المستحضرات الصيدلانية؟ وهل تعمل الحكومة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على إقامة صناعة للمستحضرات الصيدلانية (انظر www.unido.org/our-focus-advancing-economic-competitiveness-investing-technology-and-innovation-competitiveness-business-environment-and-upgrading/pharmaceutical-production-developing-countries.
   - هل لدى البلد صناعة للأجهزة الطبية؟
   - هل يعتمد البلد على التكنولوجيات الطبية المستوردة؟ وما هي النسبة المئوية لكل مجال من مجالات التكنولوجيا الطبية؟
   - ما هو الوضع فيما يتعلق بالبحث والتطوير في مجال الصحة؟ وهل القطاع العام (الجامعات والمؤسسة العلمية وغيرها) ناشط في ميدان البحث والتطوير في مجال الصحة؟ وهل القطاع الخاص ناشط في ميدان البحث والتطوير في مجال الصحة؟
4. *الطب الشعبي*
   - هل يوجد دور للطب الشعبي والممارسات الطبية التقليدية؟
   - هل يخطط البلد لتطوير قطاع الطب الشعبي والنهوض به؟ وما هو الدور المتوقع لحماية الملكية الفكرية في التسويق؟

التشريع

1. *تشريعات الملكية الفكرية*
   - هل تُمنح براءات للمنتجات والعمليات الصيدلانية بموجب تشريع البراءات الحالي؟ وهل توجد خطط لتغيير ذلك؟
   - هل البلد طرف في اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تلتزم بالمعايير المتعلقة بالملكية الفكرية والتكنولوجيات الطبية؟ ويمكن أن تشمل هذه المعايير ما يلي: حماية المستحضرات الصيدلانية أو الاختراعات التكنولوجية الحيوية بموجب براءة؛ وتحديد معايير الأهلية للحصول على براءة؛ والاستثناءات من إمكانية الحصول على البراءات؛ ومد فترة الحماية التي تكفلها البراءات؛ والحماية القانونية للمعلومات غير المفصح عنها (المادة 39(3) من اتفاق تريبس)؛ والروابط بين حماية البراءات والموافقة التنظيمية على التكنولوجيات الصحية؛ والحقوق الاستئثارية المنبثقة عن الموافقة التنظيمية على التكنولوجيات الصحية.صصصر

9. للاطلاع على استعراض شامل للقضايا، يرجى الرجوع إلى الدراسة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والويبو ومنظمة التجارة العالمية "تعزيز النفاذ إلى التكنولوجيا والابتكارات الطبية": www.wipo.int/policy/ar/global_health/trilateral_cooperation.html. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن السياسات والممارسات في قطاع الصحة في "الابتكار العاجل - سياسات وممارسات من أجل الاستجابة الفعالة لأزمات الصحة العامة: www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4459؛ والوثيقة SCP/21/8: دراسة عن دور أنظمة البراءات في النهوض بالعلاجات الابتكارية وتعزيز نقل التكنولوجيا اللازم لإتاحة الأدوية الجنيسة والأدوية المحمية بموجب براءة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً: www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=288136؛ والوثيقة SCP/26/5: القيود التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في الانتفاع الكامل من مواطن المرونة في البراءات وتأثيرها في الحصول على الأدوية، وخاصة الأساسية منها، بأسعار ميسورة لأغراض الصحة العامة في تلك البلدان: www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=374136؛ والوثيقة SCP/27/6: القيود التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في الانتفاع الكامل من مواطن المرونة في البراءات وتأثيرها في الحصول على الأدوية، وخاصة الأساسية منها، بأسعار ميسورة لأغراض الصحة العامة في تلك البلدان: تكملة للوثيقة www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=391097 ;SCP/26/5؛والوثيقة SCP/31/5: استعراض للبحوث القائمة بشأن البراءات والنفاذ إلى المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية: www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=461021.

- وتتمتع البلدان بالمرونة في تنفيذ المعايير الدولية للملكية الفكرية مثل تلك المنصوص عليها في اتفاق تريبس (انظر مثلاً وثائق الويبو CDIP/5/4 Rev. وCDIP/7/3 وCDIP/7/3 Add.) وتحديداً في تحديد خيارات التنفيذ التي يمكن أن تتوافق مع متطلبات الصك الدولي وأهداف السياسة الوطنية كليهما. وهل يتضمن قانون البراءات أحكاماً بشأن ما يلي؟

(أ). الاستثناء لأغراض البحث (البحوث التجارية أو غير التجارية بشأن اختراع محمٍ) وأدوات البحث (البحث باستخدام اختراع محم)

(ب). الاستثناء لأغراض الفحص الإداري

(ج). الاستثناء من قابلية الحماية ببراءة لحماية النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة

(د). استثناء أساليب التشخيص والعلاج والجراحة لمعالجة الإنسان أو الحيوان من قابلية الحماية بموجب براءة.

(هـ). أهلية حماية مطالبات الوصفات الطبية بموجب براءة (المطالبة باستخدام مادة معروفة لتوفير علاج جديد لمرض ما)

(و). التراخيص الإلزامية (بما في ذلك التراخيص الإلزامية الخاصة بالتصدير (انظر المادة 31 مكرر من اتفاق تريبس) والاستخدام الحكومي

(ز). إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

2. هل توجد لوائح بشأن النفاذ إلى الموارد الوراثية المرتبطة بالمعارف التقليدية (وخاصة الطب الشعبي)؟ وهل يحتوي أي تشريع بشأن الملكية الفكرية على لوائح لتنظيم النفاذ إلى الموارد الوراثية؟
3. هل يوجد تشريع ينظم إنتاج الأدوية التقليدية أو تسويقها أو بيعها؟
4. هل يتضمن قانون العلامات التجارية في بلدكم أحكاماً متصلة بالصحة مثل العلامات غير التقليدية أو الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية؟ وهل توجد مبادئ توجيهية لتطبيق هذه الأحكام على السلع والخدمات الطبية؟ وهل يتضمن قانون تنظيم المنتجات الطبية أحكاماً بشأن وضع العلامات على الأدوية من حيث العلامات التجارية والأسماء الدولية غير المسجلة الملكية؟

المؤسسات

1. تحديد المؤسسات العامة والخاصة الرئيسية العاملة في قطاع الصحة. وما هو دور ومسؤوليات كل مؤسسة من هذه المؤسسات؟
2. هل توجد هيئة تنظيمية مسؤولة عن الموافقة على التكنولوجيات الطبية؟
3. هل تتعاون الهيئة التنظيمية مع الهيئات التنظيمية في البلدان الأخرى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى تتعاون في الموافقة على التكنولوجيات الطبية؟ وهل يعتمد بلدكم على التأهيل المسبق لمنظمة الصحة العالمية؟

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

1. تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية كي يؤدي دوراً نشطاً في دعم قطاع الصحة مثل ما يلي:
   - ضمان تصميم سياسات الملكية الفكرية بحيث تيسر التعاون مع مؤسسات الصحة والبحث والتطوير وشركات المستحضرات الصيدلانية ونقل التكنولوجيا والمعارف منها؛
   - العمل مع قطاع الطب الشعبي لتحديد الحماية الملائمة لدعم التطورات التجارية في القطاع مع حماية مصالح أصحاب المعارف التقليدية والموارد الوراثية؛
   - ضمان تصميم سياسات الملكية الفكرية بحيث تدعم البحث والتطوير في قطاع الصحة.
2. ما الذي ينبغي عمله في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية لتيسير الاستخدام الأفضل لنظام الملكية الفكرية في دعم تنمية قطاع الصحة؟ وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:
   - تعزيز فهم القطاع الخاص والوكالات الحكومية المعنية في قطاع الصحة لنظام الملكية الفكرية
   - خيارات لتيسير الاستخدام الكامل لأوجه المرونة في نظام البراءات بغية المساعدة في تحسين الوصول إلى التكنولوجيات الطبية (انظر www.wipo.int/ip-development/en/agenda/flexibilities/database.html)
   - تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها
3. هل توجد قضايا للتنسيق بين مكتب الملكية الفكرية وإدارة الصحة؟

التحديات والخطط والإصلاحات

1. هل توجد سياسة عامة أو خطة استراتيجية وطنية بشأن تطوير قطاع الصحة؟ وإذا كان الجواب نعم، فما هي الاتجاهات الرئيسية لقطاع الصحة؟
2. هل يمتلك بلدكم استراتيجية بشأن الصحة باستخدام الوسائل الإلكترونية/الأجهزة المحمولة أو يعتزم وضع استراتيجية من هذا القبيل؟
3. ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع الصحة في تحقيق توجهاته الرئيسية؟
4. ما هي الأولويات لتعزيز تنظيم التكنولوجيات الصحية وتوفيرها؟
5. ما هي الأولويات من حيث تعزيز الوضع الحالي لاستخدام الملكية الفكرية في قطاع الصحة خلال السنوات الخمس أو العشر المقبلة؟

9 الصناعة والصناعة التحويلية

عادة ما تكون الصناعة والصناعة التحويلية على نطاق واسع جزءاً مهماً من الاقتصاد الكلي للبلد. ويتعين على فريق المشروع الوطني أن ينظر في الدور الفعلي والمحتمل لنظام الملكية الفكرية في هذا القطاع عند وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية.[10]

ويحتاج فريق المشروع الوطني إلى الحصول على معلومات عن نطاق الأنشطة في القطاع، وفهم التوجهات الاستراتيجية للبلد بالنسبة لهذا القطاع، وتحديد الاستخدام الحالي لنظام الملكية الفكرية وهامش تحسين نظام الملكية الفكرية واستخدامه. وتتناول الأسئلة النموذجية تلك المجالات.

الوضع

1. تحليل مدى أهمية قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بالنسبة لاقتصاد البلد وتنميته. فهل وضعت الحكومة أي خطط استراتيجية لقطاع الصناعة والصناعة التحويلية؟ وما هي الاتجاهات الرئيسية في هذه الخطط الاستراتيجية؟
2. هل أجرى أكاديميون أو هيئات دولية أو إقليمية أو وطنية - مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، وغيرها - أي تحليل أو بحث بشأن قطاع الصناعة والصناعة التحويلية؟ وما هي نتائج مؤشر الابتكار العالمي فيما يتعلق بالقطاع على مدى السنوات الخمس الماضية؟
3. ما هي مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلد؟
   - ما هي الجهات الرئيسية المساهمة في نشاط هذا القطاع: أهي صناعة الأغذية والمشروبات، أم الملابس، أم المنسوجات، أم الحرف اليدوية، أم الأثاث، أم غيرها؟
   - ما هو متوسط حجم المؤسسات في هذا القطاع: مشروعات صغيرة ومتوسطة أم مشروعات صغرى أم ماذا؟
   - ما هو معدل مشاركة القوى العاملة في هذا القطاع؟
   - هل توجد بيانات أو تحليل لمساهمة الاقتصاد غير الرسمي في هذا القطاع؟
4. ما هي أطر السياسات والبرامج الحالية للدعم الحكومي في هذا القطاع؟
   - هل توجد أي سياسات أو برامج محددة لهذا القطاع تتعلق باستخدام نظام الملكية الفكرية؟
   - هل توجد أي سياسة للاستفادة من حقوق الملكية الفكرية في دعم القطاع غير الرسمي؟

التشريع

1. تحديد مجموعة التشريعات التي تنظِّم النشاط في قطاع الصناعة والصناعة التحويلية. وهل توجد أي أحكام محددة بشأن البحث والتطوير عامةً، واستخدام نظام الملكية الفكرية بخاصةٍ، في التشريعات المتعلقة بقطاع الصناعة والصناعة التحويلية (متطلبات تأمين حقوق الملكية الفكرية لمنح البحث والتطوير، وقوانين وضع علامات المنشأ على المنتجات، وما إلى ذلك)؟
2. هل توجد أي أحكام خاصة في تشريعات الملكية الفكرية تتعلق بهذا القطاع تحديداً؟

المؤسسات

1. تحديد المؤسسات والجمعيات العامة والخاصة العاملة في هذا القطاع، مثل وزارة التجارة والصناعة، ومكاتب الملكية الفكرية، والغرف التجارية، ووكالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وما هي أدوارها ومساهماتها في القطاع؟
2. هل يوجد أي تعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام، وكذلك بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث والتطوير في مجالات مثل أنشطة البحث والتطوير المشتركة لإيجاد حلول للمشكلات التقنية، ووضع برامج وأنشطة للتثقيف والتوعية في مجال الملكية الفكرية، وأنشطة لبناء القدرات في مجال الملكية الفكرية؟ وإذا كان الجواب نعم، فما مدى التعاون، وما هي التحديات؟

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

1. ما هي الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية كي يؤدي دوراً نشطاً في دعم هذا القطاع؟ وتشمل أمثلة المجالات التي يمكن لنظام الملكية الفكرية أن يساهم فيها إيجاباً في هذا القطاع ما يلي:
   - الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة لتحسين نوعية المنتجات وكفاءة إنتاجها؛
   - تشجيع الابتكار في مجال الأعمال والصناعة؛
   - تعزيز نقل التكنولوجيا؛
   - زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية؛
   - زيادة القيمة المضافة باستخدام نظام الملكية الفكرية؛
   - دعم تطوير التكنولوجيا.

10. توجد معلومات إضافية في منشورات الويبو التالية: صنع علامة تجارية: مدخل إلى العلامات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة: www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_900_1.pdf؛ اختراع المستقبل: مدخل إلى البراءات للشركات الصغيرة والمتوسطة: www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_917_1.pdf؛ الاستفادة من الملكية الفكرية في الأعمال التجارية - دليل إنشاء خدمات الملكية الفكرية للغرف التجارية وجمعيات الأعمال: www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/intproperty/956/wipo_pub_956.pdf؛ مشروع الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي: www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=190547؛ دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي: www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=232525.

2. ما هو المستوى الحالي لاستخدام نظام الملكية الفكرية في صفوف الشركات في هذا القطاع؟ تحليل إحصاءات الإيداع في مختلف مجالات الملكية الفكرية على مدى السنوات الخمس الماضية. فما هي نسبة الطلبات والموافقات بالمقارنة بين المواطنين وغير المواطنين في هذا القطاع؟ ومقارنة معلومات الاستخدام مع بيانات بلدان أخرى.
3. ما هي العقبات التي تعترض نظام الملكية الفكرية القائم والتي قد يتعين التصدي لها في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية لتيسير استخدام النظام على نحو أفضل بغية دعم تنمية هذا القطاع؟ ويمكن أن تشمل الأمثلة ما يلي:
   - عدم تمتع القطاع الخاص والوكالات الحكومية بفهم كافٍ لنظام الملكية الفكرية؛
   - عدم إدراك الصناعات طريقة النفاذ إلى قواعد بيانات الملكية الفكرية؛
   - عدم تضمين معلومات الملكية الفكرية ودمجها في البرامج والخدمات التي تقدمها الحكومة والشركاء الآخرون في منظومة الابتكار؛
   - عدم تقديم منح أو مساعدات حكومية لتشجيع استخدام نظام الملكية الفكرية على نحو أفضل؛
   - إجراءات صعبة وتأخير طويل في الحصول على حماية الملكية الفكرية؛
   - القيود على الموارد (المالية والبشرية) ونقص الفاحصين المؤهلين (في مجالات العلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، والبراءات) في وكالات الملكية الفكرية؛
   - ارتفاع تكلفة حماية الملكية الفكرية، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى؛
   - عدم تقديم الحكومة أي منح أو مساعدات لتغطية تكاليف الحماية في الأسواق المحلية والخارجية؛
   - ندرة الممارسين المؤهلين في مجال الملكية الفكرية لمساعدة الشركات وأصحاب حقوق الملكية الفكرية على تأمين حماية الملكية الفكرية؛
   - ندرة مستشاري الملكية الفكرية ذوي الخبرة لتقديم مشورة تجارية جيدة في مجال الملكية الفكرية.

التحديات والخطط والإصلاحات

1. هل توجد سياسة عامة أو خطة استراتيجية وطنية بشأن تطوير قطاع الصناعة والصناعة التحويلية؟ وما هي الاتجاهات الرئيسية؟ وهل تتوفر نسخة من السياسة الوطنية أو الخطة الاستراتيجية للجمهور؟
2. ما هي بعض المبادرات السياساتية لدعم تطوير قطاع الصناعة والصناعة التحويلية؟ وهل الحوافز الضريبية، والمنح الحكومية، والقروض المنخفضة الفائدة، والأدوات المماثلة متاحة وسهلة المنال؟
3. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع؟
4. ما هي الأولويات من حيث تعزيز الوضع الحالي لاستخدام الملكية الفكرية في قطاع الصناعة والصناعة التحويلية خلال السنوات الخمس أو العشر المقبلة؟

10 العلم والتكنولوجيا والابتكار

إن الصلة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار والقدرة التنافسية الاقتصادية موثقة توثيقاً جيداً. وفي جميع هذه المجالات، يُعدّ دور نظام الملكية الفكرية أساسياً في ضمان القيمة الاقتصادية. وينبغي تحليل مدى دعم البلد لقطاع العلم والتكنولوجيا والابتكار بالتفصيل لتحديد إمكانات وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية للمساهمة في هذا القطاع المهم. وقد وضعت بعض البلدان سياسات نموذجية بشأن الملكية الفكرية، يمكن للجامعات ومنظمات البحوث أن تكيفها بحسب مهمتها مع ثقافتها البحثية وجدول أعمالها.[11]

الوضع

1. *سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار*
   - ما هي خطة الحكومة للتنمية الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار؟ وكيف يتم توثيق هذا؟
   - تحديد القطاعات الوطنية ذات الأولوية وتوفير البيانات والإحصاءات الاقتصادية عن أداء هذه القطاعات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وكيف يتم جمع هذه البيانات وتحليلها وإتاحتها؟
   - هل أُجريت دراسة استقصائية بشأن الابتكار في القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع البحث والتطوير؟ إذا كان الجواب نعم، فكيف ترشد نتائج الدراسة السياسة الوطنية؟
   - ما هي أنواع الأعمال التي تركز عليها الحكومة (مثل المشروعات الكبيرة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمشروعات الصغرى)؟ وهل أُجري تحليل اقتصادي للقطاع غير الرسمي داخل البلد؟
   - ما هي سياسة الحكومة فيما يتعلق بتشجيع الابتكار وإنشاء الملكية الفكرية على المستوى المحلي؟ وهل تركز على قطاعات محددة (مثل الصناعة التحويلية، أو الزراعة، أو الطاقة، أو السياحة، أو الاقتصاد الأخضر، أو التكنولوجيات الطبية، أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو غيرها)؟
   - كيف يتم تحديد جدول الأعمال الوطني للبحوث، وكيف تتم صياغة جدول الأعمال وإبلاغه إلى الأطراف المعنية؟
   - ما هي المجالات ذات الأولوية بالنسبة للبلد في ميدان البحث والتطوير؟ وما هي القطاعات التي تعمل في مجال البحث والتطوير؟ وهل توجد آليات لتحديد الإنفاق الوطني على البحث والتطوير، بما في ذلك في القطاع "المتناهي الصغر/ غير الرسمي"؟ وهل توجد ميزانية وطنية للبحث والتطوير؟
2. *التكنولوجيا وخدمات المعلومات عن الملكية الفكرية*
   - ما هي الخدمات الاستشارية المقدَّمة بشأن إنشاء المعلومات التكنولوجية واستخدامها؟ وما هي الكيانات التي تقدِّم تلك الخدمات؟
   - هل توجد أي مراكز معلومات وطنية أو مؤسسات حكومية/ غير حكومية أخرى تزود الشركات بمعلومات عن إنشاء أصول الملكية الفكرية واستخدامها وتسويقها وإنفاذها؟ وما مدى كفاءة هذه الخدمات؟
   - هل قواعد بيانات المعلومات التكنولوجية متاحة ويمكن الوصول إليها؟ إذا كان الجواب نعم، فهل تستخدم الشركات قواعد البيانات هذه؟ وإذا لم يكن كذلك، فلما لا؟
   - هل إيداعات الملكية الفكرية مرقمنة ومتاحة عبر الإنترنت؟ وكيف يمكن للجمهور الوصول إلى قواعد البيانات هذه؟
   - إلى أي مدى تستخدم الشركات والجامعات ومؤسسات البحث ووكالات القطاع العام نظم المعلومات التكنولوجية والمعلومات المتعلقة بالبراءات في أنشطة البحث والتطوير؟
   - إلى أي مدى تستخدم الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظم المعلومات التكنولوجية والمعلومات المتعلقة بالبراءات في الابتكار واكتساب التكنولوجيا وتطويرها ونقلها؟ وما هي الوكالات التي تقدم المساعدة التقنية إلى المنشآت التجارية، ولا سيما المنشآت الصغيرة والصغرى، لاستخدام نظم المعلومات هذه في إنتاج منتجات وخدمات جديدة؟
   - هل لدى الحكومة سياسة قائمة تهدف إلى تشجيع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام البراءات المندرجة في نطاق الملك العام؟

التشريع

1. ما هي التشريعات الوطنية القائمة التي تعالج قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار؟ وهل قامت تلك التشريعات بتحديد أي وكالات وطنية للإشراف على تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار؟
2. هل توجد أي أحكام خاصة بالملكية الفكرية بشأن نقل التكنولوجيا؟
3. هل توجد تشريعات تنظِّم إنشاء صندوق وطني للبحث والتطوير؟ وكيف تجري/ستجري رسملة الصندوق؟
4. هل توجد تشريعات محددة تتناول إنشاء مؤسسات عامة للبحث والتطوير وطريقة تسويق الملكية الفكرية المنبثقة عن أنشطة البحث والتطوير في هذه المؤسسات؟
5. ما هي التشريعات القائمة التي تتناول دعم قطاع الأعمال في مجال البحث والتطوير والابتكار؟ وهل تنص التشريعات على حوافز أو فوائد ضريبية للشركات المبتكرة؟

11. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن وضع سياسات مؤسسية للملكية الفكرية في وثائق الويبو الإرشادية التالية: سياسة الملكية الفكرية النموذجية للجامعات ومؤسسات البحث، الإصدار الأول: www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_transition_2.pdf؛ نموذج سياسة الويبو بشأن الملكية الفكرية للجامعات ومؤسسات البحث، والمبادئ التوجيهية لتكييف نموذج سياسة الويبو بشأن الملكية الفكرية للجامعات ومؤسسات البحث، والقائمة المرجعية لكتاب سياسات الملكية الفكرية: آلية لبدء عملية صياغة السياسة، وكلها متاحة عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.wipo.int/about-ip/ar/universities_research/ip_policies/. وتحتفظ الويبو بقاعدة بيانات لسياسات الملكية الفكرية من الجامعات ومؤسسات البحث على الموقع الإلكتروني التالي: www.wipo.int/about-ip/en/universities_research/ip_policies/details.jsp?id=5913؛ مشروع بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية: www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=401581؛ مشروع بشأن الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهوة الرقمية والنفاذ إلى المعرفة www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=131424.

المؤسسات

1. ما هي المنظمات الحكومية التي تتحمل المسؤولية عن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؟ وإذا كان توجد أكثر من وكالة حكومية واحدة معنية، فهل توجد ترتيبات تنسيق رسمية أو غير رسمية؟
2. هل يوجد مكتب وطني لنقل التكنولوجيا أم مكاتب منفصلة لنقل التكنولوجيا في كل من القطاع العام والجامعات والمؤسسات البحثية والشركات؟ وهل مكاتب نقل التكنولوجيا مشتركة بين الوكالات؟ وكيف تعمل آلية "التشارك" هذه وما مدى فعاليتها؟ وكيف يتم مد هذه المكاتب بالموارد والموظفين، وكيف يتم تشغيلها؟ وفي حال عدم وجود مكاتب لنقل التكنولوجيا، فكيف يتم تيسير التسويق من هذه الكيانات؟
3. ما هي الروابط الحالية بين مؤسسة البحوث والصناعة؟ وهل توجد أي ممارسات جيدة أو سياسة دعم من الحكومة؟

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

تحديد كيفية تحسين النظم القائمة من أجل تيسير زيادة استخدام نظام الملكية الفكرية. النظر مثلاً في بعض مما يلي:

1. *ترخيص أصول الملكية الفكرية*
- كيف يُيسّر ترخيص التكنولوجيا أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية على المستوى الوطني؟
- هل يوجد كادر من المهنيين يقدِّم خدمات ترخيص للشركات؟
- هل توجد أي وكالات في القطاع العام أو القطاع الخاص أو الجامعات أو المؤسسات البحثية تقدِّم المساعدة التقنية للمنشآت التجارية فيما يتعلق بترخيص التكنولوجيا وغيرها من الأصول التجارية غير الملموسة؟
- هل توجد دراسات إفرادية تجارية تتعلق بترخيص أصول الملكية الفكرية ويمكن استخدامها في وضع مبادئ توجيهية وأفضل ممارسات حتى تستخدمها المنشآت التجارية؟

2. *حضانة الأعمال (التكنولوجيا)*
- هل توجد نظم حاضنات أعمال تُستخدم على الصعيد الوطني؟ وما هي الوكالات التي تقدِّم هذه الخدمات ومن هم زبائنها المستهدفون؟
- هل توجد سياسة وطنية بشأن تقديم المساعدة التقنية/ الحوافز من أجل احتضان الشركات الناشئة المبتكرة؟
- كيف يتم تمويل نُظم الحاضنات هذه، وهل توجد قصص نجاح مرتبطة بهذه البرامج؟

3. *مجمعات العلوم والتكنولوجيا*
- هل في البلد أي مجمعات للعلوم والتكنولوجيا؟
- هل تتولى مؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص إدارة تلك المجمعات؟
- هل توجد سياسة وطنية تدعم إنشاء مجمعات العلوم والتكنولوجيا؟ وهل تشارك الجامعات والمنظمات البحثية في تطويرها؟
- كيف يتم تمويل هذه المرافق وما هي نسبة نجاحها؟

التحديات والخطط والإصلاحات

1. تحديد المشكلات والتحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع العام، وقطاع الأعمال، والجامعات، ومؤسسات البحث والتطوير من حيث الإبداع والابتكار.
2. ما هي الأولويات الوطنية لتطوير نظام الملكية الفكرية فيما يتعلق بالإبداع والابتكار ونقل التكنولوجيا وتسويق أصول الملكية الفكرية؟ وما هي التوقعات للسنوات الخمس أو العشر القادمة؟ وما هي الجهات الشريكة الاستراتيجية التي ستشارك في الوفاء بهذه الأولويات؟
3. تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية من حيث صلتها بابتكار أصول الملكية الفكرية وتسويقها. وتحديد الهيئات الواجب استشارتها والموارد اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

11 السياحة

تشكل السياحة في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً جزءاً مهماً للغاية من الاقتصاد. وللسياحة أيضاً آثار اجتماعية وثقافية كبيرة في العديد من البلدان. ولذلك، فإن زيادة تطوير السياحة المسؤولة لتنمية الاقتصاد وإدارة الآثار الاجتماعية والثقافية عادة ما تكون مفضّلة في الاستراتيجيات الوطنية للسياحة. ولا يتم دائماً تناول الدور المحتمل للملكية الفكرية في هذه الاستراتيجيات. ويتطلب وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية تتعلق بالسياحة تقصي الحقائق وإجراء تحليلات مناسبة.[12]

الوضع

1. كيف تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة للبلد؟
2. هل توجد سياسة أو استراتيجية وطنية للسياحة وما هي الروابط مع القطاعات الأخرى في إطار السياسة أو الاستراتيجية؟
3. ما هو تكوين ونطاق المنتجات السياحية في البلد (مثل السياحة البيئية، والسياحة الزراعية، وسياحة التراث الثقافي، والسياحة الصحية، وسياحة الطهي، والسياحة الرياضية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات، وما إلى ذلك)؟ وكيف يتم تصنيف هذه الأنشطة وتسويقها والترويج لها؟
4. هل توجد علامة وطنية للسياحة؟ وما مدى إدراك الأطراف المعنية لدور الملكية الفكرية في تطوير العلامة الوطنية للسياحة والنهوض بها؟
5. هل تحمل المنتجات السياحية الوطنية علامة واحدة ويُروَّج لها في إطار علامة واحدة؟ وما نوع الملكية الفكرية المستخدم لحماية هذه العلامة ومن يملك حقوق الترخيص باستخدام حقوق الملكية الفكرية؟
6. هل يوجد تركيز وطني على تطوير المنتجات المرتبطة بالمنشأ؟ وما هو النظام المعمول به لتطوير هذه المنتجات أو الخدمات الفريدة وحمايتها وتسويقها والترويج لها؟
7. هل أشكال التعبير عن الثقافة المحلية جزء من المنتج والخدمات المقدَّمة للزوار؟ وهل هذه الاستخدامات التجارية مرخصة ومستغلة تجارياً كما ينبغي؟
8. هل أي منتجات مرتبطة بالمنشأ محمية بموجب آليات إقليمية أو في إطار نظام دولي؟ وكيف يتم دعم الشركات أو المجتمعات المصنّعة لهذه المنتجات في حماية منتجاتها؟
9. كيف تستخدم المنشآت في قطاع السياحة نظام الملكية الفكرية، ولا سيما نظامَي العلامات التجارية وحق المؤلف؟ وما هي النسبة المئوية لمستخدمي نظام الملكية الفكرية المرتبطين بقطاع السياحة مباشرةً؟
10. ما هي السمات الرئيسية للقطاع غير الرسمي ومساهمته؟

التشريع

1. استعراض التشريعات الخاصة بالسياحة الوطنية والمجالات المرتبطة بها. ما هي الأحكام الواردة في التشريعات لدعم القطاع، ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المتناهية الصغر العاملة في القطاع؟ وما هو الدعم المقدم إلى القطاع غير الرسمي، إن وُجد؟
2. هل تجيز تشريعات الملكية الفكرية القائمة لمجموعات وفرادى المنتجين حماية المنتجات المرتبطة بالمنشأ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل تستخدم هذه المجموعات نظام الملكية الفكرية للقيام بذلك؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكنهم الاستفادة منه؟
3. هل توجد أي مجموعات ترويج داخل قطاعات الأعمال والقطاعات غير الحكومية تدعو إلى الإصلاح التشريعي لتيسير ممارسة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية في هذا القطاع؟ وكم عددها؟ وما هو تكوينها الجنساني؟ وما مدى فعاليتها؟
4. ما هي التشريعات الوطنية الأخرى المرتبطة بتعزيز القدرة التنافسية في قطاع السياحة؟
5. هل توجد تشريعات بشأن التوسيم في كل قطاعات البلد؟
6. هل تُعدّ تشريعات الملكية الفكرية وجمعيات تحصيل الإتاوات متطورة بما يكفي لتفيد الفنانين والمنتجين المحليين؟

المؤسسات

1. هل توجد وكالة حكومية مسؤولة عن السياسة والترويج السياحيين؟ وكيف تشارك الشركات من القطاع غير الحكومي في عملية وضع السياسات؟
2. ما هي المؤسسات الأخرى المكلفة بتطوير قطاع السياحة؟ وما هي أنواع المشروعات التي نفذتها لتعزيز المنشآت العاملة في هذا القطاع وبناء قدراتها على المنافسة الفعالة في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية؟ وهل تم تحديد دور الملكية الفكرية في أي من هذه المشروعات؟
3. هل يوجد أي برنامج لتدريب الحكومة والأطراف المعنية على كيفية استخدام نظام الملكية الفكرية؟

12. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا القطاع في ما يلي: الملكية الفكرية في السياحة والثقافة في سري لانكا: www.wipo.int/export/sites/www/ip-development/en/agenda/pdf/study_ip_in_tourism_and_culture_sri_lanka.pdf؛ دراسة عن الملكية الفكرية في تنمية السياحة المستدامة في ناميبيا: www.wipo.int/export/sites/www/ip-development/en/agenda/pdf/study_tourism_namibia_i.pdf؛ ملخص دراسة عن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر: www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/ar/cdip_22/cdip_22_inf_4.pdf.

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

1. تحديد حالات النجاح في استخدام نظام الملكية الفكرية في قطاع السياحة. هل توجد مجالات أخرى في قطاع السياحة يمكن أن تحقق استخداماً ناجحاً مشابهاً لنظام الملكية الفكرية؟
2. هل توجد فرص لتحسين استخدام قطاع السياحة لنظام الملكية الفكرية من خلال تحسين التعاون بين وكالات الملكية الفكرية وقطاع السياحة؟
3. هل توجد فرص للجزء غير الرسمي من قطاع السياحة للحصول على قيمة أفضل من خلال استخدام نظام الملكية الفكرية؟
4. هل توجد فرص لاستخدام نظام الملكية الفكرية لتحسين دعم العروض والأنشطة الثقافية الأصيلة في قطاع السياحة؟

التحديات والخطط والإصلاحات

1. تحديد إمكانات نظام الملكية الفكرية في معالجة المشكلات والتحديات الرئيسية في قطاع السياحة. ما هي الاستراتيجيات القادرة على مواجهة هذه التحديات؟
2. ما هي الأولويات المتعلقة بوضع نظام الملكية الفكرية من حيث السياحة خلال السنوات الخمس أو العشر المقبلة؟ وما هي الجهات الشريكة الاستراتيجية التي ستشارك في الوفاء بهذه الأولويات؟
3. تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لوضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية من حيث صلتها بالسياحة. وتحديد الهيئات الواجب استشارتها والموارد اللازمة لتنفيذ العناصر المعنية من الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

12 التجارة

يرتبط قطاع التجارة الدولية بخاصةٍ بنظام الملكية الفكرية واستخدامه الفعال في صفوف الشركات التي تسعى إلى تصدير منتجاتها. وعلى الرغم من أن قطاع التجارة المحلية قد خُلل من حيث صلته بقطاعات أخرى (ولا سيما الزراعة والصناعة التحويلية والصناعة)، فإنه يتعين أيضاً التركيز على قطاع التجارة الدولية في وضع استراتيجيات وطنية شاملة للملكية الفكرية.

الوضع

1. تحليل مدى أهمية قطاع التجارة بالنسبة لتنمية البلد.
   - هل أجرى أكاديميون أو هيئات دولية أو إقليمية أو وطنية أي تحليل أو بحث بشأن التجارة في الخدمات والسلع والتجارة عبر الحدود؟ وما هي النتائج التي توصل إليها مؤشر الابتكار العالمي في السنوات الخمس الماضية؟
   - ما هي مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد؟
   أ. ما هي الجهات المساهمة الرئيسية في هذا القطاع: أهي المنتجات الزراعية، أم المنتجات الغذائية، أم المنسوجات والملابس، أم الأحذية، أم الإلكترونيات، أم غيرها؟
   ب. ما هي الصادرات الرئيسية وما هي الجهات الشريكة التجارية الرئيسية على مدى السنوات الخمس الماضية؟
   ج. ما هو متوسط حجم المؤسسات المحلية العاملة في التجارة الإقليمية والدولية (مؤسسات عادية أم صغيرة أم صغرى)؟ وما هي حصص كل منها في الأسواق؟
2. تحديد فصول الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية والمتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية للتجارة الحرة والتجارة التفضيلية التي يكون البلد طرفاً فيها. وهل امتثل البلد لكل المتطلبات الواردة في الفصول؟ وما هي المتطلبات الرئيسية؟
3. ما هي الأهداف الوطنية للملكية الفكرية التي ينبغي تحقيقها في المفاوضات التجارية الدولية؟ وهل تم الامتثال لها؟ وهل هي قابلة للتنفيذ؟
4. تحديد الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية والتي انضم إليها البلد.

المؤسسات

1. تحديد المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة العاملة في هذا القطاع، مثل مكتب الملكية الفكرية، ووزارة التجارة، ومجلس ترويج التجارة، ومجلس تشجيع الصادرات، والغرف التجارية، وما إلى ذلك. وما هي أدوارها وكيف تساهم في القطاع؟ وهل توجد ترتيبات رسمية للتنسيق بين أي من هذه الوكالات والهيئات؟
2. هل يوجد أي تعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام في تطوير برامج وأنشطة التعليم والتوعية العامة في مجال الملكية الفكرية، وأنشطة بناء القدرات وتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية؟

التشريع

هل توجد أي متطلبات تشريعية موجهة إلى قطاع التجارة الدولية؟ وما هي التشريعات المعنية؟ وهل لأي من متطلبات التشريعات أي تأثير في استخدام القطاع للملكية الفكرية؟

تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية

1. تحديد الفرص المحتملة لنظام الملكية الفكرية كي يؤدي دوراً نشطاً في دعم هذا القطاع. وتشمل أمثلة المجالات التي يمكن لنظام الملكية الفكرية أن يساهم فيها إيجاباً في هذا القطاع ما يلي:
   - زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية؛
   - تشجيع التوسيم لتيسير الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية؛
   - الترويج للمؤشرات الجغرافية والعلامات الجماعية وعلامات التصديق؛
   - الترويج لخطط الترخيص بغية تسويق المحتويات المحمية بموجب حق المؤلف؛
   - تحسين جودة المنتجات؛
   - الترويج للتصاميم الصناعية بوصفها عاملاً مميزاً لإضفاء قيمة على العلامات؛
   - تعزيز فرص الترخيص ومنح الامتياز.
2. كيف يمكن للصناعات المحلية تأمين حماية الملكية الفكرية الخاصة بها في الأسواق الخارجية؟ وفي ضوء إحصاءات الإيداع، ما هي الأدلة على استخدام الشركات المحلية للحماية الدولية؟ وهل توجد أي قصص نجاح قد تتمكن صناعات وشركات أخرى من تكرارها؟

التحديات والخطط والإصلاحات

1. هل حُدِّدت مسائل الملكية الفكرية في السياسة أو الخطة الوطنية لقطاع التجارة الرامية إلى تعزيز وصول صادرات البلد إلى الأسواق؟
2. هل توجد بعض المبادرات السياساتية لدعم تنمية قطاع التجارة؟ وهل الحوافز الضريبية، والمنح الحكومية، والقروض المنخفضة الفائدة، والأدوات المماثلة متاحة وسهلة المنال؟ وهل يرتبط أي منها بتأمين حماية الملكية الفكرية في الأسواق الدولية؟
3. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع وكيف يمكن للملكية الفكرية أن تساهم في التغلب عليها؟
4. ما هي الأولويات من حيث تعزيز الوضع الحالي لاستخدام الملكية الفكرية في القطاع خلال السنوات الخمس أو العشر المقبلة؟

النماذج

النموذج 1
مثال خطة عمل لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية

#	النشاط	السنة الأولى				السنة الأولى			
		ف1	ف2	ف3	ف4	ف1	ف2	ف3	ف4
.1	الموافقة على وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية.								
.2	تعيين مكتب التنسيق.								
.3	التناقش مع الويبو وإبرام مذكرة التفاهم.								
.4	تعيين فريق المشروع الوطني.								
.5	تعيين أي خبراء استشاريين.								
.6	تدريب الفريق الوطني على العملية العامة.								
.7	إجراء البحوث الوثائقية.								
.8	إجراء مقابلات مع الأطراف المعنية (جمع البيانات).								
.9	التشاور على الصعيد الوطني للتحقق من سلامة جمع البيانات/تقرير التدقيق الأولي.								
.10	إعداد التقرير النهائي لجمع البيانات/التدقيق.								
.11	وضع المشروع الأول من الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.								
.12	التشاور على المستوى الوطني للتصديق على المشروع الأول من الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.								
.13	إعداد المشروع الثاني من الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.								
.14	تقديم المشروع الثاني إلى منتدى الأطراف المعنية واجتماعات التشاور.								
.15	إعداد المشروع النهائي بناء على التعقيبات المنبثقة عن المنتدى والمشاورات الوطنية.								
.16	إعداد وثيقة الاستراتيجية النهائية.								
.17	التقديم إلى الحكومة لأغراض المراجعة النهائية والاعتماد.								
.18	إطلاق الاستراتيجية وتمهيد الطريق لتنفيذها.								

النموذج 2
مثال لاختصاصات الخبير الاستشاري الدولي

ملاحظة: يجب تكييفه بحسب الحالات الفردية والسياقات

أهداف المهمة:

- تقديم المساعدة التقنية والتوجيه لفريق المشروع الوطني بشأن مختلف جوانب عملية صياغة وتنفيذ استراتيجية الملكية الفكرية.
- مساعدة فريق المشروع الوطني في تحليل حالة النظام الوطني للملكية الفكرية وتحديد الروابط الوظيفية مع القطاعات الاقتصادية المهمة ومجالات السياسة العامة، وكذلك في صياغة مشروع الاستراتيجية على النحو المطلوب.
- تقديم توصيات محددة بشأن التنقيح بهدف توحيد مشروع استراتيجية الملكية الفكرية والانتهاء منه، بما في ذلك خطة تنفيذ لكي تنظر فيها السلطات الوطنية المختصة وتُنفذها.

المهام المقترحة التي سيضطلع بها الخبير الاستشاري الدولي:

- استعراض نتائج تقرير التدقيق الذي أعدّه فريق المشروع الوطني وتحليلها والتعليق عليها وتقديم المشورة بشأنها، مع مراعاة الأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية للبلد ومواطن القوة والضعف المحتملة في نظام الملكية الفكرية الوطني.
- مساعدة فريق المشروع الوطني في تحديد القطاعات أو الصناعات الرئيسية التي قد تكون للبلد فيها ميزة نسبية وتكون لها القدرة على تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية عن طريق الاستفادة من الفرص التي قد تتيحها الملكية الفكرية.
- تقديم إرشادات وتوصيات بشأن خيارات استراتيجية الملكية الفكرية على أساس النتائج المستخلصة من مرحلة جمع البيانات وإعداد خارطة طريق لفريق المشروع الوطني بغية مساعدته في عملية صياغة استراتيجية الملكية الفكرية.
- المشاركة في عملية التشاور والتثبت الوطنية، ومساعدة فريق المشروع الوطني في توحيد المشروع المقترح للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية على أساس التعقيبات الواردة أثناء عملية التشاور والتثبت.
- إرشاد فريق المشروع الوطني ومساعدته في صياغة مشروع الاستراتيجية وتنقيحه ووضع صيغته الانتهائية بحسب الاقتضاء.

وقد يُطلب من الخبير الاستشاري الدولي، أثناء فترة عمله، زيارة البلد للقيام بمجموعة من المهمات.

الجداول الزمنية:

المهمة تمتد

من .....إلي .....

النواتج المقترحة:

- الاستناد إلى البيانات المجمعة والتعقيبات الواردة أثناء عملية التشاور والتثبت في وضع مشروع استراتيجية:
  - أ. يعالج الصلات والروابط الوظيفية بين الملكية الفكرية ومجالات السياسة العامة الرئيسية والقطاعات والمؤسسات الوجيهة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية للبلد؛
  - ب. يبرز التحديات الرئيسية والأهداف أو محاور العمل الاستراتيجية والتوصيات المتعلقة ببرامج/مشروعات/أنشطة محددة، فضلاً عن الشركاء الاستراتيجيين حيثما أمكن ذلك؛
- خطة تنفيذ قائمة على المشروعات للسنوات القليلة الأولى (تعتمد الفترة الزمنية على احتياجات كل بلد وتوقعاته) مع تحديد جداول زمنية محددة، ومؤشرات أداء، وتخصيص الموارد، والمخاطر، والافتراضات.

النموذج 3
مثال لاختصاصات الخبير الاستشاري الوطني

ملاحظة: يجب تكييفه بحسب الحالات الفردية والسياقات

أهداف المهمة:
- إجراء البحوث وتقييم حالة النظام الوطني للملكية الفكرية في البلد.
- تعبئة الأطراف المعنية التي ستشارك في عملية صياغة استراتيجية الملكية الفكرية.
- صياغة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية بالتشاور مع الأطراف المعنية الوجيهة كي تنظر فيها الحكومة وتعتمدها وتُنفذها.

المهام المقترحة التي سيضطلع بها الخبير الاستشاري الوطني/ فريق المشروع الوطني:
- إعداد تقرير تدقيق بشأن نظام الملكية الفكرية الوطني الحالي عن طريق جمع البيانات الوجيهة وتحليل المعلومات الخاصة بما يلي:

أ. الهيئات المعنية بالشؤون القانونية والإدارية والإنفاذ في مجال الملكية الفكرية فضلاً عن السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية؛

ب. الهياكل الأساسية القائمة لدعم الأعمال والابتكار، فضلاً عن السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتعزيز ودعم قطاع الأعمال والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير في الاستفادة الفعالة من الملكية الفكرية؛

ج. مستوى استخدام نظام الملكية الفكرية في ضوء عدد الإيداعات والتسجيلات وحالات منح حقوق الملكية الفكرية وتسجيل مصنفات حق المؤلف بحسب القطاعات ونوع المودع.

- تحديد القطاعات أو الصناعات الرئيسية التي قد تكون للبلد فيها ميزة نسبية وتكون لها القدرة على تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من الفرص التي قد تتيحها الملكية الفكرية.
- الانخراط في مشاورات مع الأطراف المعنية المختلفة من أجل قياس مستوى وعيها بحقوق الملكية الفكرية والدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الحقوق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية للبلد. وتشمل الأطراف المعنية الإدارات الحكومية المعنية، والمهنيين في مجال الملكية الفكرية، ودوائر الأعمال، وممثلي مجموعات المستهلكين، والصناعات الإبداعية، وأصحاب المعارف التقليدية ومستخدميها، ومؤسسات البحث والتطوير، والجامعات، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني الوجيهة.
- مراعاة البيانات المجمعة والتعقيبات المنبثقة عن المشاورات الوطنية في صياغة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وينبغي أن تتناول هذه الاستراتيجية العلاقة بين الملكية الفكرية ومجالات السياسة العامة الرئيسية والقطاعات والمؤسسات المعنية من حيث تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.
- الانخراط في مشاورات مع الأطراف المعنية الرئيسية (في عملية تشاور وطنية متعددة القطاعات)، وتقديم تقرير التدقيق، ومناقشة مشروع استراتيجية الملكية الفكرية المقترحة.
- تنقيح إطار استراتيجية الملكية الفكرية واستكماله، مع مراعاة التعقيبات الواردة خلال عملية التثبت الوطنية.

الجداول الزمنية:
المهمة تمتد
من .....إلي .....

النواتج المقترحة:
- تقرير عن عملية جمع البيانات وتحليلها (تقرير تدقيق) يحدد مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات الرئيسية المرتبطة بنظام الملكية الفكرية الوطني، والعلاقة بين الملكية الفكرية وأولويات التنمية الوطنية للبلد.
- مشروع إطار استراتيجية الملكية الفكرية يُنقَّح استناداً إلى المعلومات والبيانات المجمعة، فضلاً عن المساهمات والاقتراحات الواردة من الأطراف المعنية بحسب الاقتضاء.
- تقرير عن عملية التشاور والتثبت الوطنية، وتحديد التوصيات والتعديلات التي ستُدرَج في مشروع استراتيجية الملكية الفكرية.
- إطار منقح وموحد لاستراتيجية الملكية الفكرية يُعرض على الحكومة للنظر فيه وإقراره.

النموذج 4
أمثلة لتكوين فرق المشروعات الوطنية

بقيادة مكتب الملكية الفكرية: مكتب الملكية الفكرية مسؤول عن إعداد تقرير التدقيق ووضع الاستراتيجيات. وفي هذه الحالة، سيتكون أعضاء فريق المشروع الوطني من موظفي مكتب الملكية الفكرية. ويجوز أن يضم فريق المشروع الوطني ممثلين عن كل إدارة تقنية رئيسية (مثل البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية وحق المؤلف والتوثيق) يعينهم رئيس مكتب الملكية الفكرية.

فريق متعدد القطاعات: يضم فريق المشروع الوطني ممثلين تعينهم مختلف الإدارات والهيئات الحكومية التي تتعامل مع مختلف المجالات المتعلقة بالملكية الفكرية. ويمكن أن يرأس الفريق عضو من مكتب الملكية الفكرية.

بقيادة خبير استشاري: فريق من الخبراء يقوده خبير استشاري وطني وتعيّنه الهيئة التي تتولى المسؤولية عن وضع استراتيجية الملكية الفكرية.

بقيادة لجنة توجيهية: تقوم سلطة عليا بتعيين لجنة توجيهية تتولى المسؤولية عن وضع الاستراتيجية. ويمكن أن تكون عضوية اللجنة التوجيهية واسعة النطاق وأن تضم ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجوز للجنة التوجيهية أن تعين فريقاً مصغراً من الخبراء لإعداد تقرير تدقيق ومشروع استراتيجية الملكية الفكرية.

لا يوجد نهج واحد صحيح. والمهم أن يوجّه البلد وشعبه هذه العملية ويملكونها.

النموذج 5
مثال لخطة عمل جمع البيانات

	النشاط	الشهر							
		1	2	3	4	5	6	7	8
	التحضير								
1.	الالتقاء بالويبو وإبرام مذكرة التفاهم.								
2.	الموافقة على وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية.								
3.	تعيين مكتب تنسيق.								
	تكوين فريق جمع البيانات								
4.	تعيين فريق المشروع الوطني.								
5.	تحديد أي خبراء استشاريين وتعيينهم.								
6.	تدريب الفريق الوطني على طريقة تنفيذ عملية جمع البيانات ووضع مشروع الاستراتيجية.								
	البحوث الوثائقية								
7.	الاتفاق على المسائل الرئيسية المتعلقة بالاستعراض.								
8.	الاتفاق على القطاعات التي سيتم استعراضها.								
9.	تحديد الوثائق التي ستتم مراجعتها.								
10.	إجراء الاستعراض.								
11.	إعداد التقرير.								
12.	التحقق من صحة التقرير.								
	المشاورات								
13.	الاتفاق على نطاق عملية التشاور.								
14.	تحديد المجيبين.								
15.	تحديد أسلوب (أساليب) التشاور.								
16.	وضع الجدول الزمني للمقابلات.								
17.	إجراء المقابلات وفقاً للجدول الزمني.								
18.	تحليل البيانات والتحقق من صحتها.								
19.	إعداد تقرير تحليل البيانات.								
20.	إجراء مشاورة وطنية بشأن تقرير تحليل جمع البيانات أو تقرير التدقيق الأولي أو نتائجه.								
21.	إعداد التقرير النهائي.								

ملاحظة: قد تتضمن أساليب جمع البيانات إجراء مقابلات مباشرة، أو إكمال استبيانات، أو البريد الإلكتروني، أو الهاتف، أو سكايب، أو أي وسيلة أخرى عبر الإنترنت. ويُقصد بالجدول الزمني للمقابلات وضع برنامج يحدد المجيب والمتصِّل به وتوقيت وطريقة الاتصال به. ويُقصد بعملية التحقق سد الثغرات في البحوث الوثائقية عن طريق إجراء مقابلات.

النموذج 6
مثال لتوثيق البيانات المتعلقة بالسياسة العامة

سياسة التنمية الوطنية

- هل لدى البلد سياسة تنمية وطنية طويلة الأجل؟
- إذا كان الجواب نعم، فيُرجى تقديم المعلومات التالية:
- عنوان السياسة _____
- تاريخ الإطلاق _____
- المدة _____
- المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ _____
- ما هي الرؤية الطويلة الأجل لهذه السياسة؟
- هل للسياسة ركيزة اقتصادية؟ وإذا كان الجواب نعم، فما هي الرؤية الطويلة الأجل لهذه الركيزة الاقتصادية؟
- هل للسياسة ركيزة اجتماعية؟ وإذا كان الجواب نعم، فما هي الرؤية الطويلة الأجل لهذه الركيزة الاجتماعية؟
- هل للسياسة ركيزة ثقافية؟ وإذا كان الجواب نعم، فما هي الرؤية الطويلة الأجل لهذه الركيزة الثقافية؟

القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية المحددة، ووثائق السياسات

يُرجى سرد القطاعات الاقتصادية الرئيسية المحددة في خطة التنمية الوطنية فضلاً عن القطاعات المحددة في السياسات العامة. (يُرجى وضع علامة في الخانة المناسبة.)

#	القطاع	محدد في خطة التنمية الوطنية		له سياسة وطنية	
		نعم	لا	نعم	لا
.1	الزراعة				
.2	الثقافة				
.3	التنوع البيولوجي				
.4	التعليم				
.5	التوظيف				
.6	الطاقة				
.7	البيئة				
.8	الصحة				
.9	الإسكان				
.10	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/التلزيم الخارجي للأعمال				
.11	الصناعة/الصناعة التحويلية				
.12	التعدين				
.13	النفط				
.14	الشركات الصغيرة والمتوسطة				
.15	السياحة				
.16	التجارة				
.17	المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي				
.18	المياه والصرف الصحي				
.19	آخر (يُرجى التحديد)				

تحليل السياسات العامة
بالنسبة لكل سياسة من السياسات العامة المحددة، يُرجى توثيق ما يلي:

تفاصيل السياسة:
- العنوان
- تاريخ الإطلاق
- المدة
- المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ

التوجه الاستراتيجي للسياسة: توثيق الرؤية والمهمة والأهداف الرئيسية.

الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها: ذكر الاستراتيجيات المحددة لتحقيق كل هدف من الأهداف الرئيسية.

ربط الاستراتيجيات بالملكية الفكرية: تحليل كل استراتيجية وتحديد الاستراتيجيات التي ستكون الملكية الفكرية مهمة فيها.

النموذج 7
أمثلة لأهداف ورؤى الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية

البلد	عنوان الاستراتيجية	الرؤية	الهدف العام / الأهداف
ألبانيا	الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية -2016 2020	نظام أقوى للملكية الفكرية في جمهورية ألبانيا يكفل الحماية الفعالة لموضوعات الملكية الفكرية، ويشجع الإبداع والابتكار لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الثقافية والعلمية في جمهورية ألبانيا.	حفز التنمية الاقتصادية والعلمية والثقافية في البلد، وضمان سير السوق المحلي على نحو ملائم عن طريق تحقيق التوازن السليم بين حقوق مالكي حقوق الملكية الفكرية ومصالح المستخدمين وتعزيز نظام تسجيل الملكية الفكرية وحمايتها.
أستراليا	أستراليا 2030: الازدهار من خلال الابتكار - خطة لأستراليا حتى تزدهر في سباق الابتكار العالمي	ستدخل أستراليا الطبقة العليا من الدول الابتكارية.	www.industry.gov.au/data-and-publications/australia-2030-prosperity-through-innovation
بوتان	سياسة بوتان الوطنية بشأن الملكية الفكرية	تعزيز استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.	الهدف العام للسياسة الوطنية للملكية الفكرية هو وضع نظام للملكية الفكرية يتسق مع أفضل الممارسات الدولية التي تشجع الإبداع والابتكار وتوفر الحماية من خلال التشريعات المناسبة. وتشمل السياسة الوطنية للملكية الفكرية الأهداف الاستراتيجية السبعة التالية. 1. وضع قوانين ولوائح متوازنة وذات توجه إنمائي في مجال الملكية الفكرية. 2. إنشاء إطار مؤسسي فعال. 3. زيادة الاستخدام الاستراتيجي لأصول الملكية الفكرية وزيادة استخدام نظام الملكية الفكرية لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. 4. تيسير نقل التكنولوجيا. 5. تحسين الوصول إلى نتائج الابتكار والإبداع. 6. المشاركة استراتيجياً في نظام الملكية الفكرية الدولي. 7. تقديم حوافز لتشجيع الابتكار والإبداع.
كمبوديا	الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية للفترة 2020 - 2025	مواصلة تعزيز وتحسين نظام الملكية الفكرية في كمبوديا من أجل المساهمة مساهمةً كبيرة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة للاستراتيجية المستطيلة (المرحلة الرابعة) للنمو الاقتصادي المستدام والمرن، وتحسين فرص العمل، والحد من الفقر، وتعزيز قدرات المؤسسات العامة وهياكلها الإدارية.	**الهدف 1** تحسين قدرة دوائر الأعمال في كمبوديا على استخدام نظام الملكية الفكرية، وإزكاء وعي الجمهور الأوسع نطاقاً وفهمه للدور الاقتصادي لنظام الملكية الفكرية في دعم التنمية الاقتصادية في كمبوديا. **الهدف 2** تحسين القدرات والكفاءات داخل حكومة كمبوديا فيما يخص تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات وإنفاذ الملكية الفكرية لدعم القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية والثقافية والسياحية في كمبوديا. **الهدف 3** وضع تشريعات الملكية الفكرية في كمبوديا والمحافظة عليها وفقاً للمعايير الدولية بغية الاستجابة لاحتياجات كمبوديا الاقتصادية والاجتماعية. **ملاحظة:** المبادرات المحددة في إطار كل هدف تُجمَّع بحسب القطاعات ذات الأولوية في كمبوديا مثل الزراعة والثقافة والتعليم والتدريب والصحة والصناعة والتجارة والسياحة والعلوم والتكنولوجيا. وفضلاً عن ذلك، توجد مبادرات خاصة في إطار كل هدف لا تندرج في إطار هذه المجموعات حصراً.

البلد	عنوان الاستراتيجية	الرؤية	الهدف العام / الأهداف
كوستاريكا	استراتيجية كوستاريكا الوطنية للملكية الفكرية، أبريل 2012	تعزيز الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية في أنشطة البحث وتطوير الأعمال والمبادرات الإبداعية من أجل إزكاء وعي الجمهور بشأن أهمية الملكية الفكرية وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الإنتاجي عن طريق استخدامها وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد.	زيادة الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير من 0.53 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1 في المئة بحلول عام 2015، بتعزيز المشاركة النشطة للقطاع الخاص عن طريق ما يلي: 1. إنشاء وتعزيز آليات جرد حقوق الملكية الفكرية التي يولدها القطاع الخاص وإدماجها في مؤشرات البحث والتطوير الوطنية؛ 2. تعزيز البوابة الوطنية للابتكار بوصفها نقطة تشاور وطنية في مجالات الابتكار والملكية الفكرية، بما في ذلك المبادرات الإبداعية؛ 3. توفير حوافز لتشجيع التنمية والاستثمار في القطاعات الاستراتيجية وزيادة استخدام الملكية الفكرية في تلك القطاعات. biblioteca.icap.ac.cr/BLIVI/COLECCION_UNPAN/BOL_OCTUBRE_2012_55/MICIT/2012/Estrategia_Nacional_Propiedad_Intelectual.pdf
الجمهورية الدومينيكية	الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، أكتوبر 2012	تحفيز وتعزيز الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية في كل مجالات الأنشطة الإنتاجية الوطنية، في صفوف المستخدمين والقطاعات المنشودة كليهما، بحيث يؤدي ذلك الاستخدام والحماية المنبثقة عنه إلى تشجيع الإبداع والابتكار ويساهم استغلالهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية الدومينيكية.	1. المساهمة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية، والخطة الاستراتيجية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والخطة الوطنية للتنافسية النظامية من حيث الابتكار والقدرة التنافسية والملكية الفكرية. 2. تعزيز نظام الملكية الفكرية لتحقيق استخدامه الفعال في صفوف كل القطاعات الإنتاجية الوطنية من خلال حماية الإبداعات والابتكارات الوطنية واستغلالها عن طريق البراءات والتصاميم الصناعية ونماذج المنفعة والعلامات التجارية وحق المؤلف والحقوق المجاورة وغيرها. 3. دعم القطاع الصناعي والإنتاجي، والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ومراكز البحث والتطوير، والصناعات الثقافية، وغيرها من القطاعات المهمة، في تعزيز إنشاء أصول الملكية الفكرية غير الملموسة وابتكارها وإنتاجها. onapi.gov.do/index.php/sobre-nosotros/estrategia-nacional-de-pi
جامايكا	استراتيجية جامايكا الوطنية للملكية الفكرية - مشروع	"مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج يستطيع الجامايكيون فيه تنمية كامل إمكاناتهم لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي السريع التغير."	1. وضع نظام إداري وتنظيمي فعال للملكية الفكرية على مستوى عالمي. 2. تعظيم الإمكانات الكاملة لقطاع الصناعات الإبداعية. 3. تعزيز ثقافة إدارة أصول الملكية الفكرية من أجل توليد الثروة. 4. بناء القدرات المعرفية في مجال الملكية الفكرية عن طريق التعليم والتدريب. 5. تهيئة بيئة مؤاتية للابتكار على كل المستويات. 6. إدارة أصول الموارد الوطنية للشعوب الأصلية والموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة.
اليابان	خطة ترويج الملكية الفكرية لعام 2019	اليابان ستكون "أمة لتوليد المحتويات".	الركيزة الأولى: بناء نظام عالمي للملكية الفكرية لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية. الركيزة الثانية: دعم تعزيز إدارة الملكية الفكرية في صفوف الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الاستثمارية. الركيزة الثالثة: تحسين البيئة للتكيف مع مجتمع الشبكات الرقمية. الركيزة الرابعة: تعزيز القوة الناعمة مع التركيز على صناعة المحتوى. www.kantei.go.jp/jp/singi/titeki2/kettei/chizaikeikaku2018_e.pdf

البلد	عنوان الاستراتيجية	الرؤية	الهدف العام / الأهداف
الأردن	الاستراتيجية الوطنية بشأن الابتكار والملكية الفكرية	استخدام الملكية الفكرية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز إنتاجية الاقتصاد القائم على المعرفة بغية تحقيق "رؤية الأردن 2025" التي اعتمدتها المملكة الأردنية الهاشمية في مايو 2015.	والهدف من الاستراتيجية هو رسم أهداف محددة زمنياً في مختلف مجالات الملكية الفكرية: 1. ضمان التنسيق الفعال بين الوزارات المختصة ومؤسسات الدولة والأطراف المعنية المشاركة في الأنشطة القائمة على الابتكار؛ 2. إقامة بنية تحتية قانونية تدعم الابتكار من خلال قوانين الملكية الفكرية وقوانين المنافسة فضلاً عن الصكوك الأخرى المتعلقة بحماية الأسرار التجارية وقواعد البراءات؛ 3. تقديم الدعم المالي للأنشطة المتعلقة بالابتكار؛ 4. إدخال نماذج المنفعة في الأردن لتعزيز حماية ابتكارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة والمبتكرين، مما يزيد من قدرتهم التنافسية؛ 5. الترويج لعلامة *"صُنع في الأردن"* عن طريق "مشروع العلامات التجارية الجماعية" وحماية المؤشرات الجغرافية المحلية لإضفاء قيمة على المنتجات الأردنية التقليدية.
كوريا	قانون إطار الملكية الفكرية "السعي من أجل التميز في مجال الملكية الفكرية"		"المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجمهورية كوريا وتحسين نوعية حياة الناس من خلال صياغة سياسات حكومية أساسية وإنشاء نظام لتعزيزها من أجل تيسير إنشاء الملكية الفكرية وحمايتها واستخدامها وإرساء أسسها، مما يتيح عرض قيمة الملكية الفكرية في مجتمعنا إلى أقصى حد ممكن."
بابوا غينيا الجديدة	استراتيجية بابوا غينيا الجديدة بشأن الملكية الفكرية	"اعتماد الملكية الفكرية بوصفها أداة لتحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عن طريق حماية الإبداع الوطني والهبات الطبيعية، ومن ثم توفير آلية لتحقيق الازدهار في كل القطاعات الاقتصادية وعلى كل مستويات مجتمع بابوا غينيا الجديدة."	تهيئة بيئة تمكينية لزيادة استخدام نظام الملكية الفكرية من أجل ما يلي: 1. تشجيع الأنشطة الإبداعية والابتكارية في كل القطاعات؛ 2. زيادة مستوى وأشكال الحماية المكفولة لأصول الملكية الفكرية من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية؛ 3. حفز أنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتسويقها في كل القطاعات الإنتاجية؛ 4. تيسير زيادة نشاط ريادة الأعمال على الصعيد الوطني؛ 5. حماية التراث الثقافي وإنفاذه وصونه والحفاظ عليه واستخدامه؛ 6. تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمسؤولة والازدهار الوطني.
باراغواي	خطة باراغواي الوطنية بشأن الملكية الفكرية 2030، أبريل 2017	تعزيز نظام الملكية الفكرية بوصفه مولداً للقيمة ومكوناً من مكونات قطاعات الإنتاج والعلوم والفنون والتكنولوجيا، ورسم صورة لاحترام حقوق الملكية الفكرية في البلد.	1. تعزيز النظام الوطني للملكية الفكرية. 2. إزكاء الوعي الاجتماعي بشأن الملكية الفكرية بوصفها أداة للتنمية. 3. استخدام الملكية الفكرية بوصفها أداة للقدرة التنافسية. 4. تحسين الوصول إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا. 5. تعزيز استراتيجيات الملكية الفكرية من حيث القضايا المهمة للتنمية الوطنية. 6. تحسين مستوى الامتثال لقوانين الملكية الفكرية. www.dinapi.gov.py/portal/v3/assets/archivos-pdf/plan_nacional_2030.pdf.pdf

البلد	عنوان الاستراتيجية	الرؤية	الهدف العام / الأهداف
السنغال	الخطة الوطنية لتنمية الملكية الفكرية 2015-2010	تهيئة بيئة تمكّن البلد من تحقيق أقصى تنمية ممكنة باستخدام الملكية الفكرية استخداماً ملائماً. وستضمن أيضاً إقامة وتعزيز هياكل مسؤولة عن توليد إبداعات فكرية.	1. جعل الملكية الفكرية محركاً قوياً لنقل التكنولوجيا. 2. وضع إطار قانوني ومؤسسي وجيه لمكافحة الغش والتقليد. 3. تشجيع الاستثمار عن طريق ظهور مجموعة كبيرة من سندات الملكية في البلد. 4. وضع إطار تشريعي يفضي إلى النهوض بالاختراعات والابتكارات وحمايتها. 5. تعزيز حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة الممنوحة للمشاركين في الإبداعات الأدبية والفنية. 6. توفير الوسائل التقنية لاستخدام نظام الملكية الفكرية في تنمية الهياكل والمستخدمين المحتملين في مجال الملكية الفكرية مثل الجامعات والشركات الصغيرة والمتوسطة وغرف الصناعة والتجارة ومؤسسات البحث والتطوير. 7. تعزيز قدرات المؤسسات العامة والخاصة في مجال الملكية الفكرية. 8. النهوض بنظام متكامل للبحوث والمؤسسات. 9. تعزيز التعليم في مجال الملكية الفكرية.
زامبيا	خطة وطنية للملكية الفكرية (2017-2030)	ضمان الاستخدام الناجع والفعال للملكية الفكرية بوصفها أداة لحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والثقافية.	1. تعزيز الإطارين القانوني والتشريعي لإدارة حقوق الملكية الفكرية. 2. تعزيز الإطار المؤسسي لإدارة حقوق الملكية الفكرية. 3. تعزيز الابتكار والإبداع وتوليد أصول الملكية الفكرية. 4. تشجيع تسويق أصول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. 5. تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. 6. إزكاء الوعي بشأن الملكية الفكرية في كل مجالات حقوق الملكية الفكرية. 7. تعزيز التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية.

النموذج 8
موجز عن تحديد الأولويات في خطة التنفيذ

ينبغي مراعاة ما يلي في تحديد كل عنصر من عناصر خطة التنفيذ.

صعوبات تحديد الأولويات
- التنفيذ عن طريق وكالات مختلفة
- المصالح المختلفة للأطراف المعنية
- السعي الدائم وراء الحصول على موارد محدودة
- اختلاف المصالح باختلاف الجهات المانحة

أهمية تحديد الأولويات
- تحديد الأولويات هو مفتاح النجاح.
- تحديد الأولويات ينطوي على قرارات قائمة على القيمة.
- تتراوح مدة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية عادة بين ثلاث وخمس سنوات. ويعني ذلك أنه ينبغي اتخاذ قرارات بشأن المشروعات التي ينبغي الاضطلاع بها عند تنفيذ خطة العمل.
- الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة.
- تزامن التنفيذ مع تعبئة الموارد.
- تيسير عملية الرصد والتقييم.

معايير تحديد الأولويات
- *الحاجة الملحة*
  أ. الوفاء بالالتزامات المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو الثنائية ومتطلبات المواءمة
- *الفوائد والآثار*
  أ. الفوائد التي تعود على البلد (مثل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر واستغلال الموارد المتاحة)
  ب. الفوائد التي تعود على نسبة مئوية أكبر من السكان
- *التكاليف*
  أ. ما هي تكلفة المشروع وما مدى توفر الموارد له؟
  ب. هل هذه هي أفضل طريقة لاستخدام الموارد المتاحة أم يوجد مشروع آخر قادر على تحقيق تأثير أكبر إذا أعيد توجيه التمويل إليه؟
- *الوقت*
  أ. كم من الوقت سيستغرق تنفيذ المشروع؟ وهل يوجد مشروع ينبغي تنفيذه لضمان أن يعمل المشروع الحالي على النحو الأمثل؟
  ب. هل توجد منظمة مستعدة لدعم هذا المشروع؟
  ج. إذا تم تنفيذ المشروع بالطريقة المقترحة، فهل سيعمل على النحو الأمثل؟

النموذج 9
مثال لإطار الإدارة القائمة على النتائج

الهدف الاستراتيجي: [كما هو مُحدَّد في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية - مثل تعزيز قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة بتحسين استخدام الملكية الفكرية]					
النتائج	**المؤشرات، وأساس المقارنة، والهدف**	**وسائل التحقق**	**الافتراضات والمخاطر**	**دور الشركاء**	**الموارد المتوقعة**
النتيجة 1: تحسين قيمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة	**المؤشر:** قيمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة **أساس المقارنة:** القيمة الحالية هي [...] وفقاً لتقييم مكتب الإحصاءات الوطني. **الهدف:** زيادة القيمة بنسبة [..%] على مدى 5 سنوات وفقاً لتقييم مكتب الإحصاءات الوطني.	التقارير السنوية لمكتب الإحصاءات الوطني عن قطاع التجارة	**الفرضية:** زيادة استخدام نظام الملكية الفكرية ستضفي قيمة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة **المخاطر:** سوء تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيقوض الثقة في الاستراتيجية.	تساعد رابطات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وضع التدابير وجمع البيانات التعاون مع مكتب الإحصاءات الوطني لوضع مواد إحصائية	فريق مشروع مصغر من موظفَين اثنين إلى أربعة موظفين.
الناتج 1-1: زيادة كبيرة في إيداعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة للعلامات التجارية	**المؤشر:** بيانات إيداع العلامات التجارية **أساس المقارنة:** [...] إيداعاً/إيداعات للعلامات التجارية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة **الهدف:** زيادة بنسبة 20% على مدى 5 سنوات	بيانات دقيقة ومفصلة في الوقت المناسب من نظام إيداع العلامات التجارية	**الفرضية:** زيادة لجوء المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إيداعات العلامات التجارية سيؤدي إلى زيادة في قيمة تلك المشروعات. **المخاطر:** الافتقار للبيانات الخاصة بنظام العلامات التجارية لن يتيح قياس العلامات التجارية التي تستخدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدقة.		
الناتج 1-2: زيادة استخدام تسجيلات التصاميم وغيرها من حقوق الملكية الفكرية في صفوف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة.	المؤشر: كل بيانات الإيداع الحالية المتعلقة بالملكية الفكرية وغيرها من الأدلة على استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة لنظام الملكية الفكرية أساس المقارنة: بيانات الاستخدام الحالية الهدف: تحسين إجمالي بنسبة 15% في الاستخدام على مدى 5 سنوات	بيانات دقيقة وحديثة من أنظمة إيداع الملكية الفكرية مقترنة ببيانات استقصائية جيدة بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة	**الفرضية:** تشارك كل مجالات الخدمات في وضع المنهجية. **المخاطر:** تقلل النتائج المحدودة للدراسات الاستقصائية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة من الثقة في الاستنتاجات المتعلقة بدور الملكية الفكرية في تحسين سلسلة القيمة في تلك المشروعات.		

النموذج 10
القطاعات الفرعية للمجالات الثقافية

في الحسابات الفرعية الثقافية لأمريكا اللاتينية، تنقسم المجالات الثقافية إلى 12 قطاعاً وعدة قطاعات فرعية، على النحو التالي:

1. الإبداع الفني (الأدب والدراما والموسيقى وغيرها)
2. فنون الأداء (المسرح والرقص وعروض الموسيقى وغيرها)
3. الفنون البصرية (التصوير الفوتوغرافي والنحت والفنون التصويرية والفنون الصناعية وغيرها)
4. الكتب والمنشورات (الكتب والدوريات وغيرها من المنشورات)
5. الفنون السمعية البصرية (الأفلام والفيديوهات والإذاعة والتلفزيون وألعاب الفيديو وغيرها)
6. الموسيقى (توزيع الموسيقى وتسجيل الموسيقى)
7. التصميم (التصميم المعماري والصناعي والرسوم البيانية والمنسوجات والأزياء والإكسسوارات والمجوهرات وغيرها)
8. الألعاب والدمى
9. التراث الملموس (المتاحف والمكتبات والمعاهد التراثية وغيرها)
10. التراث الطبيعي (الحدائق النباتية وحدائق الحيوان والمحميات الطبيعية وغيرها)
11. التراث غير الملموس (المهرجانات والمعارض واللغات المحلية والمأكولات وتقاليد الطهي المحلية وغيرها)
12. التدريب الفني

المصدر: *: قياس المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية: استعراض النهوج الأسلوبية الحالية وتقييمها، 2009. نُشر في عام 2012. الدليل رقم 1 بشأن إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية.*

المرفق

موارد للبحوث الوثائقية

أُدرجت قائمة الموارد في هذا القسم لمساعدة فرق المشروعات الوطنية في إجراء عملية البحث الوثائقي. ولا شك في أن هذه القائمة ليست شاملة. فينبغي البحث عن الموارد الأخرى المماثلة المتاحة عند إعداد الاستراتيجية، ودراسة تلك الموارد والأخذ بها.

المصادر الدولية

- الدراسة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والويبو ومنظمة التجارة العالمية "تعزيز النفاذ إلى التكنولوجيا والابتكارات الطبية" www.wipo.int/policy/en/global_health/trilateral_cooperation.html
- المؤشر العالمي للملكية الفكرية، إحصاءات الملكية الفكرية www.wipo.int/ipstats/en
- دراسات البنك الدولي www.worldbank.org/en/research
- دراسات صندوق النقد الدولي www.imf.org/en/Research
- معهد اليونسكو للإحصاء uis.unesco.org/
- مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية www.ifpri.org/publication/asti-website

دراسات الويبو

- الدراسات الوطنية بشأن المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=3223&plang=EN
- إحصاءات الويبو بشأن الملكية الفكرية www.wipo.int/ipstats/en
- أوراق عمل الويبو للبحوث الاقتصادية www.wipo.int/publications/en/series/index.jsp?id=138
- تقرير الويبو العالمي للملكية الفكرية www.wipo.int/publications/en/series/index.jsp?id=38
- تقرير الويبو عن المؤشرات العالمية للملكية الفكرية www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4464
- دراسة استنزاف الأدمغة - عملية تتبع جغرافي www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=252189
- مؤشر الابتكار العالمي www.globalinnovationindex.org/Home

الاستراتيجيات والسياسات الوطنية

- استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية
- استراتيجية الصحة والرفاه
- الاستراتيجية والسياسات الخاصة بالتعليم
- الاستراتيجية والسياسات الخاصة بالزراعة
- الاستراتيجية والسياسات الخاصة بالسياحة
- الاستراتيجية والسياسات الخاصة بالصناعات الإبداعية والتراث الثقافي
- الاستراتيجية والسياسات الخاصة بالصناعة
- الاستراتيجية والسياسات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

مصادر إضافية

- اختراع المستقبل: مدخل إلى البراءات للشركات الصغيرة والمتوسطة
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_917_1.pdf
- الابتكار العاجل -سياسات وممارسات من أجل الاستجابة الفعالة لأزمات الصحة العامة
www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4459
- الاستفادة من الملكية الفكرية في الأعمال التجارية دليل إنشاء خدمات الملكية الفكرية للغرف التجارية وجمعيات الأعمال
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/intproperty/956/wipo_pub_956.pdf
- الانضمام إلى النظام الدولي لحق المؤلف: ما المطروح؟
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_flyer_crsystem.pdf
- الإدارة الجماعية كاستراتيجية عمل للمبدعين: مدخل إلى اقتصاديات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_emat_2016_3.pdf
- المبادئ التوجيهية الخاصة باستخدام أدلة البحوث لدعم رسم السياسات
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_econstat_research_guidelines_2019.pdf
- الملكية الفكرية والمهرجانات الفولكلورية والفنية والثقافية
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_1043_2018.pdf
- أداة الويبو لتقييم احترام المستهلك للملكية الفكرية
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_toolkit_respect_ip.pdf
- توثيق المعارف التقليدية -مجموعة أدوات
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_1049.pdf
- دليل استعراض المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف
www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=259
- دليل إدارة الملكية الفكرية للمتاحف
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/1001/wipo_pub_1001.pdf
- صنع علامة تجارية: مدخل إلى العلامات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_900_1.pdf
- في صحبة جيدة: إدارة مسائل الملكية الفكرية المتعلقة بمنح حق الامتياز
www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=271&plang=EN
- مجموعة أدوات الويبو للممارسات الجيدة لمنظمات الإدارة الجماعية
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_cr_cmotoolkit.pdf
- مجموعة أدوات بشأن الملكية الفكرية لفائدة الجامعات ومؤسسات البحث العامة: سياسات الملكية الفكرية
www.wipo.int/about-ip/en/universities_research/ip_policies/index.html#toolkit
- مجموعة أدوات منظمات الإدارة الجماعية -المصنفات الموسيقية والأعمال السمعية المرئية
www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_emat_2016_1.pdf
- مشروع مبادئ الويبو التوجيهية عن تقييم الوقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لحق المؤلف في الاقتصاد الابداعي
www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/escia.pdf

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: 11 91 338 22 41+
الفاكس: 28 54 733 22 41+

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب
الويبو الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي:
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices

منشور الويبو رقم 958A/20